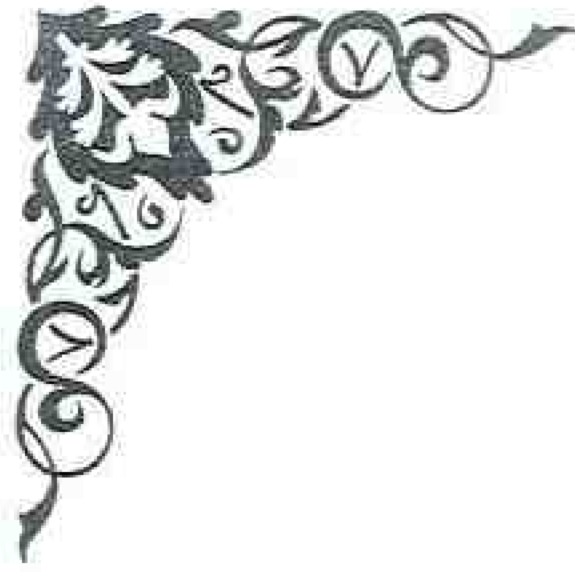
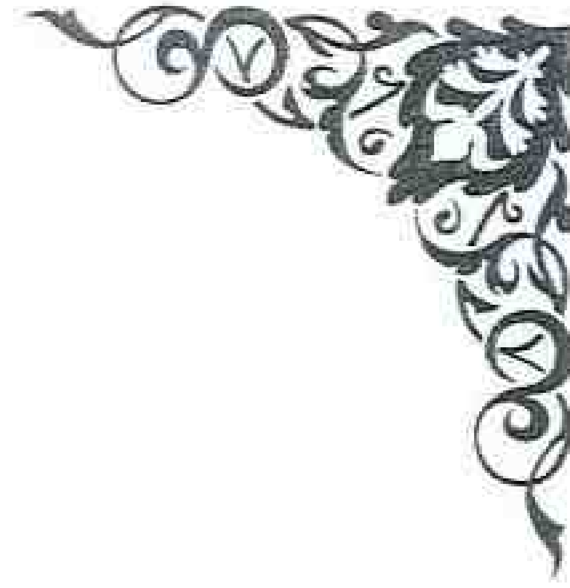
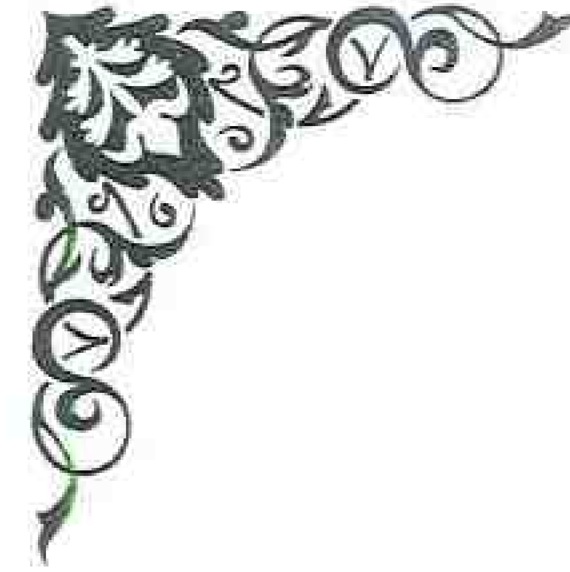
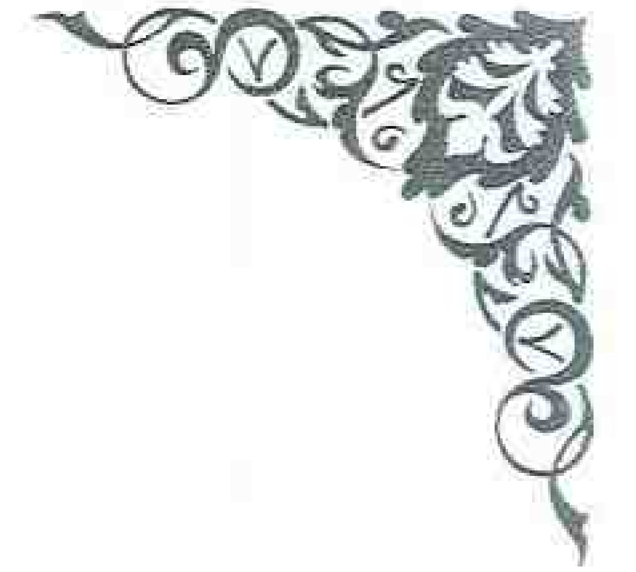
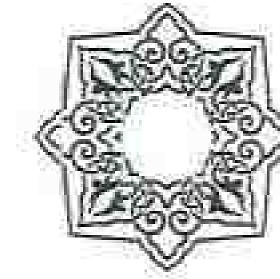
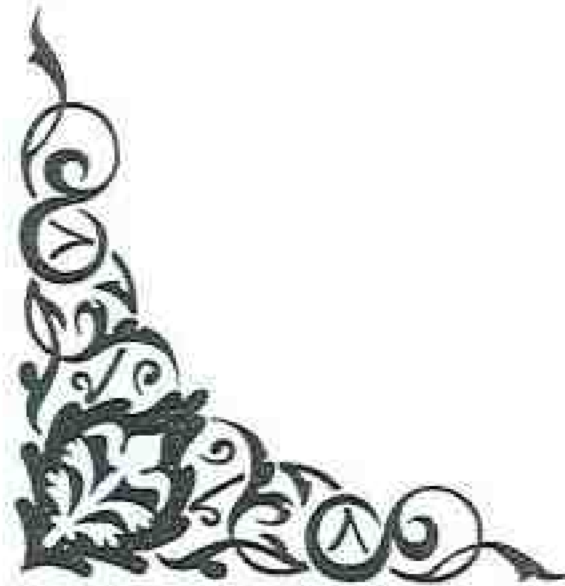
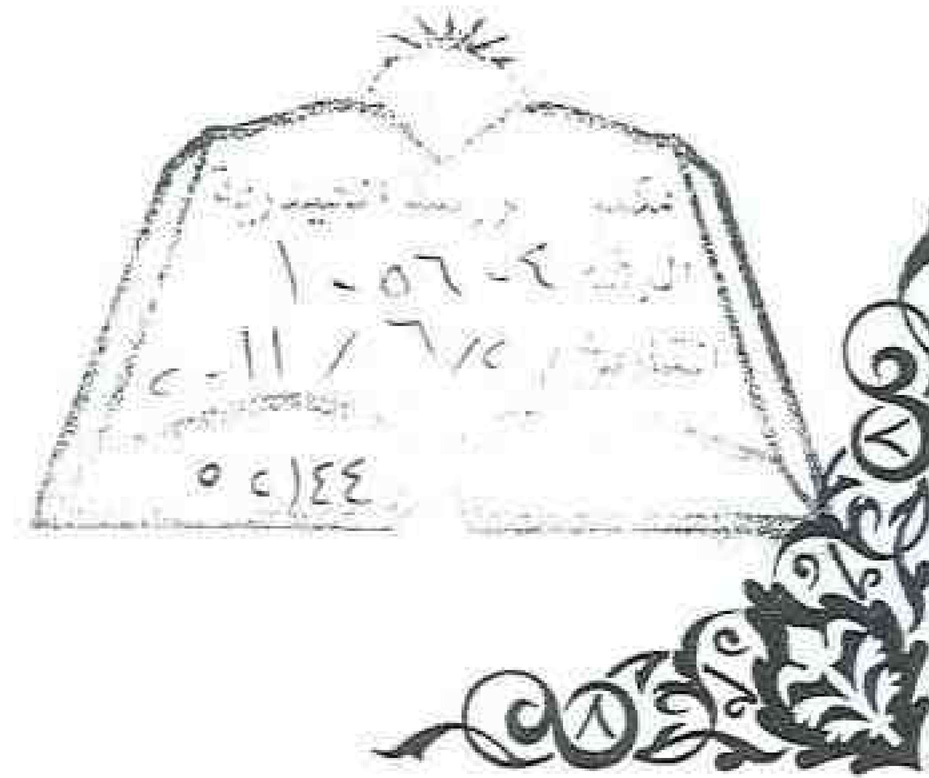
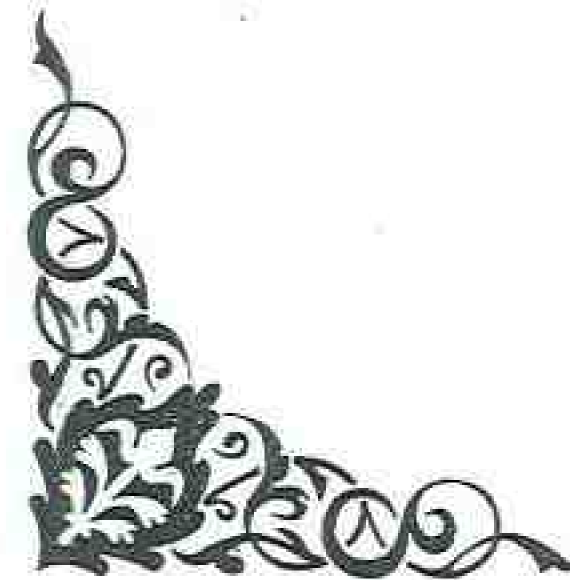
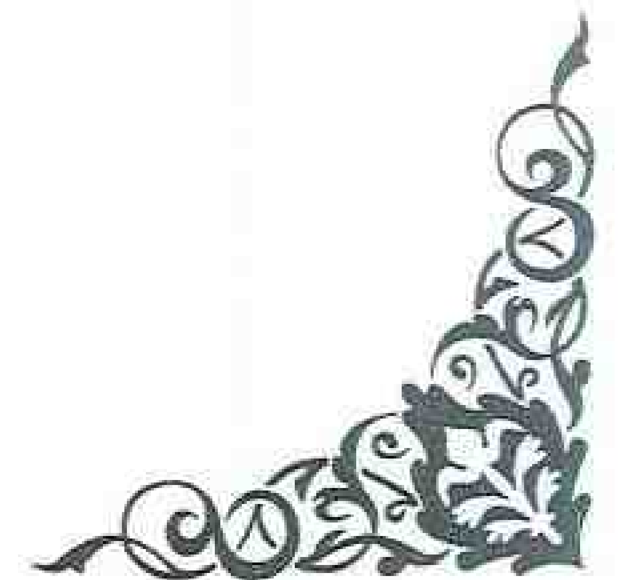





في اللسانيات التداوليّة

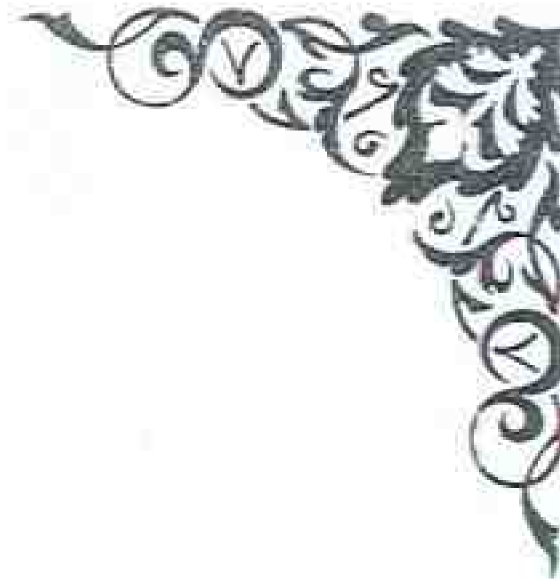
مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم

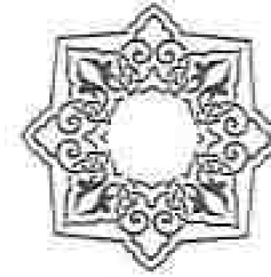


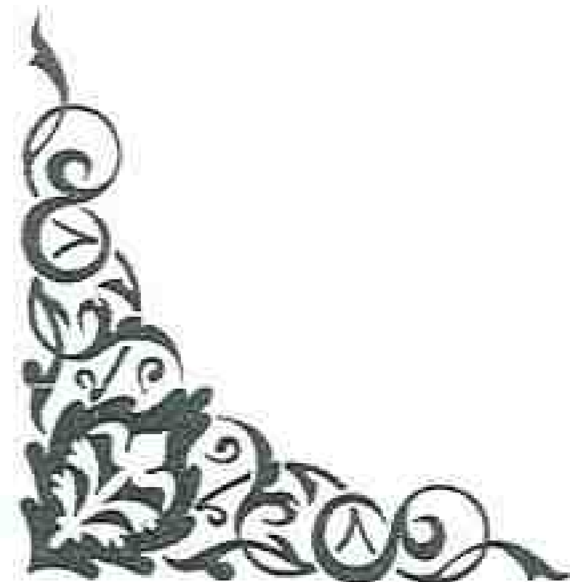
الدكتور خليفة بوجادي
أستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها
جامعة سطيف - الجزائر

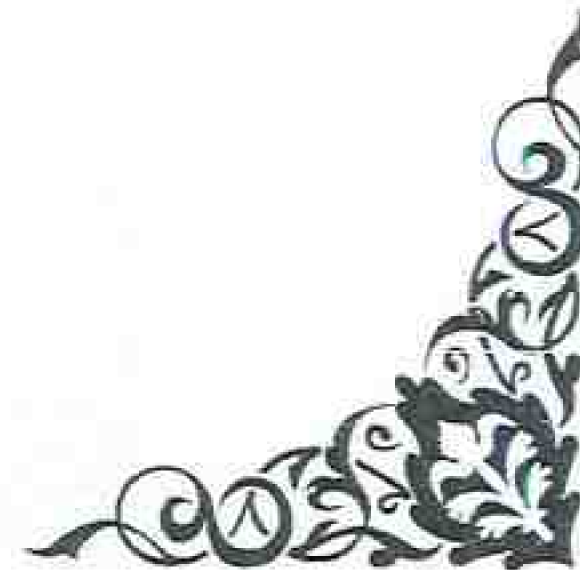















الموضوع	اللسانيات
العنوان	في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم
التأليف	الدكتور خليفة بوجادي
عدد الصفحات	266
قياس الصفحة	23×15
رقم الإيداع القانوني	2008-3441
ردمك	978 9947 867 09 9
الطبعة	الأولى 2009

بيت الحكمة
للنشر والتوزيع

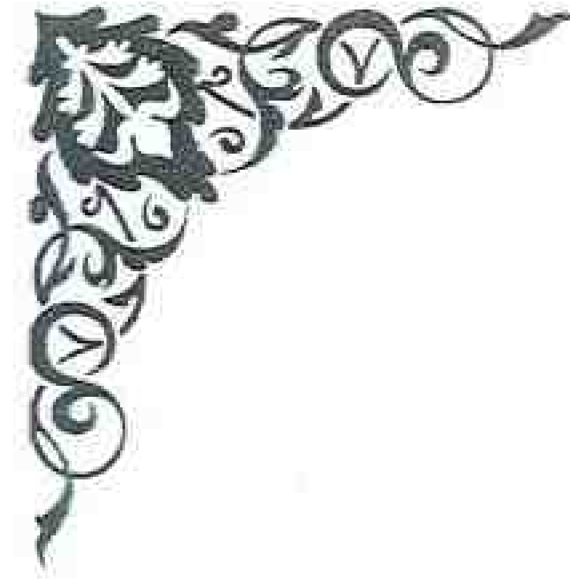
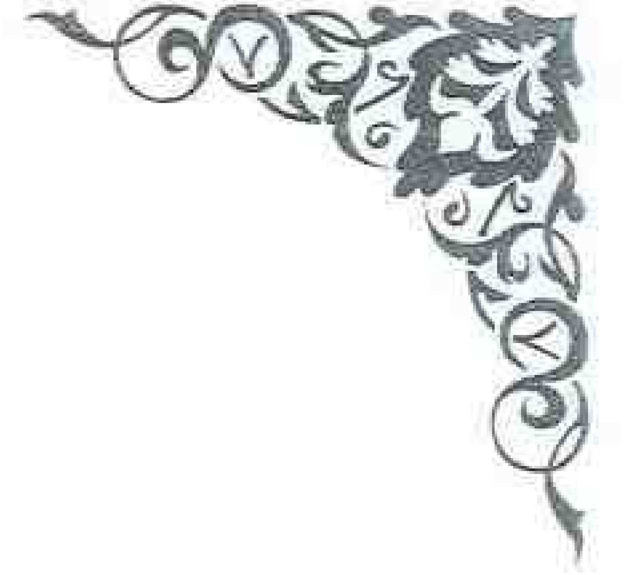
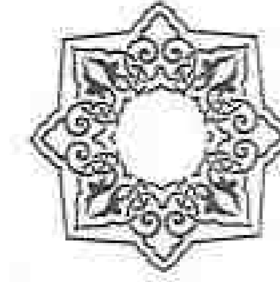
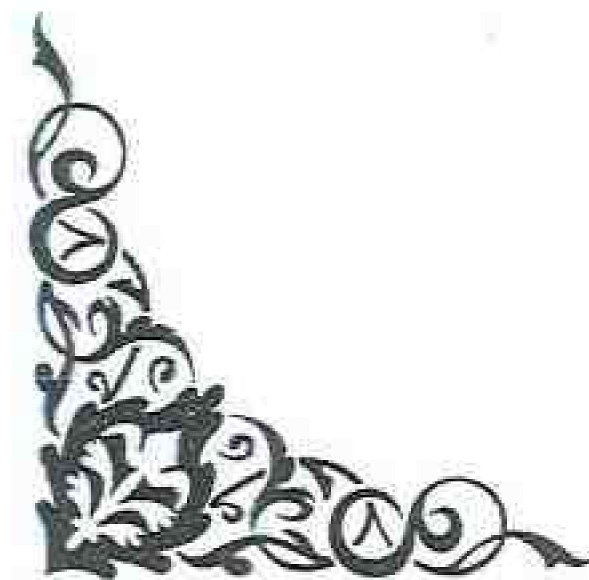
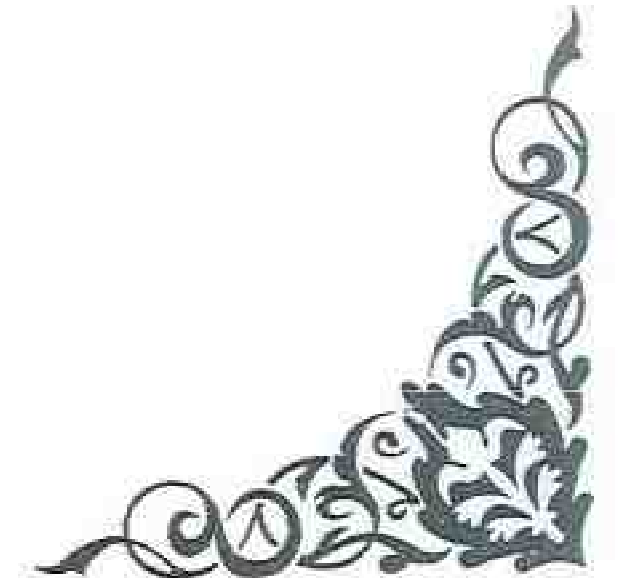
رقم 91 شارع 01 نوفمبر العلمة الجزائر
هاتف: 32 32 08 76 07 فاكس: 44 54 86 036
البريد الالكتروني: bait_elhikma@hotmail.com

مقــدّمة

لقد نشطت حركة المناهج النقدية حديثا، لا سيّما تلك التي تستند إلى الـدرس اللسـاني وما قدّمته من نتائج في تحليل اللّغة ودراستها. ولعلّ بعضا منها نشـأ ردًّا على مناهج أخرى، والبعض الآخر يمكن أن يجمـع ما تعرضُه عدّة مناهجَ سـابقة...ممّا جعل المنظومة المنهجية عموما في تغيّر دائم، ولم تعرف الاستقرار منذ مدّة.

وظـلّ النّـص الأدبي حقلا خصبا لها، ومبيِّنا مـا فيها من جديد أو قصـور في معالجة الظاهرة الأدبية؛ وحظيـت لغتُه باحتفاء معظم المناهـج؛ فتناولتهـا مـن جوانبهـا المختلفـة. ومـن أهـمّ مـا يميّز هذا التنـاول، أنّهـا بـدأت بالدراسـة الإفرادية التـي تنظـر في الوحدات اللّغويـة وتعالُقها في التراكيب، إلى الدراسـة الدلالية التي تقف على محصـول المعنى فيما بين تراكيب النّص، إلى الدراسـة التداولية (وهي امتداد للدراسة الدلالية) التي تتجاوز ذلك إلى الاهتمام بنوايا المتكلم ومقاصده، والاعتداد بالظروف المحيطة بإنتاج النّص وتلقيه.

ويجتهد هذا الكتاب في استغلالٌ ما تقدمه اللسانيات التداولية -بعدِّها آخر مولود للسانيات- من اقتراحات لدراسة النّص الأدبي، والظفر بالدلالة الكاملـة، الكامنة في النّص ذاته، وفي نفس منتجِه، وفي نفـس متلقيـه، وفي عنـاصر السـياق المختلفة التي تحيـط بعملية إنجازه وأدائه.

وهناك نداءات عدّة بعدم صلاحية مثل هذه المناهج، وعلى رأسها المنهج التداولي، لدراسة النّص الأدبي، وأنّه أصلح للغة الأفراد وأحاديثهم اليومية والنّصوص الإشهارية، وربما المسرحية.. وغيرها، دون النّصوص الأدبية.

ولكنّ شفيعا واحدا على الأقلّ، قد يجعل هذه النّداءات تخفُت أمام مُبتغى هذا الكتاب، وهو أنّ لغة النّص الأدبي عموما وكل الأعمال الفنيّة، يبقى فيها شيء من الكلام، وتحمل كثيرا من ذات المتكلم بها، مهما أغرقت في الصفة الفنية، واجتهدت في البروز بالموضوعية والابتعاد عمّا يصفها بالذاتية، وعمّا يمكن أن يشير إلى مميزات فردية تتعلق بصاحبها..

وتلك أمارات لا غنى عنها لأن يحيط (السامع) أو (متلقي) النّص الأدبي، بالمقصود. وهي المناحي ذاتُها التي يرومها هذا الكتاب في دراسة النّصوص الأدبية، من خلال فصوله التالية:

- **الفصل الأوّل**: عرَض مسار دراسة اللّغة من المرحلة البنيوية؛ إلى مرحلة ما بعد البنيوية؛ انتهاءً باللسانيات التداولية وعلاقتها بالفروع اللسانية الأخرى.

- أمّا **الفصل الثاني** فقد كان عرْضًا نظريا خالصا للسانيات التداولية، كما قدّمها اللّسانيون الغربيون، ووقف على بعض المرجعيات الفكرية والثقافية للتفكير التّداولي نحو: مباحث الفلسفة

اللغوية، والنّظريات اللسانية الحديثة. ثمّ فَصّلَ مدوّنة تعريفات التداولية المختلفة، بنِسْبة كلّ تعريف إلى مجاله الدلالي. وبعدَها، تابعَ الفصلُ مسارَ تطور التداولية بأقسامها المختلفة، لدى الدارسين الغربيين، ليخلُص إلى إجمال قضايا اللسانيات التداولية في مبحث آخر، وحصر منها: أفعال الكلام، الملفوظية، الحجاج، التفاعل والسياق، الوظائف التداولية. ثمّ بيّن علاقتها بتخصصات أخرى في اللسانيات، نحو: البنيوية، اللسانيات الاجتماعية، اللسانيات النّصية... ليُختتم بأهمية التداولية وحاجة الدرس اللغوي إلى مباحثها.

وما كان البحث ليُفْرد هذا الفصل التّعريفي بالتداولية لو لا أنّ المنهج التداولي لا يكاد يتّضح في مؤلف مستقل يجمعُ مفهومه ونشأته ومختلف مراحل تطوّره؛ عدا كتابي (دلاش) المذكور سابقا، و(المقاربة التداولية) لـ: فرانسواز أرمينكو؛ ترجمة سعيد علوش، وكتاب مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب.. هذا فيما اطّلعت عليه اليد القصيرة لهذا الكتاب.

كما أنّ العناوين العربية في اللسانيات التداولية قليلة جدًا؛ عدا ما يرد مبثوثا في عدّة كتب لسانية ونقدية، في ثنايا الفصول والمباحث. وهي لا تزال غريبة -في نظر البحث- عن مقرراتنا الجامعية، والحاجة إليها أكثر من ماسّة.

- أمّا **الفصل الثالث** من الكتاب، فقد جنح إلى شيء من

التطبيق؛ حيث حاول التأصيلَ للسانيات التداولية، رغبةً في تقليص الفجوة بين عُروض اللسانيات الحديثة، ومباحث الدرس العربي القديم؛ فعَرَض بعضا من القضايا التداولية في كلٍّ من البلاغة والنّحو العربّيين؛ ليس لأنّهما العِلْمان الوحيدان المناسبان لهذه المقارنة، (فهناك اهتمامات عربية كثيرة يمكن أن تندرج في هذا الموضوع بجدارة، في: الفلسفة، علم الأصول، علم الكلام، الخطابة، النّقد...)، ولكن لأنّهما العِلْمان اللذان يشملان قضايا التداولية اللسانية، والأقرب إلى انشغالات المهتمين بالبحث في قضايا اللّغة والأدب.

ولقد تتبّع هذا الفصلُ خطّة الفصل السابق نفسَها؛ حيث شرح بعضا من مصادر التفكير اللّغوي التّداولي عند العرب ومبادئه، ثمّ وقف على المجالات المفهومية لمصطلح (تداولية) في الاستعمال العربي، مفضّلا إيّاه على المصطلحات الأخرى التي تقابل الاستعمال الأجنبي (Pragmatique)، وفَصَّلَ بعدَها عددا من مباحث البلاغة العربية التي تلتقي مع قضايا اللّسانيات التداولية، بحسب ارتباطها بالمتكلم أو المخاطب، أو بالخطاب في ذاته، وكذلك فعَل في بعض مباحث النّحو العربي.

واعتمد الموضوع على عدد من **المراجع**، وهي متعدّدة بحسب قضاياه؛ ففي التعريف بالتداولية ومسائلها اعتمد كتاب: التداولية؛ تاريخ ونقد لـ: فرانسوا لاترافارس وكتاب: المقاربة التداولية لفرانسواز أرمينكو، وكتُب أحمد المتوكل المختلفة في الوظيفية

والتداولية في اللّغة العربية، وكتب دومينيك مانقونو... وغيرها.

ومن المصادر العربية، اعتمد العناوين الشهيرة في البلاغة والنّحو العربي، نحو: مفتاح العلوم للسكاكي، الإيضاح للقزويني، والكتاب لسيبويه،...وغيرها.

ومن **الأهداف** التي يتوخاها البحث:

- أنْ تجنح الدراسات النّقدية إلى الاتجاه التداولي لما يحمله من إجراءات تكشف عن قيم النّص المختلفة، بعدِّه موضوعا للاتصال.

- أن يُسهم في تأسيس درس تداولي عربي؛ وليس في التراث العربي -على اختلاف اختصاصاته- ما يُعْجِزُ، للقيام بذلك.

- أن تتجه الدراسات العربية، اللسانية تحديدا، إلى تأسيس حاضرها ومستقبلها باستحضار التراث العربي، استعادةً للتواصل الذي تجتهد في قطعه كثير من الدراسات.

وختاما؛ أحمد الله العزيز المُعين، على ما وفّقني إليه، فله الأمر من قبل ومن بعد، وهو الفتّاح العليم.

العلمة/ سطيف في 31 أوت 2005م.

الفصل الأول

دراسة اللّغة من البنيوية إلى التداولية

I- اللسانيات البنيوية

II- لسانيات ما بعد البنيوية

عرف مطلع القرن العشرين تحوّلا هامّا في تاريخ الفكر اللساني الحديث، وتحديدا مع ما قدّمه اللساني (فردينان دي سوسير) في محاضراته الشهيرة؛ حيث عُدّت تأسيسا لمرحلة جديدة مغايرة لتصوّرات الدارسين السابقين، وإن كانت قد أفادت من بحوثهم، لا سيّما ما قدمه علماء النّحو التقليدي العام من قبل، لدى الهنود، اليونان، الرومان والعرب[1]، ودراسات الباحثين في القرون الوسطى، وعصر النّهضة حتىّ نهاية القرن الثامن عشر ميلادي. تُضاف إلى ذلك بحوث اللسانيات التّاريخية والمقارنة التي برزت في القرن التاسع عشر، وبخاصة أعمال (فرانز بوب)، و(النحاة الشبان) فيما بعد.

ولكن محاضرات سوسير عَدّت اللسانيات درسا جديدا، له مقوماته التي تميزه عن البحوث السابقة، وله مقولاته التي يستند إليها، بعدّه علما مستقلا ضمن حقول المعرفة الأخرى، الإنسانية والدقيقة.

ويعتقد هذا المدخل أنّ تفصيل ما عرضته محاضرات (دي سوسير)، لا يعدو أن يكون تكرارا لقضايا حفلت بها كتبُ المحدثين ودراساتُهم، ولا يكاد يخلو كتاب في اللسانيات الحديثة من تناول

(1) إنّ تصنيف البحوث العربية في دراسة اللّغة ضمن النّحو التقليدي العام يحتاج إلى بعض النّظر؛ ذلك أنّ النّحو التقليدي يقوم في مفهومه على وضع القواعد التي تضبط اللّغة بشكل وصفي بحت، ولغرض تعليمي غالبا، ولكن ما قدّمه النّحاة العرب واللغويون والبلاغيون، على اختلاف اختصاصاتهم، لا يقلّ عن كونه نظرة شاملة في دراسة اللّغة العربية، وسنعرض إلى بعض جوانب ذلك، فيما يرتبط بموضوع البحث في الفصل الثاني بحول الله.

محاضرات (دي سوسير) بالعرض والتأويل، والنّقد والتحليل.

ولذلك فستكتفي الصفحات الموالية بذكر أهمّ ما قدّمته هذه المحاضرات، على سبيل الاستئناس، لتأسيس الدرس التّداولي، بعيدا عن التفصيل والاستشهاد.

ويُشار قبل ذلك إلى أنّ تمييز (دي سوسير) بين الجانب الاجتماعيّ في اللّغة؛ (اللسان)، والجانب الفرديّ؛ (الكلام) يُعَدّ منطلقا جيّدا لتتبع مسار ظهور التداولية فيما بعد البنيوية، كما سنرى في الفصل الموالي، لأنّه بتمييزه الجانب الاجتماعيّ عن الجانب الفرديّ، وحدود كلّ منهما، يكون قد حصر المفاهيم المشتركة بين أفراد المجموعة اللّغوية الواحدة، وهي القوانين العامّة (النظام) التي يؤدّى فيها التواصل؛ فيكون الخطاب ناجحا ما احترمها، ومخفقا ما خالفها؛ ذلك أنّ اللّغة في جانبها الاجتماعيّ تحكمها قوانين الظّواهر الاجتماعيّة، جميعا، فلا يبدعها الأفراد، ولا يخالفونها أو يحوّرونها، كما أنها تظهر بالتّدريج، وتتغير أو تختفي بالتّدريج.

ولكن مفهوم الإبداع الجماعي للغة، لا يعني أن تجتمع ثلّة من النّاس، وتصطلحَ على ألفاظها، بقدر ما يعني حضور الضمير الجمعيّ في وضعها؛ حيث تنطلق اعتدادا باستعمالات فردية، لكنّها تحتكم إلى قوانين الجماعة ونظام تواضعها، ويأخذ بذلك اللفظ صبغته الاجتماعية وإن أطلقه فرد معّين، بدليل أنّه لا يلقى الحفاوة والقبول إن خرج عن القوانين العامّة التي تحكم لغة الجماعة، ويلقى

خلاف ذلك إن لم يحِد عنها.

فإنتاج اللّغة -إذاً- ليس فرديا، شأنه شأنُ التفكير البشري؛ فلو تتبعنا مسار بنائه، لوجدناه ينطلق من الأسس الجماعية، ثمّ يجنح إلى الفردية وشيوع الأنا، تفكيرا وسلوكا.

وذلك ما يطبع البحث اللساني الحديث، ينطلق من فكرة أنّ اللّغة اجتماعية، وهي كلٌّ بنيوي؛ في ظلّ ظروف علميّة ومنهجيّة تستدعي ذلك، وحصرت مهمّة اللسانيات الأساسية في «الكشف عن القوانين الداخلية لهذا النّظام، سواء أكانت قوانين ثابتة أم قوانين متطورة»[1]. ومع توالي البحوث والدراسات، تجاوزت الاهتمام باجتماعية اللّغة إلى دراستها على مستوى الأفراد؛ حيث انتقلت من دراسة (اللّسان) إلى دراسة (الكلام)، خلافا لما رسمه (دي سوسير)؛ وذلك شطر من اهتمامات اللّسانيات التداولية.

وفيما يلي عرض لمسار اللسانيات؛ بدءا بما قدّمه (دي سوسير) في محاضراته وتأسيس اللسانيات البنيوية، إلى نقدها في ذاتها، إلى مرحلة لسانيات ما بعد البنيوية، وبروز الاهتمامات التّداولية في دراسة اللّغة.

(1) رومان ياكبسون: الاتجاهات الأساسية في علم اللّغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي (الدار البيضاء-بيروت)، ط1، 2002، ص13.

1- اللسانيات البنيوية:

تشمل اللسانيات البنيوية عدّة تيارات لسانية، انطلاقا من (دي سوسير) إلى التيارات المختلفة التي تظهر بعده، ويُعدّ كتاب (دي سوسير) ذروة جهود واستباقات في دراسة اللّغة، تبشر بأوّل مقارب بنيوي لها، فشهدت العقود الخمسة اللاحقة تقدما نشيطا لم يسبق له مثيل[1].

وتقوم الفكرة البنيوية على «أنّ القضية الأساسية عند البنيوية هي أنّ كلّ اللّغة، كلّ (النّصوص): بناء المعنى مأخوذ من معجم ليس لمفرداته معان خارج البناء الذي يضمها»[2]. وينظر إلى النّص من خلال هذا البناء، بدءا من الجزء إلى الكلّ؛ من الفونيمات -مثلا- إلى الوحدات الأكبر (الكلمات)، ثمّ الأكبر (الجمل)... وهكذا. كما أنّها تلح على الوظيفة الاجتماعية للغة، وتميز بين الظواهر التّاريخية لها، والخصائص المميزة للنظام اللّغوي في لحظة زمنية معيّنة.

وينبغي الإشارة إلى أنّ مثل هذه المبادئ، وأفكارا أخرى، وردت عند اللّغويين في قرون قليلة قريبة من القرن التّاسع عشر، لكن جهودهم كانت معزولة، ولم تحظ بالاهتمام. يقول (رومان ياكبسون) في ذلك: «تعود أغلب المفاهيم والمبادئ النّظرية الرئيسة التي قدّمها سوسير إلى معاصرَيْه الأكبر سِنّا منه، وهما بادون دي

(1) ينظر المرجع السابق، ص 28.

(2) Art berman: from the new criticism to deconstruction.

كورتني، وكروسزفسكي... و-في المحاضرات- تشديد فعّال على التكافل المتبادَل بين النّظام ومكوّناته،... وعلى التناقضات التي نواجهها عندما نتعامل مع اللّغة»[1].

ذلك أنّه استطاع أن يشكّل رأيا مسموعا، وعُدّ مؤسسَ اللسانيات البنيوية، وصارت أفكاره في المحاضرات، أسسا نظرية لدى اللسانيين فيما بعدُ. «وعلى أيّة حال، ينبغي أن نضيف بأنّ التحليل الوقائعي للأنظمة اللسانية كانت مهمةً قد بُلّغتْ إلى باحثي المستقبل، وقد كان إعداد أغلب المناهج المناسبة لتحليل كهذا، هو القضية الحيوية للنظرية والممارسة اللسانيتين لبضعة عقّود»[2]. فما الذي قدّمه دي سوسير في دراسة اللغة؟

(1) رومان ياكبسون: الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ص 28-29.

(2) المرجع نفسه، ص29.

1- دي سوسير وعلم اللّغة:

قدّم دي سوسير أوّل تصوّر في دراسة اللّغة، حين عدّها نظاما من الإشارات[1]، تعبّر عن الأفكار، وبذلك صارت لها أهميّة لم تكن تتمتّع بها من قبل. وبالمفهوم الجديد للبنية، استطاع أن يوضّح بأنّ لها مادّة تختلف عن مادّة العلوم الأخرى، نحو الفلسفة والتاريخ وغيرهما، فهي مادة مستقلة، وموضوع لعلم مستقل. وضمن منهج دراستها، لجأ إلى اشتقاق بعض الثنائيات؛ أهمها: اللسان والكلامَ، التزامن والتعاقب، الدال والمدلول، الاستبدال والتوزيع...

ومن أهمّ المبادئ البنيوية التي قدّمها[2]، وكانت سببا في صياغة المشروع البنيوي، ما يلي:

- اللّغة نظام؛ حيث لا يمكن تحليل الظواهر اللّغوية بعزلها عن غيرها، فهي أجزاء في نسق أكبر.

- اللّغة ظاهرة اجتماعية؛ وينبغي دراستها وفق هذا المبدأ، دون

(1) ينظر: فرديناn دي سوسير: علم اللّغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النّص العربي مالك يوسف المطلبي، دار الكتب للطباعة والنشر، بيت الموصل، بغداد، العراق، 1988، ص34.

(2) أفاد هذا المبحث من: المرجع السابق نفسه، ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ترجمه عن الإنجليزية عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة (6)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط2، 2000، أحمد مومن: اللسانيات، النّشأة والتّطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، صلاح فضل: مناهج النقد المعاصر، إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، 2002، بول ريكور: نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 2003.

اللّجوء إلى معايير أخرى خارجة عن مادتها البنيوية (نفسية مثلا)، أو عن طبيعتها الاجتماعية، (التاريخ مثلا). ولذلك فلسانيات سوسير سعت إلى إبعاد المعايير الذهنية، والخارجة عن البنية خلال تحليل الظاهرة اللّغوية، من أجل إثبات موضوعيتها.

- التمييز بين «اللسان والكلام»؛ وهو في الواقع تمييزٌ لما هو اجتماعيّ في اللّغة وخاضعٌ إلى نظام عام، عمّا هو فرديّ ذاتيّ، لا تحكمه قواعد مشتركة.

- لا تحمل أيّة علامة معنى مستقلا بذاتها، ما لم تكن داخل نظام، بل تستمدّ معناها من النّظام ككلّ؛ ومن الوحدات والعلامات الأخرى المجاورة لها في السياق نفسه، شأنها في ذلك شأنُ قطعة الشطرنج أو قطعة النّقود؛ تخضع قيمتُها (وهو مفهوم مستقًى من مبادئ الاقتصاد السياسي السائد في عصره) إلى مبدأين:

*مبدأ المخالفة؛ حيث تتحدد قيمتها بما يمكن أن تُستبدَل به (ما تقتنيه مثلا).

*مبدأ المشابهة؛ حيث تتحدد ضمن ما يشبهها من قطع أخرى، بمقارنتها فيما بينها.

- الدراسة التعاقبية (التاريخية) للغة، ينبغي أن تُسبَق بدراسة تزامنية (آنية)؛ لأنّ النّظام والنّسق الثابت يمكن فهمه أكثر من التّغير، فضلا عن أنّ التغيّر ناشئ من ذلك النّظام والنّسق، ممّا

يفـرض على الدارس معرفة حالـه أوّلاً. وهذا المبدأ خلّص اللّغة من النزعـة التاريخية التي هيمنت قبله على دراسـتها، فصارت قسـمين: آنية وتاريخية.

– يتميّز وجود اللّغة بمحورين؛ الاستبدال: وهو المجموعات اللّغويـة الحاضرة في الذهن، وهي كيانات منفصلة، تمثل القدرة على تبادل الظاهرة اللّغوية. والمحور التوزيعي: هو العلاقات التي تربط بين وحدات اللّغة أثناء التعبير بها.

– موضـوع اللسـانيات هـو دراسـة اللّغة ذاتها، يقـول في آخر محاضراتـه: «إنّ الهـدف الحقيقـي الوحيـد لعلـم اللّغة هـو أنّ اللّغة تُدرَس في حدّ ذاتها ومن أجل ذاتها»[1].

– الكلمة وحدة أساسية للتحليل اللساني، لا الجملة.

ولقـد أرجـع بعضهم مبـدأ الثنائية هذا الذي يحكـم محاضراته إلى مصـدر آخـر غير علم الاجتماع أو علم النّفس أو علم الاقتصاد (وهي المصادر التي أسـهمت في تشـكيل فكره اللّغوي) هو عقيدته الدينية القائلة بثنائية الجسد والروح، ومنها استمدّ مبدأ الثنائية الذي يعتنقه.[2]

وقد يكون متأثرا بالنظرية الكلاسيكية القائلة بأنّ لكلّ شيء في

(1) دي سوسير: علم اللّغة العام، ص 253.
(2) ينظر: محمود أحمد غالي: أئمة النحاة في التاريخ، ص 25.

الكـون وجهين؛ كلاهما يكمّل الآخـر، وقد ظهر مثل ذلك في نظرية أرسطو وديكار[1].

ويُذكـر أخيرا أنّ الفكـر البنيوي أسـهم في تكوينه –إلى جانب دي سوسير– لاسيما في مناحيه التطبيقية، الشكلانيون الروس الذين كانـت اهتماماتهـم متجهة نحو دراسـة بنية النّـص الأدبي، وبخاصة الحكايـات الشـعبية[2]. وكان تحليلهـم للشـكل قريبـا مـن مفهـوم البنيـة. إضافـة إلى تطبيقـات المنهج ذاته على الأسـاطير، لدى (ليفي شتراوس)[3].

2– حلقة براغ واللّغة الأدبية:

تُعدّ حلقة براغ أولى المدارس التي تجلّت فيها أفكار دي سوسير، وأنشطتُها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتيارات اللسانية الغربية والروسية المعاصر[4]، وبعض أعضائها من الشكلانيين الروس؛ حيث شملت عددا من الشبان التشـيك، وباحثين ألمـان، فضلا عن لسانيين شبان من روسيا[5]؛ نحو: مكاروفيسكي، إينغرت وفاشيك... و[بنفنست Benveniste] ومارتيني الفرنسـيين، وبوهلـر الألماني... وغيرهم. وبـذل هـؤلاء الأعـلام جهودا في دراسـة اللّغة الشـعرية، وميّزوا

(1) ينظر: أحمد مومن: اللسانيات، النشأة والتّطور، ص 121.
(2) ينظر: بول ريكو: نظرية التأويل، ص 27.
(3) المرجع نفسه، ص27.
(4) ينظر: رومان ياكبسون: الاتجاهات الأساسية في علم اللّغة، ص14.
(5) المرجع نفسه، ص13.

بين اللّغة القياسية المعيارية، وبين اللّغة الاستشرافية، كما تبنوا منهج الآنية السوسيري، دون إهمال المنهج التاريخي. إلى جانب دراسة الأصوات في الشعر، ومن آرائهم[1]:

- يتكوّن النّظام اللّغوي من وسائل تعبيرية، تؤدّي وظيفتها تواصليا؛ ومهمّة اللساني دراسة الوظيفة الفعلية للغة.

- اللّغة حقيقة واقعية فعليّة، ويحكُم نمطَها عواملُ خارجية (غير لسانية)، نحو: الوسط الاجتماعي، السياق، طبيعة المتلقي... وعلى اللسانيّ دراستُها في ضوء ذلك.

- تشمل اللّغة مستوى عاطفيا إلى جانب المستوى الذهني (المفهومي)، وعلى اللساني بحث العلاقة الحاملة لهذين المستويين بين أشكال اللّغة.

- ينبغي بحث العلاقة بين اللّغة المكتوبة واللّغة المنطوقة، لأنّهما غير متطابقتين.

- للمنهج الآني الأولويّة عن التاريخي، لما له من تأثير على واقع اللّغة الفعلي.

- بعدِّ اللّغة ظاهرةً فعليّة، والاهتمام ببعض عناصر اللسانيات الخارجيةَ أثناء دراستها، أرسَوْا بعضا من المبادئ الوظيفية، لاسيما

(1) ينظر مثلا: ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص248-249.

فيما عُرف لديهم بـ«الصوتيات الوظيفية».

- قدّموا بحوثا موسّعة في لغة الشعر والأدب بشكل عام، وشرحوا العلاقة بين المستويات اللّغوية.

ويلخص مجموعَ هذه الآراء قولُ ياكبسون، مستشهدا بحديث هوسيرل: «إنّه كان يجب تجاوز الثوابت المنقسمة على قسمين أو المعَدّة بإفراط؛ ثوابت التجريدات النسبية والوحيدة الجانب. وقد تميّزت لسانيات ما بعد سوسير بالجهود التدريجية لربط هذه الثنائيات الداخلية وتركيبها»[1]. وخلال ذلك وجّهوا بعض الملاحظات لما قدمته محاضرات سوسير، نحو تبنيهم المنهج الآني في دراسة اللّغة، ولكن على أن يكون في ظل نظام وظيفي. وكذلك حرصهم على دراسة الوظيفة الجمالية في النّص الأدبي، وبحث الشروط التي تجعل من النّص أدبيا.

وفي سياق نقد سوسير، تُذكر مناقشة ياكبسون مبدأي الخطّية والاعتباطية في العلامة اللسانية؛ حيث يلغي المبدأ الأوّل قائلا: «لقد نسب فردينان دي سوسير للإشارة اللّغوية خاصيتين أساسيتين عرضهما في مبدأين أساسيين فأدّى بنا تحليل الفونيم -ولا سيّما تحليل مكوناته؛ أي الكيفيات المتميزة- إلى التخلي عن أحد هذين المبدأين؛ أي المبدأ الذي يحدّد (الطبيعة الخطية linear للدال)»[2].

(1) رومان ياكبسون: الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ص29.
(2) رومان ياكبسون: 6 محاضرات في الصوت والمعنى، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز

فلم تعد العلامة اللسانية، وبوجه أدق، لم يعد الدال في العلامة يتصف بالخطية، اعتمادا على تحليل الفونيم وبيان صوره. أمّا الاعتباطية، فلم يُلْغها بقدر ما عدّلها قائلا: «إنّ البحث في نظام الفونيمات يتيح لنا أيضا، أن نعيد تقييم المبدأ الآخر؛ (اعتباطية العلامة)»[1]؛ حيث يتّضح مفهومها، بناء على أنّ المدلولات ليست واحدة لدوال مختلفة، خلافا لما يستفاد من حديث سوسير عن ذلك «فالمدلول (ثور) له الدال B-O-e-u-F على طرف من الحدود الفرنسية -الألمانية، و(ochs) o-k-s على الطرف الآخر»[2]. وتعدّد دال «ثور» -في نظر ياكبسون- لا يعني أنّ المدلول واحد بين اللغتين، بل إنّ سوسير -يضيف ياكبسون- ذاته يدافع عن قيمة العلامة، ويجعلها نسبية ومتغيرة، لا ثابتة. إضافةً إلى رأي بنفنست القائل بأنّ الارتباط بين الدال والمدلول في العلامة ليس اعتباطا، إنّما هو ضروري[3].

وفي نهاية عرض الحديث عن حلقة براغ، يُذكر ما وُجّه إلى ياكبسون من نقد من طرف الوظيفيين، فيما يتعلّق بمخطط التواصل الذي بيّن فيه وظائف اللّغة؛ إذ يوحي بأنّ التواصل في لحظة معيّنة هو شيء ثابت، لكنّه في نظرهم خلاف ذلك. وتحدّثوا عن (حركية التواصل)، حين تجاوزوا الاهتمام بالكلمات إلى الاهتمام بالجمل في

الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1994، ص 144.

(1) المرجع السابق، ص 144.

(2) سوسير: علم اللغة العام، ص87.

(3) رومان ياكبسون: 6 محاضرات في الصوت والمعنى، ص 145.

التّحليل، لأنّها فعل لغوي، وموقف إزاء واقع معيّن. ويمكن إدراكها بدراسة العلاقة بين المتكلم والسامع[1].

3- الجلوسيماتيكية أو السوسيرية الحديثة[2]:

هي اتجاه لساني برز في (كوبنهاجن)، تمثله أعمال (هيلمسليف) وزميله (بروندال)، الذي يعتمد إجراءات المنطق الرمزي في تفسير المادة اللّغوية؛ حيث اجتهد الاثنان في دراسة علمية للّغة وجميع علوم الإنسان بعَدّها أنظمة، ثائرَيْن على الأساليب القديمة لدراسة اللّغة، بمصطلَحات جديدة علمية بعيدة عن الفلسفة، متميّزة بالتجريد.

والتّسمية (glossématique) خاصة بهيلمسليف في الواقع؛ حيث عرض فيها تصوّره الشخصي لدراسة اللّغة، وهو وصف البنية الشكلية للّغات. وهي ليست نظرية بالمعنى العادي لنظام من

(1) ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم (4)، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1998، ص 253.

(2) الجلوسيماتيكية أو النسقية أو التفسيرية أو الرياضيات اللغوية...، أفاد هذا المبحث من:
أحمد مومن: اللسانيات، النشأة والتطور، ص 157 وما يليها.
ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص 317 وما يليها.
Georges Mounin: Dictionnaire de la linguistique, quadrige, PUF, édi. 1974, France, P155.
Jean Dubois et autres: Dictionnaire de linguistique larousse paris, 1988, France, P234.
Oswald Ducrot et Jean Marie schaeffer: Nouveau Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, seuil, 1ere édi. 1972, France, P42.

الفرضيات، بل نظام من المقدّمات المنطقية الشكلية، والتّعريفات والنّظريات المحكمة التي تُمكّن من إحصاء كلّ إمكانات التّأليف بين عناصر الذّات الثابتة. ولقد ألحّ كثيرا على أنّ بحوثه في هذا الموضوع تنتمي إلى بحوث سوسير، ولذلك سمّاها بعضهم (السوسيرية الجديثة). وأهمّ ما قدّمه أنّ اللّغة مضمون وتعبير؛ ويتّصل المضمون بالتّعبير اتصالا وثيقا خلال تواصل دون التطابق التّام بينهما.

واللّغة أيضا نظام من القيم، وهي شكل وليست مادّة، على ما ذكر سوسير، ومادّة اللّغة ليس لها معنى في ذاتها.

ولكن جديده ضمن هذه المفاهيم، يتمثل في فكرة التعبير والمحتوى إلى جانب الشكل والمادّة؛ ويشمل التعبير كلّ الوسائل التي يتمّ بها نقل المعلومات من المحتوى وتحويلها إلى مصطلحات لغوية. أمّا المحتوى فهو الواقع الحيّ نفسُه الذي هو موضوع التّواصل.

وينبغي التمييز بين جانبي المحتوى (المادّة والشكل)، وجانبي التعبير (المادّة والشكل) أثناء التواصل، وتظهر مهمّة الجلوسياتيكية -في نظره- في دراسة علاقة شكل التعبير بشكل المحتوى، ووصفها. ولذلك عدّها الدارسون اتجاها يهتمّ بوصف البنية الشكلية للغات.

4- الوصفية الأمريكية والتحليل المادي للغة[1]:

تشترك اللسانيات الأمريكية مع اللسانيات الأوربية في هيمنة الدراسة الوصفية (الآنية) على اللّغة، ولكنّهما تختلفان في الدوافع، وموضوع الدراسة، والمنهج. ولقد برزت في أمريكا أعمال ثلاثة أعلام مثّلوا الوصفية الأمريكية، وهم: (فرانز بواس)، (إدوارد سابير)، (ليونارد بلومفيلد).

أمّا (بواس) فقد اعتمد في دراسته على اللّغة المنطوقة، وتحديدا على الكلام، خلافا للسانيات (سوسير) في أوربا؛ لأنّ مادّة الدرس لديهم كانت لغات غير مكتوبة، وهي مجموع اللّغات المتناثرة في أمريكا، ممّا يفرض وجود خصائص كلّ لغة على حدة.

واهتمّ (سابير) كثيرا بدراسة الأنماط اللّغوية دراسة تحليلية، دون تصورات مسبقة، أو اعتداد بأنماط من لغات أخرى. وإن كان واحدا من السلوكيين، فهو يتميّز عنهم بحرصه على دراسة الأنماط اللّغوية حسب وجودها في عقول المتكلمين. ومن آرائه أنّ كلّ إنسان يحمل داخله المخططات الأساسية التي تنظم لغته؛ وهي نماذج اللّغة المكتسبة.

(1) أفاد هذا المبحث من:
محمود غالي: أئمة النحاة في التاريخ.
أحمد مومن: اللسانيات، النشأة والتطور.
ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني.

أمّا (بلومفيلد)، فيمثل المدرسة الوصفية الأمريكية من خلال كتابه المنشور في 1933 (اللّغة)، وفيه أعلن تمسكه بالمبادئ السلوكية في دراسة اللّغة دراسة علمية. وقد جعل اللسانيات شعبة من شعب علم النّفس السلوكي، متأثرا بما قدّمه (واسطون)، رافضا في ذلك كلّ المعايير الذهنية في التحليل، ومفسرا الظواهر اللّغوية وفق مبدأ (مثير/ استجابة)، وهو المنهج المادي، الأوْلى والأسلم في نظره لتفسير السلوك البشرِي؛ وهو لا يختلف عن تحليل سلوك الحيوانات في المخبر... مُغفِلا الملكةَ الإبداعية التي تميّز الإنسان عن الحيوان، والتي يمثلها العقل. والحقيقة أنّ هذه النّظرة -إذا كانت قد أبعدت جانبا مهمّا من اللّغة خلال التّحليل، وهو المعنى، وجعلت دراستَها تقتصر على تحديد المواقع المختلفة التي يحتلها عنصرٌ ما في النّظام، ممّا أسهم في تأسيس المنهج التوزيعي من طرفه، وطوّره الذين جاؤوا من بعده- فإنّها وليدة سببين في نظر الدارسين:

-**الأوّل**: إنّ الاهتمام بشيء من المعنى خلال تحليل اللّغة، قد يسمح المجال لدخول المعايير الذاتية، في نظر بلومفيلد، والأفضل الإبقاء على إبعاده لتأسيس منهج لساني جاد، يقوم على الدقة والعلمية، أكثر ممّا قام عليه النحو العام في أوربا قبل (سوسير).

-**الثاني**: يعدّ بلومفيلد أحد أنصار الفلسفة الوضعية السائدة في عصره، والتي كان اهتمامها منصبا على دراسة الظواهر المادية اليقينية، ولا تؤمن إلاّ بالمرئي التجريبي، وهو وحده الذي يمكن أن

يتّصف بالعلمية.

وقد مثّل هذا الاتجاه في اللّغة، مختلفاً عن (ديكارت وهمبولت) من قبله، وعن (تشوميسكي) فيما بعد. وجعل هو وأتباعه تحليل اللّغة مقتصرا على جانبها البنيوي؛ حيث تُوصَف الفونيمات ثمّ المورفيمات، وتُشرح كيفية بنائها وانتظامها في المفردات والجمل، مع إبقاء الجوانب الدلالية ودراسة المعنى أضعف نقطة في التحليل.

ولم يُتجاوَز هذا التحليل إلاّ ببعض أفكار (هاريس) المعدِّلة له، والتي مثّلها بشكل كبير (تشومسكي) فيما بعدُ، في نهاية الخمسينيات، وبعدما وفَدَ لسانيون آخرون إلى أمريكا، نحو: رومان ياكبسون، وأندري مارتيني، وبوهلر، وغيرهم. ممّا فتح آفاقا واسعة أمام اللّسانيات الأمريكية، عرفت فيها وجهة جديدة أكثر اهتماما بكلّ محتويات اللّغة، انطلاقا من جامعة (هارفارد)، التي تعدّ بحوث بعض أساتذتها مؤسّسةً للسانيات التداولية فيما بعد.

وفي ختام هذا المبحث في اللسانيات البنيوية، يُسجَّل أنّ ما ورد فيه -باقتضاب- اقتصر على الاتجاهات الكبرى التي برزت أعمالها اللّغوية، وهيمنت على الدرس اللّغوي بأفكارها ونماذجها.

والواقع أنّ البنيوية ذاتها أخذت أشكالا عدّة بعد سوسير[1]؛ ارتبط كلّ شكل باتجاه أو باحث معيّن؛ فارتبطت البنيوية التكوينية

(1) إلرود إبش وآخرون: نظرية الأدب في القرن العشرين، ترجمة وتقديم محمد العمري، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1996، ص 21 وما يليها.

بـ (لوسيان قولدمان)، والأنتربولوجية بـ (ليفي شتراوس)، والتشكيلية بأعمال حلقة براغ وباحثي (تشيكوسلوفاكيا) فيما بعد، والفلسفية بـ (بول ريكور)... وغيرها. ممّا يجعلها غير مقتصرة على اللّغة والأدب وحدهما، وإنّما تمتدّ إلى كلّ العلوم الاجتماعية، بما في ذلك اللّغة والأنتروبولوجيا[1].

ولتمسكها بالعناصر الداخلية في النّص الأدبي، تجاوزتها المناهج فيما بعد، ووجّهت إليها انتقادات عدّة، حتىّ من روادها أنفسهم، نحو (رولان بارت)، و(جوناثان كللر)... وغيرهما. ومن ذلك أنّها:

-تنظر إلى النّص والجملة بعدِّهما بنيتين ثابتتين، خلافا للنّظرة الوظيفية؛ فجملة مثل (حضر زيد مبتسما) تختلف حركة دلالتها بحسب أحوال عدّة: التقديم والتأخير، حذف، إضافة بعض أدوات التقويّة... فهي بنية متجدّدة بحسب ما يريده المتكلم أو السامع أو ظروف الحديث[2].

-جعلت دراسة النّص الأدبي داخلية مغلقة، ممّا لم يسمح بتحليل قضايا عديدة بقيت عالقة[3]؛ فجملة مثل (فلان كثير الرماد)، أو مثل (هل عندك ساعة؟) -تسأل عن الوقت- تلقى بعض الحرج

(1) ينظر: Robert scholes: structuralism in littérature, P82
(2) ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ص 253.
(3) ينظر: الولي محمد: الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، 1990، ص 29.

في التحليل البنيوي... وهو الحرج الذي تعالجه اللسانيات التداولية فيما بعد.

-نكتفي بالنّظر في العلاقات الداخلية بين العلامات في النّص، ممّا حولها إلى تدريب لغوي[1]، لا يتجاوز وصف هذه العلاقات إلى مساءلتها، وبحث أسباب ائتلافها.

-لم تستطع إنارة النّص الأدبي، وبحث مقولاته، ويرجع ذلك في نظر الدارسين إلى سببين[2]:

1- انشغالها بآليات الدلالة ونظامها عن ماهيتها.

2- انحباسها في اللّغة، لأنّ النّموذج اللّغوي ليس بالضرورة موافقا للأنظمة غير اللغوية.

-تمثل قطيعة بين البنية النحوية، وبين استعمالها في الواقع أو في النّص الأدبي، ولا تهتمّ بالعلاقة بينهما. وهي المهمّة التي ستضطلع بها التداولية، وتسمح بملاحظتها[3].

(1) ينظر: عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة، ص 207.
(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 9-10.
(3) ينظر: Dominique Maingueneau: l'analyse du discours, introduction au lectures de l'archive, Hachette supérieur, paris, France, 1991, P 170.

II- لسانيات ما بعد البنيوية:

قبل الحديث عن تطوّر اللسانيات من الاتجاهات البنيوية إلى ما بعدها، ينبغي الإشارة إلى أنّ المتتبع لدراسة اللّغة عموما، يجدها ناشئة غالبا في الحقل الفلسفي أو الحقل الديني، على اختلاف توجهاته ومشاربه، وتلك كانت ميزة الدرس اللّغوي قبل سوسير؛ حيث نشأت البحوث اللّغوية ضمن القضايا الفلسفية أو الدينية. ولم تكن اللّغة حينها بمعزل عن الفلسفة، ولكن اجتهاد سوسير في محاضراته وإلحاحه على المادّة المستقلّة للّغة عن الفلسفة بغية تأسيس علم مستقل يدرسها (اللسانيات)، جعل البحث اللّغوي عموما يبتعد عن الحقل الفلسفي، ليخلص إلى بناه وتراكيبه، وخصائصه.

وبعد مسيرة الاتجاهات البنيوية المختلفة، وربما خلالها، تعود اللسانيات في منتصف القرن العشرين لتستند إلى الدرس الفلسفي ومقولاته، وصار للفلسفة الحديثة أكثر من اتصال باللّغة، مما جعلها أحد المصادر الهامّة لتطورات اللسانيات الحديثة. وسنلمس ذلك بوضوح خلال تتبع مسار نشأة اللسانيات التداولية.

والواقع أنّ فلسفة اللّغة حديثا ميّزت بين لغتين؛ لغة عادية، وهي اللّغة الطبيعية الجارية كما يتكلمها رجل الشارع. ولغة مثالية صناعية، تشتمل على كلّ الشروط المنطقية والنحوية. وقد اختلف الفلاسفة حديثا من داع إلى دراسة اللّغة الأولى، إلى داع إلى دراسة الثانية.

وتُذكر في هذا السياق بحوث (روسل) و(فيتغنشتاين) في اللّغة المثالية، ثمّ سرعان ما تراجعا ليقدما بحوثا في اللّغة العادية[1]. ويرى (فيتغنشتاين) أنّ اللغة لعبة كسائر اللعب، مستندا في ذلك إلى تشبيه سوسير اللّغة بلعبة الشطرنج، ومخالفا له في بعض متعلقات اللعب. والكلمات لا تحمل معنى واحدا، ولا تخضع إلى استخدام واحد، هي تماما مثل أدوات صندوق النجار؛ حيث تستخدم كلّ أداة في وظائف متعدّدة، وليس لكلّ منها وظيفة محدّدة لديه[2].

وقد انتقد تشوسكي، كما سنرى فيما بعد، فيتغنشتاين في اعتداده باللّغة العادية كما هي جارية في الشارع، دون وضع أسس وضوابط للتراكيب اللّغوية المستخدمة.

ونلخص اتجاهات فلسفة اللّغة عموما في[3]:

إيضاح القواعد النحوية وأصول اللّغات الطبيعية، أو ما يعرف بـ(الفلسفة التحليلية) وتمثّلها أعمال فريج، هوسرل، روسل، فيتغنشتاين،...

دراسة أفعال الكلام، نحو أعمال: أوستين، سورل.

(1) ينظر: محمود فهمي زيدان: في فلسفة اللّغة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985، ص29 وما يليها.

(2) المرجع نفسه، ص55-56

(3) ينظر: بول ريكور: فلسفة اللغة (مقال)، مجلة العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ع8، خريف 1989، ص15 وما يليها.

التحليـل المنطقـي للغـة واسـتبعاد الميتافيزيـاء، أو مـا يعـرف بـ(الوضعية المنطقية)، وتمثلها أعمال (رودولف كارناب).

البنيويـة الفلسـفية التـي تنطلق مـن البنيوية اللسـانية، ولكنّها تضيف إليها الاهتمام بالواقع. وهو اهتمام فلسفي لا لساني.

التيار التأويلي الذي يوسّع المدلول إلى أبعد الحدود، نحو أعمال: ديتلي، كيمو، هيدغر، غادامير،...

ومـن أهمّ تأثـيرات بحوثهـا في الدرس اللسـاني السوسـيري أنّ العلاقـة بين الـدال والمدلول التي شرحها سوسـير، وأوضح أنّها اعتباطية، أصبحت علاقة بين الدال وبين بعض تأثيرات بيانه. وقيمة العلامـة تصبح قيمة جدالية على الأقلّ، لا قيمة مسـتقلة ثابتة، نحو مثال سوسـير في تشـبيه اللّغة بلعبة الشطرنج، فالبيدق -وإن كان لا يحمل قيمته في ذاته- فإنّ قيمته لا تتحدّد، وخطورته لا تبدو، إلاّ من خلال حركته. وكذلك تتّصف قيّم العلامات بالجدلية[1].

وفيما يلي عرض لأهمّ التيارات اللسـانية لما بعد البنيوية، والتي اعتمـدت المعطيات اللسـانية السوسـيرية، واسـتندت إلى مقولات الفلسفة اللّغوية.

(1) جون.ر.سـورل: من سوسـير إلى فلسـفة اللغة (مقال)، إشراف ومراجعة مطاع الصفدي، مجلة العرب والفكر العالمي، ع13 و14، ربيع 1991، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ص76، 77.

1- التوليدية التحويلية وعقلانية دراسة اللغة[1]:

كثيرا ما يُصنّف تشومسكي بنظريته التوليدية التحولية ضمن التيارات البنيوية، لأنّ منهجه يقوم على دراسة النّماذج والأشكال في بنيـة اللّغة. ولكن هـذا المبحث آثر أن يجعله ضمن لسـانيات ما بعد البنيوية، لسببين:

الأوّل: إنّ ما قدّمه تشومسكي في نظريته يعدّ نقطة تحوّل بارزة في الفكر اللساني الأمريكي، والحديث عموما، يتجاوزه كثيرا ممّا وضعه البنيويون قبله في دراسة اللّغة، كما سنرى فيما بعد، فضلا عن أنّه وَجّه انتقـادات إلى البنيوية ذاتها، كونها تهتمّ بالتحليل الشـكلي للغة، دون الالتفات إلى المعنى أو إلى القواعد التي يلجأ إليها المتكلم عند تكوينه الجمل، وهو ما يوصف بالكفاءة اللّغوية. ولم تلق البنيوية الحظوة بعد مسـيرتها الطويلة، لأنّها اكتفت بدراسة البنى السطحية دون العميقة وقوانينها. ولذلك انبرت التحويلية إلى استنباط القواعد العامّة التي تحكم البنية، ولم تكتف بوصفها وتحليلها.

الثاني: لم تكن دراسـته للغة تعتمد على بيان جوانب اللّغة ذاتها فحسب، وإنّما يصنفها الدارسون ضمن إسهامات اللّغويين أنفسهم

(1) أفاد هذا المبحث من:
محمد محمود غالي: أئمة النحاة في التاريخ.
محمود فهمي زيدان: في فلسفة اللغة.
ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني.
Jean dubois: dictionnaire de linguistique.
Georges mounin: dictionnaire de la linguistique.

في فلسفة اللّغة؛ حيث يبحث في طبيعة اللّغة، كيف يتعلمها الطّفل، كيف تتطوّر القدرة اللّغوية...؟ كما قدّم تفسيرا لعلاقة اللّغة بالمعرفة الإنسانية وتصوراتها[1]، إلى جانب أنّه مع سائر التحويليين الذين اتبعوه، يلتقون مع فلاسفة اللّغة، لا سيّما فيتغنشتاين -كما سنرى في الفصل الموالي- «في ضرورة الاهتمام باللّغات الطبيعية أو اللّغة العادية، وطبيعتها ووظائفها، وضرورتها لإدراك ما حولنا من أشياء ومعرفتنا للعالم»[2]

ويختلف تشومسكي عن سابقيه من البنيويين الأمريكان، في أنّه محسوب على التيار العقلاني في دراسة اللّغة، حينما أعلن ذلك بشكل صريح، وتلك هي نقطة التحوّل البارزة في اللسانيات الأمريكية؛ حيث يعُدّ اللسانيون الذين قبله المادة اللسانية هي موضوع الدرس فتناولوها بالوصف والتحليل، أمّا عنده فهي وسيلة لا غاية في ذاتها -لأنّه منطقي عقلاني، وهم وصّافون تجريبيون- لمعرفة العقل البشري وأشكال التفكير الإنساني.

وجهودُه تتمّةٌ لما بدأه أستاذه (زليج هاريس) في النحو، الذي أدخل تحسينات على نموذج التحليل التوزيعي الذي قدّمه (هوكات) قبله، ومهّد الطريق لظهور النحو التحويلي التوليدي، حين تبنى مبدأ أنّ الدراسة العلمية للغة لا تتلخص في تحديد مواقع العناصر وحسب، كما عند التوزيعيين الأوائل، بل تقوم على السياقات الخطيّة،

(1) ينظر: محمود فهمي زيدان: في فلسفة اللغة، ص 141 وما يليها.
(2) المرجع نفسه، ص146.

حيث يصبح توزيع عنصر ما هو مجموع السياقات التي يظهر فيها، ومن خلالها يتميّز عن عنصر آخر، وهنا يظهر مصطلح التحويل، ويبرز مع تشومسكي، حين يتجاوز النّظر في المعطيات السلوكية إلى الاهتمام بالقدرة الكامنة وراء الفعل اللساني، وتفسيرها. والاهتمام بالمتكلم أيضا، لأنّه هو الذي يمنح الملفوظ الدلالة التي يريد، فلا ينبغي إغفال دوره في عملية التحليل اللّغوي.

واللّغة في نظره إبداع، وليست قوانين ثابتة، وبُنى جامدة كما عرضها الاتجاه السابق؛ فهي تصنيف لعدد لا متناه من الجمل، انطلاقا من عدد متناه من الكلمات. ومثال ذلك، الطفل الذي يستطيع تكوين عدد لا محدود من الجمل بفضل عدد محدود من الجمل المسموعة، ويرجع سبب ذلك إلى الاستعداد الفطري والكفاءة اللّغوية. فحرص أكثر على الاهتمام بالجوانب الباطنية الذاتية التي أغفلها التوزيعيون.

ومن أهمّ المفاهيم التي يعرضها في نظريته:

- ينبغي الربط بين النحو والمعنى، خلافا للاتجاهات التي تفصل بينهما.

- يعتمد في دراسته للغة على شطر من الموروث التوزيعي، وعلى المفاهيم المنطقية الرياضية في النحو، واستعمل الرموز توخيا للدقة.

- يميّز بين الكفاءة والأداء، فالكفاءة هي المعرفة الضمنية التي يملكها مستخدم اللّغة، وتستخدم بالفطرة، أمّا الأداء فهو تحقيق هذه الملكة وإنجازها.

- ينبني على هذا المفهوم السابق نوعان للبنية في نظره؛ البنية العميقة، وهو أصل الجملة الذي يحمل دلالة المتكلم. والبنية السطحية، وهي ما يظهر أثناء التعبير، وتكتنفها الإضافة والحذف والتقديم والتأخير. ويقوم السامع بتحويلات عدّة للوصول إلى قصد المتكلم الذي تحمله البنية العميقة. ومهمّة اللساني هي كشف هذه التحويلات، ومدى قدرة كلّ من المتكلم والسامع على ممارستها.

- يرى أنّ للغات جميعا خواص مشتركة؛ كأن تحتوي على جمل نموذجية تتفرع عنها جمل أخرى يشترط فيها السلامة النّحوية والاستحسان؛ أي أنّها تستوفي قواعد اللّغة من ناحية، ومن ناحية ثانية تتماشى مع المدلولات المستخدمة، وهنا تكمن إبداعية اللّغة؛ موضوع النحو التوليدي.

وخلاصة الحديث عن هذه المدرسة أنّها لم تسلم من الانتقادات هي الأخرى؛ حيث تعاملت في نموذجها التحليلي للغة مع لغة مثالية، وأبنية مثالية، في مواقف مثالية؛ وهو النّقد الذي ستوجهه الاتجاهات الوظيفية، والاجتماعية في دراسة اللّغة، كما سنرى فيما بعد.

2- اللسانيات الوظيفية والأبعاد التداولية للّغة:

تعود اللسانيات الوظيفية إلى جملة بحوث وأعمال لسانية لم تستقر في فترة معيّنة، ولا عند دارس معين؛ حيث يستطيع البحث أن يرصد بداياتها من أعمال البراغيين، حين ميّزوا بين علم الأصوات وعلم الأصوات الوظيفي الذي يقوم على مفهوم الفونيم. وقد وُصفت أعمالهم بأنّها تهتّم بالوجهة الوظيفية للجملة؛ لاهتمامهم بدراستها ضمن مفهوم التواصل، بعدِّه وظيفة أساسية في النّشاط اللّغوي عند الإنسان، وقدّم في ذلك ياكبسون مخطّط التواصل المعروف بوظائفه الست، والذي تعرّض إلى انتقادات في الستينيات من طرف بعض اللسانيين، نحو: دانيش، وسبوفودا، وفيرباس وسكال... الذين يرون أنّ التواصل حركة وليس ثباتا كما يوحي بذلك مخططه[1].

كما تستند الدراسات الوظيفية أيضا إلى ما قدمته المدرسة النسقية بلندن، وهي متأثرة بأعمال براغ؛ حيث تعدّ اللّغة ظاهرة بشرية متكاملة، وإنّ دراستها في مستوياتها الجزئية الصوتية والصرفية النحوية والدلالية تفقدها طابعها التواصلي الذي يميزها. فضلا عن أنّ مثل هذه الدراسة لا يقدمها في صورتها المتكاملة، لذا فقد دعت إلى عدم إغفال أبعادها الثقافية والاجتماعية والنفسية، وطورت في هذا المجال مفهوم «سياق الحال» الذي يدرس اللّغة في سياقها المادي والمعنوي، لأنّها ظاهرة سيميائية واجتماعية، وينبغي تفسيرها

(1) ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ص253.

انطلاقا من هذه المبادئ، اعتمادا على ما قدّمه سوسير، وهيلمسليف، ماتيزيوس ورفاقه، مالينوفسكي، فيرث،... هذا دون إغفال إسهام بحوث مارتيني، لا سيّما في (نظرة وظيفية للغة/ 1962)؛ حيث اعتمد مبادئ سوسير في التقطيع المزدوج للّغة، وكثيرا من آراء البراغيين في مجال الصوتيات الوظيفية، وقدّم وصفا وظيفيا عامّا للّغة. وغاية الدراسة اللّغوية في نظر الوظيفيين هي تحديد المبادئ العامة المرتبطة باستعمال اللّغة.

ومن ثمرات الدراسات الوظيفية في السبعينيات النحو الوظيفي، الذي يُعدّ من أشكالها العامّة، ويهتمّ بوظيفة اللّغة الأساسية (التواصل). وموضوع اللسانيات في نظره هو وصف القدرة التواصلية لدى المتكلم والسامع، ممّا جعل بعضهم يعدّه نظرية في التركيب والدلالة من وجهة نظر تداولية، وتُقدّم في هذا المجال بحوث سيمون ديك وأحمد المتوكل[1].

وبنية الجملة في نظر الوظيفيين هي مجموع وظيفتي[2]:

(1) تذكر في هذا المجال أعمال سيمون ديك في النحو الوظيفي، نحو:
grammar Functional
واعتمد محمد المتوكل عددا منها في تأسيس النحو الوظيفي العربي الحديث، لا سيما في أعماله: الوظيفة بين الكلية والنمطية، والوظائف التداولية في اللغة العربية. ولقد أفاد هذا المبحث أيضا كثيرا من مفاهيم الوظيفة والوظيفية في:
Georges mounin: dictionnaire de la linguistique . p 142 -144
J. dubois et autres: dictionnaire de linguistique , 219 –219
(2) ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ص253

وظيفة المحور: ويمثلها الخبر المعلوم لدى السامع في مقام ما، وتبتدئ الجملة عامّة بما هو مشترك بينه وبين المتكلم؛ إلاّ إذا كان المقام يتطلب اهتماما بالجديد المجهول؛ حسب طبيعة التواصل.

وظيفة التعليق: يمثلها الجزء الحامل للمعلومة الجديدة، وكلما ارتبط بعناصر أخرى تدعم نموه، كلما اتّسم بالحركة والنّماء.

وممّا تتناوله الدراسة الوظيفية للجملة، الاهتمام بدراسة الوحدات اللّغوية داخل الخطاب، إلى جانب دراسة المحتوى غير اللّغوي، الاعتداد بالسياق اللّغوي وموقف المتكلم من الخطاب ذاته ومن السامع.

3- اللسانيات النّصّية وتحليل الخطاب:

تهتّم اللسانيات النّصّية بدراسة أبنية النّص المختلفة، ضمن تأثيرات وظائفها؛ حيث تكشف عن الخصائص المشتركة بين الأشكال اللّغوية وبين أوجه اتصاله[1].

ومن أهمّ المفاهيم التي تستند إليها أنّ الخطاب هو كلّ كلام تجاوز الجملة الواحدة سواء أكان مكتوبا أم ملفوظا[2]. وتحفل أثناء التحليل اللّغوي بالدلالات غير الملفوظة، وهي مدرَكة لدى السامع

(1) ينظر: فان ديك: علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2001، ص10-12.
(2) ميجان الرويلي وسعد البازغي: دليل الناقد الأدبي، إضاءة لأكثر من خمسين تيارا ومصطلحا نقديا معاصرا، المركز الثقافي العربي، ط2، 2002، ص89.

والمتكلم أثناء الحديث، دون علامة معلنة واضحة[1]، نحو: ألا تُسلّم على الضيف؟ دعوة إلى التسليم، وليست سؤالا. واجتهدتْ كثيرا في أن تَنْسِب إلى النّص خاصيّة الفعل الكلامي، وهي وصف الشروط التي ينجز في النّص؛ بعَدِّه إنجازا لغويا.

ومن مصادرها مبادئ (جرايس) للمحادثة، ونظرية أفعال الكلام، والسيمياء... وغيرها؛ فهي وريث لكثير من المقترحات، نحو: البنيوية، الشعرية، الوظيفية، دراسات المعنى...؛ حيث أمكنها تجاوز الحدود والانغلاق الشكلي. وورثت من السميوطيقا مفهوم الأدبية عموما؛ فيما قدمه هودبين (1966)، وكريستيفا (1969)، وبارت (1971)، جينات (1979)، وحكائية باريس وجدليتها المجتمعة حول قريماص.

ومن السيميائية أعمال (جرايس) و(بورال). ومن البلاغة كلّ مقولاتها البلاغية القديمة والجديدة.

هذا، وينبغي التنويه بمكتسبات أخرى، نحو: أبحاث اللسانيات الاجتماعية (أعمال لابوف) في التعبير الشفوي، و(قوفمان) في طقوس المحادثة العادية،... واللسانيات النفسية[2].

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص89.
(2) ينظر:
Jean Michel Adem : Eléments de linguistique textuelle , théorie et pratique de l'analyse textuelle , 2ème édition , mardaga , liège , 1990 , p09.

وهي محسوبة أيضا على الاتجاه الاتصالي والوظيفي في اللّغة، وأحد مجالات الاتجاه التّداولي العام في دراسة اللّغة، إلى جانب اللّسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية.

وتدعو إلى تجاوز الاعتداد بالجملة على أنّها الوحدة الأساسية في علم اللّغة، وتوسيع مجال القواعد؛ حيث إنّ الجمل في ذاتها بحاجة إلى عناصر من خارجها للإيضاح والإبلاغ. وتصبح حينها النّصوص هي الوحدات الأساسيّة للتحليل، بوصفها الموضوع الحقيقي والكامل للاتصال اللّغوي[1]. وليس الكلام إلاّ نصوصا (أو لغة ذات قيمة نصيّة) تبتدى أثناء الاتصال. ومن أهمّ ما تتّجه إليه منذ نشأة نماذجها في مطلع السبعينيات تحديدُ كيفية عمل النّصوص في سياق الحياة العملية.

أمّا في حقل النّقد اللّساني، فقد استوت اللسانيات النّصية بعدِّها آخر المناهج، وأكثرها استيعابا للمقولات السابقة، وجعلت مفهوم النّص يشمل العناصر الداخلة في تشكيله والمرتبطة بالشروط الخارجية المحيطة به، ويتجاوز في مفهومه كلّ الأجناس والتصنيفات، وهو مثل اللّغة تماما يقوم على اختلاف الدلالة، وتأجيل المعنى، ممّا يجعله مفتوحا على المشاركة لا الاستهلاك[2].

(1) ينظر: فولفجانج هـ.م.د. فيهفجر: مدخل إلى علم لغة النّص، ترجمه وعلق عليه ومهد له سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2004، ص15-18.
(2) ينظر: صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النّص، سلسلة أدبيات، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، إشراف محمود مكي علي، ط1، 1996، ص128.

4- اللسانيات التداولية:

يعَدّ هذا الاتجاه امتدادا لما أرساه (بيرس) في القرن التاسع عشر، حين صاغه بـ pragmaticism عام 1905، ثمّ عدّل مفاهيمه (وليم جيمس). وقوامه أنّ قيمة الأفكار المجرّدة تقاس بمدى انطباقها على الواقع وصياغتها عمليّا. ثمّ سرعان ما صارت هذه السّمة مميّزة للثقافة الأمريكية الحديثة بشكل عام[1]، وهي تسمح بالنّظر إلى عالم يموج بالحياة والنشاط، بعيدا عن العالم المصطنع الذي يتخيّله الفيلسوف المثالي.

ولئن كانت لا تعترف إلاّ بمادّية الفعل وواقعيته، فالثقافة العربية تؤيّد ذلك، لكنّها لا تعزو كلّ شيء إلى انطباقه عمليا، ممّا يعكس الجانب الروحي للثقافة العربية وما يرتبط بها. ولفهم حقيقة اللّغة، يدعو هذا الاتجاه إلى الاهتمام بما أهملته اللسانيات في الجانب الاتصالي، لا سيّما دراسة علاقة اللّغة بمستخدميها؛ حيث لا يمكن أن تبقى محصورة في علمي النحو والمعاني، والإلمام بكلّ العناصر الفاعلة في عملية الإبلاغ. وستُفَصَّل قضايا هذا الاتجاه أكثر في الفصل الموالي بحول الله.

وخلاصة هذا المدخل الذي تتبّع بإيجاز كبير مسار اللّسانيات منذ نشأتها إلى ظهور الدرس التّداولي، أنّ دراسة اللّغة شهدت تطوّرا في ظل المناهج المختلفة؛ حيث انتقلت من علم اللّغة الذي

(1) ينظر: ميجان الرويلي وسعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، ص100 وما يليها.

يكاد يُخلص للنظام اللّغوي (من سوسير إلى تشومسكي) إلى علم لغة يركّز على التّوجه الاتصالي والوظيفي. ولهذا التحوّل عوامل عدّةٌ أهمّها:

تعدّد الحاجات والمصالح الاجتماعية، ممّا دعا إلى ضرورة تحديد دور علم اللّغة في المجتمع.

ظهور مشكلات جديدة في الممارسة اللّغوية، تحتاج إلى معالجة جديدة تتجاوز الإخلاص للنّظام اللّغوي، نحو: التوثيق، المعالجة الآليّة للمادّة اللّغوية، اكتساب اللّغة، تعليم اللّغة، الترجمة، التوجيه اللّغوي، العلاج باللّغة، تأثير اللّغة في الاتصال اليومي..[1]

ولذلك «يمكن فهم التّحوّل البراغماتي في علم اللّغة، على أنّه انعكاس لحاجات مجتمعية متغيّرة، مهمّته اجتماعية بوجه عام.»[2].

(1) ينظر: فولفجانج هـ.م.د. فيهفجر: مدخل إلى علم لغة النصّ، ص15.
(2) المرجع نفسه، ص15-16.

الفصل الثاني

في اللسانيات التداولية

I- في المرجعيات الفكرية والثقافية للتداولية.

II- في الماهية؛ مفهوم التداولية.

III- تطوّر التداولية؛ أشكالها وأقسامها.

IV- من قضايا اللسانيات التداولية (أفعال الكلام، الملفوظية، الحجاج، التفاعلية والسياق، الوظائف التداولية).

V- علاقة التداولية بتخصصات أخرى (اللسانيات البنيوية، النحو الوظيفي، علم الدلالة، اللسانيات النفسية، اللسانيات الاجتماعية، اللسانيات التعليمية، اللسانيات النّصية).

VI- أهمية اللسانيات التداولية وآفاقها.

1- في المرجعيات الفكرية والثقافية للتداولية:

تعدّ اللّغة البشرية عنوانا لكلّ الأنظمة الدلالية الأخرى غير اللّغوية التي تضمن التّواصل في ظروف معيّنة، نحو الرموز والإشارات، والاصطلاحات المختلفة؛ ذلك أنّ هذه الأنظمة لا تؤدّى إلاّ بتأويلها إلى اللّغة؛ فهي تحتويها جميعا.

وقد ساق ذلك بعض اللسانيين، ومنهم (رولان بارت) أن يجعل علم اللّغة أصلا لعلم العلامات[1]، خلافا لـ (سوسير) الذي أفصح حين دعا إلى تأسيس علم العلامات بشرح العلاقة بينه وبين علم اللّغة، بقوله: «فعلم اللّغة هو جزء من علم الإشارات العام»؛ يعني علم العلامات. وربما يعود ذلك حسب الدارسين، إلى أنّ اللّغة هي نظام التّواصل الوحيد الذي يؤدي وظيفته من زاويتين مختلفتين في التعبير عن الأشياء:

الزاوية الإشارية (السيميائية)، والزاوية الدلالية؛ وبذلك حُقّت لها هذه الهيمنة على الأنظمة غير اللّغوية الأخرى التي تؤدي الوظيفة نفسَها (التعبير والإبلاغ) من زاوية واحدة، هي (الإشارية). ولا تتأتّى لها (الدلالية) إلا بالتّأويل إلى اللّغة؛ يقول (إميل بنفنست) بشأن ذلك: «إنّ اللّغة هي النّظام الوحيد الذي تتحقّق دلالته على

(1) ينظر:
Jean caune: Esthétique de la communication, que sais je, puf, 1ere édition, 1997, p 93.

المستويين، بينما لا تملك الأنظمة الأخرى سوى بُعد دلاليّ واحد، إمّا بعد سيميوطيقي بلا سيمنطيقا (مثل التّحيات)، وإمّا بعد سيمنطيقي بلا سيميوطيقا (مثل أشكال التعبير الفني). وتكمن ميزة اللّغة الكبرى في أنّها تشمل دلالة العلامات المفردة ودلالة القول في آن واحد. ومن هنا تستمدّ قدرتها الفائقة على خلق مستوى ثان من القول، يُمكّن من صياغة كلام دالّ حول الدلالة نفسها. ونجد في هذه الملكة الميتالغوية (métalinguistique) أصل علاقة التّفسير التي تجعل اللّغة قادرة على استيعاب الأنظمة الأخرى»[1].

وتستند الصفة الأولى للّغة البشرية (الإشارية) إلى الظواهر الصورية المتوافرة في البنية، أمّا الصفة الثانية (الدلالية) فتقوم على الدلالات التي تحقّقها هذه البنية، وتؤديها.

لكنّهما تبقيان غير كافيتين لضمان تواصل تامّ، ناجح، بين المتخاطبين، إذا لم تستدعيا عناصر أخرى غير لغوية، ممّا تفرضه الظروف الخارجية، من تأويل، وسياق استعمال، وغيرهما.

ولم تتعدّ مجهودات اللسانيين حديثا، منذ بعثتها في القرن التاسع عشر، دراسة هاتين الصفتين (الإشارية والدّلالية)، وقد لخصها (أحمد المتوكل) في اتجاهين[2]:

(1) إميل بنفيست: سيمولوجيا اللّغة، ترجمة سيزا قاسم، (مقال)، مجلة فصول، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، م1، ع3، 1981، ص 63.
(2) أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللّغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985، ص08.

الأول: نظريات لسانية صورية، تهتمّ بدراسة الجانب الأوّل من اللّغة متضافرا مع الجانب الثاني؛ حيث عكفت على دراسة اللّغة الطبيعية، وعدّتْها «أنساقا مجردة: يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التواصلية»[1]، وتناولتْها تناولا صوريا صرفا على مستوى التركيب أو على مستوى الدلالة.

الثاني: نظريات لسانية وظيفية، تتجاوز ذلك إلى الاهتمام بظروف الاستعمال، وتقوم على مبدإ أنّ «اللّغات الطبيعية بنيات تحدّد خصائصَها (جزئيا على الأقلّ) ظروفُ استعمالها في إطار وظيفتها الأساسية؛ وظيفة التواصل»[2]. هي -إذاً- تجعل ظروف الاستعمال مسؤولةً على تحديد طبيعة البنية وتشكيلها؛ حيث لا تصلح هذه البنية إلاّ لهذا الاستعمال، وعكس ذلك صحيح. ومن نماذج هذه النّظريات: التداولية أو ما يعرف بـ «البراغما نتاكس»[3] التي سنعرض لها في الصفحات الموالية. ويستند التفكير التداولي إلى عدّة مصادر، ذكرها الباحثون، وهي موزعة بين الفلسفة والمنطق، وبعض نظريات اللسانيات الحديثة؛ نذكر منها[4]:

(1) المرجع نفسه، ص08.
(2) المرجع السابق، ص08.
(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 8.
(4) للاطلاع على هذه المصادر، بشيء من التفصيل، ينظر: المرجع نفسه، ومصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم (4)، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة المحمدية (المغرب)، 1998.
Jhon.R. searle: les actes de language, essai de philosophie du langage, collection savoir, lecture, Herman, paris, France, 1996, (nouveau

1- **الفلسفة اللّغوية**: تشمل بحوثَ رواد فلسفة اللّغة الطبيعية والفلسفة التحليلية، مقابل مدرسة اللّغة الشكلية، وتقوم على دراسة كيفية توصيل معنى اللّغة الإنسانية الطبيعية من خلال الإبداع. وتلك هي المنابع التي نشأت فيها التداولية في الواقع، من خلال أعمال الفيلسوف وعالم الرياضيات الألماني (فريج)، ثمّ الفيلسوف وعالم الرياضيات البريطاني (روسل)، اللذين طوّرا كثيرا من قضايا الفلسفة التحليلية. وهي التي أنتجت، فيما بعدُ، الفلسفة الأوستينية في اللّغة[1]، من خلال تناولها للقضايا التداولية؛ حيث «عولجت الظواهر التي من قبيل الإحالة، والأفعال اللّغوية، الاستلزام الحواري...»[2] ثمّ انتقلت عن طريق الاقتراض إلى حقل الدراسات اللّغوية[3].

وممّا قدّموه في هذا المجال دراستُهم للجوانب الدلالية والجوانب التداوليّة للغات الطبيعية، وتجاوزوا الفكرة القائلة بأنّ المشكل الفلسفي يكمن في اللّغة ذاتها، إلى تحديده في الاستخدام السليم للغة، ولذلك تجدهم «يلحّون على وصف اللّغة في استعمالاتها دون

tirage).
Philipe Blanchet: la pragmatique d'Austin à Goffman, collection référence, édition, Bertrand-Lacoste, Paris, France, 1995.

(1) Philipe Blanchet: la pragmatique d'Austin à Goffman, p 14-15.

(2) أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1989، ص15.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تجريدها من تداولها العادي..»[1]، وحصروا المعنى في «الاستعمال».

ومن الذين اشتهرت بحوثهم في هذا الموضوع:

أ- **فيتغنشتاين وألعاب اللّغة**: يعدّ فيتغنشتاين من الفلاسفة الأوائل الذين نظروا في الجانب الاستعمالي للّغة، بدءا من أعماله الأولى في المنطق والفلسفة والمنتهية في (1918)؛ حيث ميّزتها دراسة الوظيفة التمثيلية للّغة، اعتدادا بمدى صحة الملفوظات أو خطئها.

أمّا فيما بعد، فاهتمّ أكثر بدراسة العلاقة بين اللّغة والفكر، وأنّهما غير منفصلين، كما أنّه لا وجود للّغةٍ خاصّة بالفرد. وإنّما كلّ ما في الأمر، أنّ الفرد يتّبع في تراكيبه لغة عموم مجتمعه. وانتهى بذلك إلى استبدال معنى التّواصلية في اللّغة، بالتعبيرية. واللّغة بهذا المفهوم ليست وسيلة للفهم أو تمثيلا للعالم، بقدر ما هي وسيلة تأثير في الآخرين، لارتباطها بالمواقف المحسوسة في التواصل[2].

وعرض في ذلك فكرة (ألعاب اللّغة)، وهو تعبير «في معناه الأولي يوضّح كم هو مهمّ أن تأخذ بعين الاعتبار سياقَ الملفوظية إذا تعلّق الأمر بفهم دلالة التعبير اللّغوي أو شرحه»[3]، من خلال

(1) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة.

(2) أنظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط (المغرب)، 1986، ص 22-23.

(3) Joachin scharte: lire wittgenstlin; dire et montrer, traduit de l'allemand par mariamme charrière et jean pièrre cometti, collection «lire les philosophies», édi. L'échat (1989-texte original, 1992 pour la traduction française), France, p118.

كتابه (بحث في الفلسفة والمنطق -1921-)؛ الذي كشف فيه مفهوم التّلاعب بالكلام، وأصبح فيما بعد أحد دعائم ظهور التداولية؛ ذلك أنّه مرتبط بالمعنى الفعلي الذي منحه للملفوظات؛ فهو قائم -إذاً- على ممارسة التّأويل من خلال الأداء الفعلي للّغة. وقد ختمه بالعبارة «كلّ ما نستطيع أن نقوله، يجب أن يبقى في طيّ الكتمان»[1].

وخلاصة مفهوم (التلاعب بالكلام) أو (ألعاب اللّغة) أنّ الأفعال التي نتلفظها، ترتبط بأشكال الحياة والممارسات التي نحياها؛ أي أنّه ينحصر فيما يباح للمتكلمين في إطار العلاقة بينهم وبين عباراتهم، وينتج عن «اختيارات مباحة داخل تنظيم الخطاب، كونه مجموعة منظّمة من وجهات النّظر والممارسات والمصالح»[2].

وبذلك ميّز بين المعنى المحصّل الذي يرتبط بالكلام، وبين المعنى المقدّر الذي يرتبط بالجملة. والنّاطق في كلّ ذلك يتّبع قاعدة ويمتثل إليها، وهي لا تعدو، في رأي فيتغنشتاين، كونها لعبة من ألعاب اللّغة، شأنها في ذلك شأنُ الممارسات الأخرى[3]، (لعبة الشطرنج، وغيرها).

ب-أوستين: عُرِف أوستين من خلال محاضراته التي قدمها

(1) فيتغنشتاين: بحث في الفلسفة والمنطق، نقلا عن: بيار أشار: سوسيولوجيا اللغة، تعريب عبد الوهاب ترو، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط1، 1996،ص96.
(2) المرجع السابق، ص96.
(3) ينظر: الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية (لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها)، ترجمة محمد يحياتن، د.م.ج، الجزائر، 1992، ص 18 وما بعدها.

بجامعة هارفارد في 1955 في فلسفة اللّغة، ونُشرت في 1962 بعد وفاته، بعنوان: «كيف ننجز أفعالا بالألفاظ؟»[1]، وممّا ورد فيه أنّه ساوى بين بنية اللّغة وبنية الفكر، وجعلهما شيئا واحدا. واللّغة في مفهومه تتجاوز وظيفة الاتصال إلى وظيفة التأثير، وتغيير السلوك الإنساني من خلال مواقف كلية[2].

وقدّم بشأن مفهوم «فعل الكلام»، وهو «ترجمة من الانجليزية (speech act)؛ مقترح في الستينيات من الفيلسوف الانجليزي (ج.ل. أوستين) ثمّ كُرِّر وطوّر من طرف الأمريكي (ج.ر. سورل)، قبل أن يكون مقبولا لدى كلّ اللسانيين الذين يعتدّون بالنّظرية الملفوظية.»[3]

وخلاصة فكرته في ذلك أنّ كلّ قول ملفوظ يُعَدّ عملا. وميّز بين نوعين من الملفوظات؛ الملفوظات الثابتة، التقريرية (constatifs) والتي تمثل حالات أشياء، وهي قابلة لأن تكون حقيقية أو خاطئة. والملفوظات الإنجازية (performatifs)[4]، وترتبط بشروط

(1) نشر كتابه أول ما نشر من طرف (J.O.Urmson) بعنوان: «how to do things with words» ضمن منشورات جامعة أوكسفورد في طبعته الأصلية: نقلا عن الطبعة الفرنسية: J.L. Austin: quand dire c'est faire, introduction, traduction et commentaire. Par Gille Lane, édit. Du seuil, 1970.
(2) Austin: quand dire c'est faire, p13 -14, introduction
(3) Jean pièrre robert: dictionnaire pratique de didactique du F.L.E, édi. Ophrys, paris, France, 2002, p 06.
(4) هذا التمييز مشابه تماما للتمييز العربي بين الخبر والإنشاء؛ حيث يحمل الخبر معلومة للسّامع، ويقوم الإنشاء على ما ينشأ في الواقع الخارجي. وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الموالي بحول الله.

تحقيقها، التي تحملها حال النّطق بها، وبمساعدة بعض الشروط الظرفية الأخرى، نحو: أعلن عن افتتاح الجلسة[1]. وبذلك فهو يعارض مبدأ الصدق والكذب الذي يحكم الجملة عموما، لدى المناطقة.

ويُعَدّ حديثا، من الأوائل الذين تنبّهوا إلى أنّ دلالة الجملة في اللّغة العادية، ليست بالضرورة إخبارا؛ ففي المثال السابق (أعلن عن افتتاح الجلسة)، كأنّ المتكلم يوجّه سامعيه أو يأمرهم بقوله: (باشروا أشغال الجلسة). أو فيما يبدو من قول أحدهم لمن يدخل عليه دون أن يغلق الباب: (تركتَ الباب مفتوحا)، فينصرف الداخل إلى إغلاقه، وكأنّه تلقّى أمرا بذلك[2].

ويمكن تمييز ثلاث مراحل في بحث أوستين لتحديد معنى (القول يعني الفعل)؛ حيث فصّل في البداية مدلول القول ومدلول الفعل فصلا يقوم على مبدأ أنّ الكلام يناقض الحدث، وبذلك فبين القول والفعل تضادّ. أمّا في المرحلة الثانية فقد جعل ترادفا نسبيا بينهما في حالة القول الملفوظ بشروط معيّنة؛ حيث يصبح مرادفا للفعل. وتطوّر هذا الترادف النسبي إلى ترادف تامّ في آخر مرحلة؛ حيث تمّ تعميم الفرضية بمفهوم تداولي؛ وعدّ كلّ قول فعلا[3].

(1) François latraverse: la pragmatique, histoire et critique, pièrre mardaga, éditeur, Bruxelles, Belgique, 1987, p32.

(2) يتم توسيع هذه الفكرة في مبحث لاحق ـ (أفعال الكلام)، وهي أيضا لها ما يقابلها في الأساليب العربية، حين ميّزت الخبر الذي يؤدي غرض الإنشاء.

(3) Austin: quand dire c'est faire, p129.

ج- بيرس: يَدينُ الدّرس التّداولي كثيرا إلى بيرس، وهو من الأوائل الذين اهتمّوا بدراسة العلامة انطلاقا من مفاهيمها الفلسفية، ويعدّها أساس النشاط السيميائي؛ حيث أضحت عنده أوسع من مجالها اللّغوي، إلى حدّ أنّ الإنسان -حسب قوله- علامة، وحين نفكر فنحن علامة[1]. ولذلك عُدّت الأسس السيميائية التي أرساها، أسسا فلسفية تأمليّة.

وهو يربط فهم اللّغة بحال التّواصل، ويقرن المعنى بظروف الاستعمال، على نحو ما مرّ مع فيتغنشتاين وأوستين. ومن أهمّ ما أسهم به في نشأة الدرس التداولي[2]:

التمييز بين التعبير بعدِّه نمطا، وبين ما يقابله أثناء الاستعمال.

التمييز بين كلّ من العلامة، الرمز، الإشارة والأيقونة. وفي هذا الشأن قدّم شروحا وافيّة في مفهوم الدليل؛ حيث يقوم على مبدأ التّأويل، ويتنوّع بحسب علاقته بموضوعه. والأيقونة تطابق الموضوع صوريا، والأمارة (المؤشّر) تقوم على علاقة العلّة بالمعلول[3].

وخلال حديثه عن التّأويل، استخلص الدارسون ما يرتبط بمفهوم التّداولية عنده؛ حيث ميّز بين الدلالة بعدِّها دراسة المؤوّلات،

(1) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص15

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص16-19.

(3) ينظر: الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص09.

وبين التّداولية التي تهتمّ بدراسة بقايا هذه المؤوّلات ورواسبها[1].

د- موريس: تُصنّف جهوده ضمن البحوث الفلسفية التي درست الدليل وتصوراته الواسعة، كما أنّها امتداد لبحوث علم النّفس السلوكي المهيمنة على اللّغة في فترة سابقة. إضافة إلى أنّه أسهم في تأسيس الدرس السيميائي إلى جانب بيرس.

وبنية اللّغة في نظره نظام من السلوك؛ ذلك أنّها تهيّئ المتلقيَ إلى ردّ فعل ما، بناء على البنية التي يتلقاها. وقد جعل التداولية جزءًا من السيميائية؛ تعالج العلاقة بين العلامات ومستخدميها.[2] وهو تعريف كما سنرى، يجعل مفهوم العلامة تتجاوز مجالها اللّساني إلى المجال السيميائي، ومجالها الإنساني إلى مجالات أخرى: المجال الحيواني، الآلي، الطبيعي.

ومن طموحاته أنّه يرغب في توحيد العلوم الفيزيائية والإنسانية بأن تشملهما نظرية عامّة للعلامات. وفيما يرتبط بدراسة اللّغة، فإنّه يلحّ -إلى جانب دراسة بنيتها الشكلية- على دراسة علاقة هذه البنية بالموضوعات المتداولة، وبالأشخاص المستعملين لها. وهو أمر، كثيرا ما يُغفَل عنه -في نظره-[3].

ولذلك رسم علاقة العلامة بأبعادها الثلاثة؛ علاقتها

(1) F. Latraverse: la pragmatique, de 45 à 60
(2) Morris (1938): cf. infra. P30 à 41 نقلا عن: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص8.
(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 25.

بالموضوعات الدالة عليها (بعد دلالي)، وعلاقتها فيما بينها (بعد تركيبي)، وعلاقتها بالمؤوّلين لها (بعد تداولي). ولا يلغي أيًّا من هذه الأبعاد حين دراسته للغة والعلامة اللّغوية. وخلص إلى تعريف تداولي للّغة، بأنّها نشاط تواصلي أساسا، ذا طبيعة اجتماعية[1].

ويجعل التداولية أحد الأسس التي يقوم عليها علم السيمياء؛ يقول فرانسوا لاترافارس: «إنّ مجموع المقترحات والتعريفات والفرضيات التي قدّمها موريس في كلّ المجالات، تسعى إلى تمييز هدفين: يتعلق الأوّل بتعريف هذه المجالات، وتحديد عدد الاحتمالات والخصائص التي يمكن أن تكون ممثلة للأفكار الجاهزة. ومن ناحية أخرى، دمج المجالات وضمّها، ثمّ تعريف بنيتها بالنسبة إلى مجموع السيمياء. والتداولية تباشر عملها ضمن أسس أجوبة هذين الهدفين»[2].

وإلى جانب هذه الجهود، ينبغي الإشارة إلى ما قدّمه (بوهلر) فيما يتعلق بأفعال الكلام، وهو محسوب على الذين ينتقدون بعضا من آراء البنيوية السوسيرية[3]، التي عكفت -في رأيه- على دراسة البنية النظامية للّغة، دون الاهتمام بجانبها الإبلاغي؛ واقترح في ذلك السياق ثلاث وظائف للدليل اللّغوي؛ الوظيفة التمثيلية المتعلّقة بالوقائع والأحداث، والوظيفة التعبيرية المتعلّقة بالمرسل، والنّدائية

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 27.
(2) F. latraverse: la pragmatique, p74
(3) ينظر: الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 13 وما بعدها.

المتعلّقة بالمرسل إليه.

إضافة إلى جهود أخرى تلت نشر كتاب (أوستين)، تتلخّص فيما قدّمه (سورل) بعدّه أحد فلاسفة اللّغة المؤسسين للدرس التّداولي، لا سيّما فيما يتعلّق بإعادة تصنيفه للأفعال الكلامية[1]، وسيُذكَر ذلك في مبحث أفعال الكلام بشيء من التفصيل.

هذا، ويمكن أن ندمج في بحوث الفلسفة اللّغوية، ما قدّمه المناطقة في الفترة نفسها[2]، نحو أعمال (فريج)، و(كرناب)، و(جوردن)، و(لاكوف)،.. و(جرايس) بما عرضه في (قوانين المحادثة) المتمثلة في قواعد الكمّ والكيف والورود والكيفية، التي تخدم جميعا مبدأ التعاون أثناء التخاطب[3].

(1) من خلال كتابه:
J.R searle: les actes de langage; essai de philosophie du langage

(2) ينظر: F. Philippe blanchet: la pragmatique d'Austin à goffman, p9 -10:
Latraverse: la pragmatique, p 07.

(3) للتفصيل، ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص54-55.

2- النظريات اللسانية الحديثة:

منذ بداية نشاط نقد البنيوية في نهاية القرن الماضي، بدأ تشكيل الاتجاهات اللسانية المختلفة التي أسهمت في تكوين المعرفة التّداولية عموما؛ فبعد تعميم النموذج اللّغوي على العلوم الإنسانية والمعارف، ظهرت تيارات الخروج عن هذا النموذج، بل ونقده، بدءًا من البنيويين أنفسهم الذين فضّلوا الجواهر عن الأشكال[1].

وسرعان ما نشط البحث السيميائي، بعد الانتقال من البنيوية إلى السيميائية، والتأويل، والبحث عن المعنى، بصورة لم تُعرف من قبل. وتعدّدت مستويات القراءة في النّص الأدبي نتيجة عدم خضوع المعنى لسلطة النّظام اللّغوي، وهو أساس الفهم البنيوي الذي كان سائدا. مع أنّه يمكن إعذاره في تمسكه بالنّظام اللّغوي حين نراجع دوافع البحث، وظروفَ نشأته في مطلع القرن التاسع عشر.

وبدأ تيار ما بعد البنيويين يبحث في حقيقة المعنى، ضمن الأنظمة الفكرية والفلسفية واللّغوية والأدبية، واتّسع موضوع البحث من النّص الأدبي إلى الخطاب الفلسفي أو الديني.

وتجاوزوا اعتماد الكلمة وحدةَ تحليلٍ إلى الاعتداد بالجملة،

(1) يظهر ذلك مثلا في: رولان بارت: لذّة النّص، ترجمة فؤاد صفا والحسين سبحان، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، 1988.
روجيه غارودي: البنيوية فلسفة موت الإنسان، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1979.

وسرعان ما تجاوزوها هي الأخرى إلى النّص وظروفه المقامية، ليصبح موضوعا للسانيات، بعدّه وحدةَ التّحليل الأساسية. وسادت مفاهيم (نحو النّص)، و(الجملة النّصية)، بدل نحو الجمل، والجملة النّظامية المعروفة في اللسانيات[1].

و«يرى علم النّص أنّ مهمّته هي أن يصف الجوانب المختلفة لأشكال الاستعمال اللّغوي وأشكال الاتّصال، ويصحّحَها، كما تحلل في العلوم المختلفة، في ترابطها الداخلي والخارجي»[2].

وإلى جانب إسهامات نقد البنيوية بما عرضتْه من ضرورة الاهتمام بالجانب التبليغي في اللّغة وظروف الأداء فيها، والإسهامات التي قدّمتها لسانيات النّص في تشكيل المعرفة التّداولية، تُضاف جهودُ اللّسانيات الوظيفية؛ بدءًا ممّا قدّمه الشكلانيون الروس بأبحاثهم في الإنشائية، ثمّ أعلام مدرسة براغ، والمدرسة النسقية، الذين اهتمّوا جميعا بالوظيفة، انطلاقا من مفهوم التّواصل، بعدّه وظيفة أساسية في النّشاط اللّغوي لدى الإنسان.

ومنذ منتصف الستينيات اهتمّ بعض اللسانيين بما قدّمه سابقوهم في (براغ)، وأسهموا في إرساء اللسانيات الوظيفية التي تناولت الجملة بالنّظر إلى حركية التّواصل فيها. وأوضحوا في هذا

(1) يراجع في ذلك: الأزهر زناد: نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدارالبيضاء، المغرب، ط1، 1993، ص 17 وما بعدها.
(2) فان ديك: علم النّص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2001، ص 11.

الشأن أنّ التّواصل في لحظة معيّنة ليس ثابتا كما قد يوحي بذلك نموذج ياكبسون حول وظائف اللّغة. والجملة ليست كلمات بقدر ما هي فعل لغوي وموقف إزاء واقع معيّن، وتنقل تجارب المتكلمين. والتحليل الملائم لها هو الذي يقدر على تبيان مقدار هذه الحركية التي تسهم بها في عملية التّواصل اللّغوي.

وحينها رفض الوظيفيون التقسيم المنطقي لعناصر الجملة (مسند-مسند إليه)، وعدّوهما محورا (المعلومة المشتركة)، إلى جانب التعليق (الجزء الذي يحمل المعلومة الجديدة للسامع)[1].

وفي ضوء هذه المفاهيم الجديدة المبنيّة على مبدأ الوظيفة، تبلورت مساعي النّحو الوظيفي في السبعينيات من القرن الماضي[2]. ويقوم على أنّ الشروط التّداولية هي التي تحدّد الخصائص التركيبية والصرفية؛ أي أنّ ظروف التواصل تحدد بنية اللّغة. ويهدف إلى رصد خصائص لغات طبيعية متباينة نمطيا، وإلى دراسة الجمل للوصول إلى تنميطها وفق ما يطابق العمليات الحاصلة في ذهن المتكلم، وإلى أن «يُكوِّنَ نظرية خطاب شاملة، وتفسّر الوصف والتفسير الملائمين، خصائصَ الخطاب الطبيعي أيّا كانت أشكاله

(1) هذه الآراء مأخوذة من:
Sgall et autres: topics focus and generative semantic
Fibras: an defining the therme in functional sentence analysis
Danès F: a three level approach to syntax
نقلا عن: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ص252-253.
(2) ينظر: أحمد المتوكل: الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1988، ص 05.

وأنماطه وظروفُ إنتاجه...»[1]. ويعدّه (سيمون ديك) جزءا من نظرية تداوليّة موسّعة، مجالُها التفاعل الكلامي؛ حيث يعكف على كشف خصائص العبارات اللّغوية الواردة، وكيفيّة استعمالها، وطرق ارتباطها بقواعد التّفاعل الكلامي[2].

وبذلك تكون اللسانيات الوظيفية هي أيضا، قد تجاوزت النّص بعدّه موضوعا للدّرس إلى الاعتداد بالمقام، وجعْل الخطاب موضوعا للدرس اللساني.

وخلاصة الخلفية الفكرية والثقافية التي نشأت فيها البحوث التّداولية، أنّها تنطلق جميعا من الاهتمام بالتواصل، والاستعمال الفعليّ للّغة، لأنّ ذلك ما يحدد بنيتها التركيبية، إضافة إلى أنّ المتكلم يبني كلامه وفق ظروف التواصل، وطبيعة المتلقي، لا وفق مبادئ النظام أو حتّى ما يرتبط به هو، بعدِّه منتجَ الكلام.

لقد نشأت التداولية في ظلّ هذه المكاسب المعرفية اللسانية والفلسفية والبلاغية، ممّا يسِمُها بالتنوع والثراء، ولم تكن تستقر إلاّ في العقد السابع من القرن العشرين بعد الأعمال المذكورة سابقا لأوستين، وسورل، وجرايس وغيرهم. وتبقى مَدينة لهذه التيارات المختلفة، تتوسّل بها في معالجة اللّغة بعدِّها أهمّ ما يميّز واقع الإنسان.

(1) أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية؛ بنية الخطاب، من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط1، 2001، ص 276.

(2) ينظر: Dik.s functional grammar , 1973، نقلا عن: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ص 258-259.

II- في الماهية[1]؛ مفهوم التداولية:

لا يُعدّ هذا البحث أوّلَ شاكٍّ في صعوبة الإلمام بتعريف شامل ودقيق للتداولية، لِسعة مجالها في المنظومة الفكرية الحديثة.

ولعلّ أوّل أسباب ذلك، أنّ مفهومها تتقاذفه مصادر معرفية عديدة، فعُدّت «ملتقىً لمصادر أفكار وتأملات مختلفة يصعب حصرها»[2]، ولا يكاد يستقرّ في أحد منها، وربما كان ذلك لنشأتها غير المستقرة أيضا -كما مرّ في المبحث السابق- فصارت «تسمية غامضة دوما»[3] هذا، إضافة إلى أنّها تتداخل مع علوم أخرى، ممّا جعل مجالها ثريّا وواسعا وعسيرا[4].

ويردف (مانقونو) حديثه عن التداولية، في موضع آخر بقوله: «إنّه من الصعب الحديث عن التداولية، لأنّ هذا التّعبير يغطيه العديد من التيارات من علوم مختلفة، تتقاسم عددا من الأفكار... واللسانيون ليسوا وحدهم المعنيين بالتداولية، بل تعني الكثير من علماء الاجتماع إلى المناطقة؛ وتتجاوز اهتماماتها بمجموع الأبحاث المتعلّقة بالمعنى والتواصل، وتطغى على موضوع الخطاب لتصبح

(1) يجتهد هذا المبحث في تقديم منظومة مفاهمية للتداولية دون السعي إلى تحديد تعريف دقيق لها.

(2) Dominique Maingueneau: pragmatique pour le discours littéraire, collection lettres, SUP, Dunod, paris, 1997, p01

(3) Dominique Maingueneau: les termes clé de l'analilyse du discours, seuil, collection mémo, février, paris, 1996, p.65

(4) ينظر: محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص10-11.

نظرية عامّة للنشاط الإنساني»[1].

ولاتساع حدودها بهذا الشكل، أقرَّ العديد من الدارسين عدم وضوح معالمها، نحو تصريح (فرانسواز أرمينكو)؛ هي «درس جديد وغزير إلاّ أنّه لا يملك حدودا واضحة... تقع التداولية كأكثر الدروس حيوية في مفترق طرق الأبحاث الفلسفية واللسانية»[2]، وهي تشغل اهتمام المناطقة والسيميائيين والفلاسفة والسوسيولوجيين والسيكولوجيين والبلاغيين وعلماء التواصل، واللسانيين... وبذلك فهي على مستوى التحليل، لا يمكن أن نصنّفها في أيّ من المستويات، ولا تدرس جانبا محددا في اللّغة، بل تستوعبها جميعا، وليس لها وحدات تحليل ولا أنماط تجريدية[3].

ويؤكد (فان ديك) تاريخَ اهتمام هذا العلم وتداخلَه مع العلوم الأخرى، بقوله: «[براغماتية] هذا العلم الذي بدأ تطوّره على نحو صحيح منذ السنوات العشرين الأخيرة[4] له خاصية التداخل مع عدّة تخصصات أخرى، وقد حفّزته علوم الفلسفة واللّغة والأنثروبولوجيا، بل علم النّفس والاجتماع أيضا»[5].

(1) introduction aux lectures de D. Maingueneau: lanalyse du discours, l'archive. hachette paris 1991 p170

(2) فرانسواز أرمينكو: المقاومة التداولية، ص 07، وأنظر الفكرة نفسها في: نفسه (D.M)، ص 45 وما بعدها.

(3) ينظر: محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 10.

(4) الكتاب صادر في 1979.

(5) فان ديك: علم النص، ص 114.

هذا عن صعوبة تعريفها واتساع مجالها الذي لا يكاد يخلو من ذكره متن من المتون التي اطّلع عليها البحث. ولعلّ أوّل صعوبة تصادف التعريف بالتداولية، تتمثل في الاستقرار على مصطلح قارّ يشمل مقولاتها ومجالاتها العديدة؛ حيث تعدّدت التسميات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي (Pragmatique)[1]؛ فقيل: البراغماتية[2] والبراغماتيك، البرجماتية والبراجماتيك، وليس بين هذه الاصطلاحات فرق، بعدِّها نقلا حرفيا للكلمة الأجنبية، وقيل: التداولية، المقامية، الوظَيفية، السياقية، الذرائعية، النّفعيّة... وبين هذه التعبيرات -في الواقع- فروق لا تسمح باستعمالها مترادفة، لتكون مقابلة للمصطلح الأجنبي بمفهومه الذي سيُعرض لاحقا.

لكن مصطلح التداولية الذي استخدمه المتوكل[5]، ومدحه الجيلالي دلاش بالخفة والسلاسة[4]، هو الذي صار مهيمنا على

(1) (pragmatique) بالفرنسية و(pragmatics) بالإنجليزية، وكلاهما يرجع تأصيله إلى اللفظ اليوناني (pragma) التي تعني الفعل أو الحدث (action).
ينظر: D Maingueneau: pragmatique pour le discours littéraire , p 04
كما أنّهم يذكرون المصطلح (pragmatisme) ويميزونه عن (pragmatique)، بأنّه «نظرية فلسفية عامة للعقلانية، والتي تنظر مليّا إلى المكاسب الأساسية للشخص، تطورت في و.م.أ. في ق 20 من خلال (بيرس) الذي -بعدّه سيميائيا- لعب بالمقابل دورا في المقاربة التداولية. والـ(pragmatique) عرف في أوربا، بعدّه فلسفة الفعل التي تعزل الحقيقة عن المنفعة.»

(2) وكذلك جعلها المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات لـ(م.ع.ت.ث.ت)؛ حيث قابل براغماتية لـ: pragmatics وpragmatique، ودراسة استعمالية: (دراسة كيفية استعمال الناطقين للغة في حالات الخطاب الملموسة): المنظمة العربية للتربية والثقافة والتعليم، مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (انجليزي فرنسي عربي)، مطبعة المنظمة، تونس، 1989، ص 111.

(3) من خلال مؤلفاته العديدة في الموضوع، وأهمّها: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري.

(4) ينظر: الجيلاني دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 01.

استعمالات الدارسين. وستُفصّل دلالاته في الفصل الموالي.

ومن أسباب عدم استقرار المصطلح العربي على صيغة واحدة، عدم استقرار مفهوم التداولية نفسه وموضوعها في تيار واحد، وربما عكس الاصطلاح البيئة التي نشأ فيها أو الظروف الثقافية التي يحملها.

نصل الآن إلى عرض مدونة تعريفات التداولية، وهي مدوّنة كثيفة وغنيّة برؤى تعكس التنّوع المعرفي الذي نشأ فيه الفكر التّداولي،وبعد تفحص العديد منها –والتي نسجّل بدايةً عدم تضاربها فيما بينها، بقدر ما تبعث على اتساع المفهوم، وتنوع التصوّرات، وتعدّد المشارب، إلى جانب إمكانية الأخذ على بعضها– يظهر أنّنا أمام تداوليات، حسب فرانسواز أرمينكو، لم تتحدّد بعدُ، مع أنّها في قمّة ازدهارها[1]. وممّا يطبعها عموما أنّ قسما كبيرا من هذه التعريفات يعدّها مُكوّنا إلى جانب علوم أخرى للسانيات (التركيب، الدلالة). ومنها ما يوزعها على مجموع الفضاء اللساني[2].

ولقد أمكن فحصُ مدوّنة تعريفاتها، من تصنيفها إلى الحقول الموالية:

(1) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص09 و33.
(2) ينظر: D.Mainguemeau: pragmatique pour le discours littéraire , P03.

أ- تعريفات ترتبط بحقل نشأة التفكير التداولي:

تُجمِع هذه التعريفات على رصد أصلين لنشأة التفكير التداولي:

-**الأول:** تعريف تشارلز موريس لها؛ حيث عدّها جزءا من السيميائية وأحد مكوناتها؛ تهتمّ بدراسة العلاقة بين العلامات، وبين مستعمليها أو مفسريها (متكلم، سامع، قارئ، كاتب...)،وتحديد ما يترتّب عن هذه العلامات. كان ذلك حينما شرح أبعاد السيميائية الثلاثة:

– علاقة العلامات بالموضوعات المعبّر عنها، وذلك بعد دلالي يهتمّ به علم الدلالة.

– علاقة العلامات بالنّاطقين بها، وبالمتلقي، وبالظواهر النفسية والحياتية والاجتماعية المرافقة لاستعمال العلامات وتوظيفها. وذلك هو البعد التّداولي؛ اهتمام التداولية.

– علاقة العلامات فيما بينها، وذلك بُعد تركيبي، يهتمّ به علم التراكيب.

وهذا الأصل هو التمييز الأوّل الذي استأنفه بعده الدارسون، ووُسّع إلى ما هو عليه اليوم[1]، وممّا ينبغي ملاحظته على هذا التعريف

(1) تراجع: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية. وفان ديك: علم النّص. وشاهر الحسن: السيمانتيكية والبرجماتية في اللغة العربية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2001.

الاهتمام بالبعد الدلالي وعدّه في الرتبة الأولى لأنه مرتبط بطبيعة العلامة ذاتها، ثّم يعضده البُعد التداولي، لأنّ العلامة لا تميّز إلاّ عن طريق المتكلّم الذي يحدثها، وتأخّر البعد التركيبي،: لأنّه ينبغي للعلامة أن تكون لها دلالة ومُداوِل قبل أن تركّب[1].

-الثاني: يجعل حقلَ فلسفة اللّغة العادية لدى أوستين وتلميذه سورل نواةً لتأسيس التداولية[2]، ويحدّد مصدرها في التفكير الأنجلوساكسوني انطلاقا من إشكالية أفعال الكلام التي طوّرت التفكير في آليات معالجة اللّغة: الحِجاج، أنواع الخطاب...[3]

ب- تعريفات ترتبط بحقل موضوع التداولية ووظيفتها:

تنطلق تعريفات هذا الحقل من مبدأ أنّ لسانيات القرن العشرين ساوت بين لسانيات اللّغة ولسانيات الكلام، خلافا لموضوعها المحدّد في اللّغة وحدها، في محاضرات سوسير[4]. واهتمّت بالخطاب بعده «أيّ إنتاج لغوي منظور إليه في علاقته بظروفه المقامية وبالوظيفة التواصلية التي يؤديها في هذه الظروف»[5]. وتتّفق على أنّ التّداولية في عمومها تهتمّ بجميع شروط الخطاب، وتعتمد أسلوبا ما في فهمه وإدراكه، بدراسة كيفية استخدام اللّغة، وبيان الأشكال اللسانية

(1) تراجع بعض التعليقات على هذا التعريف في: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية.
(2) ينظر: philippe blanchet: la pragmatique , p09 وما بعدها.
(3) ينظر: .D. maingueneau: l'analyse du discours , p169
(4) سوسير: علم اللغة العام، ص253.
(5) أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب، من الجملة إلى النّص، ص17.

التي لا يتحدّد معناها إلاّ بالاستعمال[1]، وشرح سياق الحال والمقام الذي يؤدي فيه المتكلمون خطاباتهم. فاهتمامها ينصب أساسا على المتكلم انطلاقا من سياق الملفوظات التي يؤديها، إلى جانب تحليل الأفعال الكلامية ووظائف المنطوقات اللّغوية، وسماتها في عمليات الاتصال[2]. ولذلك سمّاها بعضهم: لسانيات الاستعمال اللّغوي؛ موضوعها توظيف المعنى اللّغوي في الاستعمال الفعلي[3]. ويشمل مصطلح التداولية من هذه الناحية[4]:

- مجموع البحوث المنطقية واللسانية التي قُدّمت في دراسة استعمال اللّغة، ومطابقة التعبيرات الرمزية للسياق الوصفي الفعلي، والعلاقات بين المتخاطبين.

- دراسة استعمال اللّغة في الخطاب، والآثار التي تثبت ذلك.

- دراسة اللّغة بعدّها ظاهرة تواصلية اجتماعية خطابية حجاجية.

ولقد حمل كتاب (المقاربة التداولية) في مقدمته أسئلة مثيرة، ترسم حدود التّداولية، وتشرح وظيفتها في تناول الخطاب، وهي إشكالات جوهرية في النّص الأدبي الحديث والمعاصر من جهة وفي

(1) ينظر: فرانسواز أرمنيكو: المقاربة التداولية، ص 08.
(2) ينظر: فان ديك: علم النص، ص 114.
(3) ينظر: المرجع السابق، ص 114.
(4) ينظر:.Philippe Blanchet : la pragmatique d'austin à Goffman , p09

دراسة اللّغة أساسا من جهة ثانية؛ ومن هذه الأسئلة: «ماذا نصنع حين نتكلّم؟ ماذا نقول بالضبط، حين نتكلّم؟ لماذا نطلب من جارنا أن يمدّنا بكذا، بينما يظهر لنا واضحا أنّ في إمكانه ذلك؟ فمن يتكلّم إذن؟ وإلى من يتكلّم؟ من يتكلّم ومع من؟ من يتكلّم ولأجل من؟ (...) كيف يمكننا قول شيء آخر، غير ما كنّا نريد قوله؟...»(1).

ج- تعريفات ترتبط بحقل التواصل والأداء:

لأنّ التداولية تقوم على دراسة استعمال اللّغة، فاهتمامها في مجموع تعريفات هذا الحقل ينصبّ على دراسة العلاقة بين المتكلم والسامع، بكلّ ما يعتري هذه العلاقةَ من ملابسات وشروط مختلفة؛ حيث تدرس كلّ العلاقات بين المنطوقات اللّغوية وعمليات الاتصال والتفاعل. وتستند إلى علم اللّغة النّفسي وعلم اللّغة الاجتماعي، وتعالج قيود صلاحيّة منطوقات لغويّة [أو أفعال كلامية] وقواعدها بالنسبة إلى السياق. ويتلخص ذلك في دراسة العلاقة بين المتلفظ والمخاطب(2). فموضوعها -إذاً- هو التواصل البشري المعتمد على دراسة المقام، والشروط المناسبة لأداء الحديث.

وهي بهذا اختصاص جديد في حقل الدراسات الإنسانية؛ يقول دالاش: «إنّه تخصص لساني يدرس كيفية استخدام النّاس

(1) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 07.
(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 12.

للأدلة اللّغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث»(1)، ثمّ يردف ذلك بإجمال تعريفها، بقوله: «هي لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية»(2). وعُدّت كذلك لأنّها تبحث في معرفة مقاصد المتكلم، وأغراض كلامه؛ فالمعنى لا يُستقى من البنية وحدها وهي الجانب اللّغوي منه، بل من الجانب السياقي أيضا؛ فقد يكون بعيدا جدّا عن الجانب الأوّل، وعلى السامع أو اللساني إدراك ذلك. نحو قول أحدهم لمن مازال يحادثه في غرفة -مثلا- في وقت متأخر من الليل: «إنّي متعَب»؛ فمعنى المتكلم هنا، هو: أوقف الحديث، أو دعني أنم، وليس الإخبار بالتعب، وذلك بتوفر شروط معينة طبعا. أو أن يذكر المتكلم أمرا، وهو يعني أمرا آخر، نحو قوله لمن يدخل عليه المكتب ويترك الباب مفتوحا: ألا ترى أنّ الجوّ بارد. وقصدُه في ذلك أن: أغلق الباب. وعلى السامع أن يدرك ذلك القصد لنجاح التواصل، وإحداث التفاعل.

ولاختصاص التداولية بدراسة مقاصد المتكلم، جعلها بعضهم «تشرح وضعية التواصل وسياقه، وتفتح أبواب دراسة ما لم يقل، ودراسة الضمني في الحديث»(3).

(1) الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 01.
(2) المرجع نفسه، ص 01.
(3) Gilles siouffi et Dan Van Raemdonck: 100 fiches pour comprendre la linguistique, Bréal, Rosny, Novembre, 1999, P 51.

د- تعريفات ترتبط بحقل علاقتها بعلوم أخرى، وبما تشمله من اتجاهات:

يمكن أن تتّضح حدود أخرى لتعريف التداولية من خلال عرض علاقاتها بتخصصات أخرى، ولأنّ هذا موضوعُ مبحث لاحق، فإنّه يقتصر في هذا المقام على بيان مفهومات التداولية فحسب، دون تفصيل حدود العلاقة مع العلوم الأخرى.

وأوّل ما يصادفنا ضمن هذه المفهومات، أنّ التداولية تُعدّ امتدادا للسانيات التلفظ؛ حيث تستقبل ميراثها[1]، ولمفهوم الدلالة والدلالة التوليدية[2]؛ حيث ميّز الدارسون بين دلالتين: دلالة ترتبط باللّغة، حسب المقترح السوسيري، ودلالة ترتبط بلسانيات الكلام، حسب المقترح الأوستيني. وتمثل بهذا المقترح الأخير أحد مفهومات التداولية[3].

ولاهتمامها بلسانيات الكلام وعدم تمييزها بينه وبين اللّغة، على نحو ما يشير سوسير، صار تمييزها قائما بين الملفوظ الذي يقصد به ما يقال، والملفوظ الذي يُعَدّ فعلا للقول[4].

(1) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص09.
(2) ينظر: فان ديك: علم النص، ص142 وما يليها.
(3) ينظر: Jacques Moschler: Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, édi. Armand colin, Masson, paris, France, 1996, P21.
(4) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص08.

وعرّفها (مانقونو) بناء على هذه العلاقة، بأنّها تميّز أساليب فهم الخطاب، وتوسّع أكثر عملية التواصل، على نحو يعارض طرائق البنيوية[1]، التي انغمست في النّص، وأبعدت الكلام، وهو مظهر أداء اللّغة. وبذلك استطاعت أن تجيب عن تساؤلات علماء اللّغة التي لم تستطع أن تجيب عنها البنيوية[2]. ومبعث توسيعها لعملية التواصل هو نشأتها غير القارة في مصدر معيّن من مصادر المعرفة الإنسانية، فهي «تنتمي إلى علم اللّغة كما تنتمي إلى علم النّفس وعلم الاجتماع»[3].

واتفقت تعريفات أخرى لها على أنّها أحد ثلاثة مكونات للّغة؛ إلى جانب المكوّن التركيبي والمكوّن الدلالي، وتلك نتيجة ما توصل إليه (موريس)، وتشمل -بهذا المفهوم- مجموع العلاقات التي تربط الدوال بمستعمليها، وبظروف استعمالها، وآثار ذلك على البُنى النحوية، إلى جانب بيان دور المتكلمين، وطبيعة السياق، والإلمام بآثار الخطاب نفسه على المتخاطبين؛ سواء من ناحية ذاتية المتكلم أم من ناحية تأثر السامع[4]، و«هي تصنّف الصيّغ المستعملة بين المتخاطبين، على أنّ هذا الملفوظ له وظيفة مقابلة على مستوى التواصل (...) إنّها ذلك الذي يسند إلى المتكلم حال إنتاجه الخطاب،

(1) D. Maingueneau : les termesclés de l'analyse du discours , P 65
(2) ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 09.
(3) فان ديك، علم النص، ص 114.
(4) ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص07. و Maingueneau: les termes clés de l'analyse du discours , P 65

نحو عبارة الحث البسيطة المعبّرة عن رغبات المتكلم (حالة بائعة في المتجر مثلا)، وعبارات التحذير (حذار: تقوم بسلوك غير لائق، أنا أراقبك)، وعبارات الأوامر: توقفْ عن الرسم فوق الطنفسة»[1].

وفي سياق شرح علاقتها بالسيمياء، عُرّفت -حسب بيرس- بأنّها فرع من السيميائية تهتمّ بالعلاقة بين الخطاب ومستعمليه، وبالخطاب أثناء التفاعل اعتدادا بشروط تلفظه[2]، وبأنّها آخر مولود للدرس السيميائي[3].

وبعد استوائها في أعمال أوستين وسورل، حثّت على الرجوع إلى تحليل الحِجاج، وبصفة خاصة عند اللسانييْن الفرنسيين، نحو: ديكرو، وأوركيوني، وغيرهما[4].

وفي ختام عرض مدوّنة التعريفات المستقاة من مختلف مراجع التداولية ومصادرها، يُسَجّل أنّها ترجع جميعا إلى تعريف موريس في تأسيسه لعلم العلامات، وتتّفق على أنّ اللّغة اجتماعية يمارسها أناس يعيشون في المجتمع، وفق قواعد الخطاب المتعارف عليها فيما بينهم.

(1) Christian baylon et paul Fabre: la sémantique, avec des traveaux pratiques d'appliquation et leurs corrigés, édi. Fermard Nathan, France, 1978-P 55.

(2) A.Bannour: Dictionnaire de logique pour linguistes (Français- Anglais- Allemand), CILF (Conseil International de la Langue Française), Paris, Fance, 1995, P 128

(3) ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص13.

(4) Philippe Blanchet: la pragmatique d'anstin à Goffman, p12

ويبدو أنّ الحقل الأوسع في تعريفها، هو المرتبط بظروف النشأة والخلفية الفكرية للتداولية؛ ذلك أنّ التداولية لم تُعرف -في الغالب- بماهيتها، بل بإجراءاتها وتفسيرها للخطاب، كأنْ تُعرّف مثلا بأنّها تقوم على التفكير اللّغوي وما يتعلّق بفعالية الخطاب في الواقع[1].

(1) D. Maingueneau: L'analyse du discours, P 170

III- تطور التداولية؛ أشكالها وأقسامها:

لقد أصبحت اللسانيات الحديثة -في نظر المتتبعين- محكومة بتيارين متمايزين[1]: التيار السوسيري الذي أسّسها وصاغ مشروعها، من خلال «علم اللّغة العام»، والتيار الأوستيني الذي نشط بعد التيار السابق بنحو أربعة عقود تقريبا، وأعاد بعث القضايا بصياغة مختلفة، في محاضن علميّة متعدّدة، كما مرّ في مطلع هذا الفصل.

ولم يكد يستوي التيار الثاني عند بروز اللسانيات التداولية أساسا؛ على نحو ما مرّ تفصيله، حتّى انفلتت مفاهيمها، متطورةً إلى أشكال عدّة، وأقسام متنوعة، أسست لمدوّنة اصطلاحية مستقلّة، نحو: الميتاتداولية (Méta pragmatique) مثلا، وهي صيغة توسع الصيغة اللسانية المعروفة الميتالغوية (Métalinguistique) وتُثريها. وتعني «استعمال الخطاب بعدِّه فعلا مرجعيا ممثّلا في هدفه (استعمال العلامات فيما بينها)»[2]. وتقوم على دراسة العلاقة بين العلامات وسياقها اللساني[3].

والحقيقة أنّ حصر امتدادات التداولية في اللسانيات الحديثة أو في العلوم الأخرى ليس أمرا هيّنا؛ لتنوع المشارب وتعدّد المجالات؛

(1) ينظر مثلا:
Jacque Moschler: Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, P 21.

(2) Jean Emile Combert: le développement métaliugustique, psychologie d'aujourd'hui, présse universitaire de France, (PUF), 1990, P123.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 124.

ولذلك فإنّ ما تُقدمه هذه المباحث -وهذا المبحث بشكل مخصوص- هو جَهْدُ المقِلّ فيما طالته اليد القصيرة للبحث.

ولعلّ أحسن ما يُذكر في أشكال تطوّرها، ما ورد في كتاب «فرانسواز أرمينكو»، لأنّه يقوم على بعض الحصر، إضافة إلى تصوّر هانسون، وجان سرفوني. وفيما يلي بعض هذه التّصوّرات:

1- تصوّر فرانسواز أرمينكو: جعلها كتاب «المقاربة التداولية» في اتجاهين لا تقاطع بينهما[1]:

أ- تداولية اللّغات الشكلية وتداولية اللّغات الطبيعية:

نشأت تداولية اللّغات الشكلية أو (التداولية الشكلية) من الاتجاه الكانطي في اللّغة، وسرعان ما التقت بتحليل فلاسفة اللّغة العادية بدءا من السبعينيات، لاسيّما عند ستالناكر (1972)، ثمّ هانسون (1974)[2]. فقد قامت على مبادئ الفلسفة والمنطق في معالجة العلاقة بين التّلفظ وملفوظه، وبين الجمل وسياقاتها، من خلال أعمال (فيتغنشتاين)، و(شتراوس)، وغيرهما. وامتدّ مجال التداولية من دراسة شروط الحقيقة وقضايا الجمل، إلى دراسة حدس المتخاطبين، والاعتقادات المتقاسمة[3].

(1) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص11 وما يليها.
(2) ينظر: المرجع السابق، ص 15.
(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 35 وما يليها.

فالتداولية الشكلية -إذاً- تجمع عددا من الأفكار، من المشكلات، من النّظريات المشتركة لمناطقة، نحو (مونتاجو)، (سكوت)، وغيرهما، ممّن هم أيضا بصدد إعطاء معالجة منطقية لبعض ظواهر اللّغات الطبيعية[1].

أمّا تداولية اللّغات الطبيعية فتشمل البحوث التي لجأت إلى دراسة اللّغة بوصفها وسيلة وحيدة للتّعبير عن مشكلات الفلسفة والمجتمع.

ب- تداولية التلفظ، التي تتفرع بدورها إلى:

- **تداولية صنيعة التلفظ؛** وتتناوله من حيث هو صناعة؛ وممّا يدفع إلى صياغته وتشكيله، وتمثلها فكرة ألعاب اللّغة لفيتغنشتاين، ومفهوم الأفعال لدى أوستين، ثمّ لدى سورل.

- **تداولية صيغ الملفوظ التي تهتمّ بشكل الملفوظ وعبارته،** ومدى علاقته بالدلالة المرتبطة بهذا الشكل أو هذه العبارة، وضبط خطوط السياق المناسب.

2- تصوّر هانسون: لتقريب أهمّ التفرعات التي وسعتها التداولية في امتداداتها، قدم (هانسون) في 1974 تصوّرا متميّزا -وهو الأوّل من نوعه- يهدف من خلاله إلى توحيد أجزائها، وفق درجة

(1) ينظر: F. La traverse: La pragmatique; histoire et critique , P 133.

تعقّد السياق من جزء إلى آخر، فميّز بين[1]:

أ- تداولية الدرجة الأولى: تتمثّل في دراسة رموز التعبيرات المبهمة ضمن ظروف استعمالها. وتعتمد هذه التّداولية السياق الوجودي؛ المتمثل في المخاطبين، ومعطيات الزمان والمكان. وتعكسها أعمال دارسي الإشارة والرمز، نحو بيرس، روسل، قيومين، كودمان، رايشنباخ، بارهييل، بول كوشي... وبعض إشارات (بنفنست) في البعد الإشاري للزمن.

ب- تداولية الدرجة الثانية: تتمثّل في دراسة مدى ارتباط الموضوع المعبّر عنه بملفوظه؛ أي دراسة حجم ما يبلغه المتكلّم من دلالات في الملفوظ الذي يؤدي ذلك، ومدى نجاحه أو إخفاقه. وسياقها في هذه الحال يكون أوسع من السابق؛ حيث يمتدّ من الموجودات، إلى نفسية المتخاطبين وحدسهم، والاعتقادات المشتركة بينهم. وتهتمّ خلال ذلك بقضايا مختلفة، نحو: شروط التواصل، التمييز بين المعنى الحرفي والمعنى التواصلي (لدى ستالناكر وجاك)، أو المعنى الحرفي والمعنى السياقي (سورل)، أو المعنى الحرفي والمعنى الموضوعي (ديكرو).

وتُدرج ضمن هذه التداولية أيضا، حِكم الحديث لـ(جرايس) القائمة على «مبدأ التّعاون» بين المتخاطِبين. والخطاب في نظره «نشاط مقنّن؛ يخضع إلى قواعد، والمشاركون في الخطاب يحترمون

(1) ينظر في ذلك: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 41-73.

مبدأ التّعاون»[1]. وميّز إلى جانب هذا المبدأ أربعة أصناف للقواعد[2]، وهي مستقاة ممّا وضعه الفيلسوف (كانط):

- **الكميّة quantité**: أن يكون الخطاب غنيّا بالأخبار، بشكل كاف فقط، دون زيادة.

- **الكيفية qualité**: أن يكون الخطاب صائبا وحقيقيا اعتقادا، ولا يفقد البرهنة على ذلك.

- **العلاقة relation**: أن يكون دقيقا، وأن تكون المساهمة دالّة (ذات بال) للحديث.

- **الصيغية (حكم الكلام) modalité**: أن يكون واضحا، غير مبهم، موجزا، منظما.

فلو سألنا أحدهم عن المدّة التي تستغرقها السيّارة من (سطيف) إلى (قسنطينة) وأجاب بقوله: بعضا من الزمن، لكانت إجابته –وفق هذه القواعد– غير كافية؛ لأنّه أجاب بأقلّ من المطلوب (خلافا للقاعدة الأولى، الكميّة)، وغير دقيق (خلافا لقاعدة العلاقة)، ومبهم وغير واضح (خلافا للأخيرة). ويُذكر أنّ هذه القواعد لاقت

(1) ينظر: Gilles siouffi et D.V. reamdonck: 100 fiches pour comprendre la linguistique, p51.

(2) هي عند جرايس (قواعد المحادثة)، وعند سورل (شروط النجاح)، وعند ديكرو (قوانين الخطاب)؛ دون اختلاف في عددها أو بيانها. وللتفصيل أكثر، ينظر: – المرجع نفسه، ص 51. والجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 34. وفرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 54-55.

رواجا كبيرا بين الشرح والمناقشة والانتقاد.

ج- تداولية الدرجة الثالثة: تتمثل في نظرية أفعال الكلام، ممّا قدّمه أوستين، وطوّره سورل. ولا يتحدّد الفعل الكلامي إلاّ من خلال السياق الذي يتكفّل بتحديد جدّية التّلفظ أو الدعابة، أو إنجاز فعل معيّن، وسيأتي بيان ذلك في مَبحث مُوالٍ.

ولقد أسهم تطوّرها في نشاط بحث الملفوظية، لأنّها نشأت في حضنها، ممّا ساعد أيضا في تقدّم الدرس الدلالي، الذي أصبح هو الآخر محكوما بتيّار سوسير وتيّار أوستين[1] شأنه في ذلك شأن اللسانيات عموما.

ومن الدارسين من عدّ ما قدّمه بنفنست من بحوث في الملفوظية نظريّة مستقلّة من النّظريات التداولية، تجتمع كلّها حول دراسة الآثار التي تشير إلى عنصر الذاتية في الخطاب (ضمائر، إحالات على الزمان، إحالات على المكان،...).

واللّغة في نظره تتحقّق على ثلاثة أشكال؛ **الأوّل** شكلها الكلّي بعدّها سجلا من الأدلّة، و**الثاني** بعدّها نظاما تُركّب فيه هذه الأدلة، و**الثالث** على أنّها نشاط يتحقّق من وقائع الخطاب؛ وهو موضوع لسانيات التلفظ.

(1) Jaques moschler: Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, p21.

كما أنها شهدت تطوّرات أخرى مرتبطة بالحقل الفلسفي،حيث صارت تمدّ الفلسفة بمفاهيم جديدة، فنشطت عدّة تداوليات[1]، نحو التداولية وفلسفة الفعل (أبوستيل)، التداولية المعقلنة (كاشير)، التداولية الاستراتيجية (هيرمان)، التداولية المتعالية (أينل)، التداولية العالمية (هابرماز)، التداولية الحوارية (فرانسيس جاك)...

أمّا في حقل اللسانيات، فشهدت تنوعا من هذا القبيل؛ فظهرت:

- **التداوليـة الأصلية (العازلـة)** Radicale: تعني أنّ التداولية ليست قسما مكمّلا لعلم الدلالة، بل إنّها منقسمة عنها[2].

- **التداولية التكاملية (المكتَملة)** Intégrée: اشتهر هذا المصطلح في التحليلات التداولية المنجزة من (أنسكومبر) و(ديكرو). ويعكس نظرية دلالية اكتملت ضمن اللسانيات، مع طروحات الملفوظية[3]، ومهمتها دراسة أفعال الكلام، ثمّ دراسة المعنى والملفوظية (من مبدأ أنّ معنى ملفوظ ما هو إلاّ صورة لملفوظيته).

- **التداوليـة المعرفيـة (الإيصاليـة، الإدراكيـة)** cognitive: نشأت من نظام مركزي للتفكير، وعرضت فرضيات العمليات

(1) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 74 وما بعدها.
(2) ينظر: J. moschler et anne rebole: dictionnaire encyclopédique de pragmatique, seuil, France, octobre, 1994, p30
(3) المرجع نفسه، ص 79.

المرتبطة بالمعالجة التداولية للملفوظات؛ وهي ليست مختصة بالنظام اللساني[1]. وتتضح التداوليتان المكتملة والمعرفية في أعمال ديكرو: (1972، 1980، 1984)، وديكرو مع أنسكومبر (1983)، وسباركر وويلسون (1986، 1989).

3- تصوّر جان سرفوني: ذكر أنّ التداولية بعد أوستين، تتلخص في ثلاث وجهات نظر[2]، هي:

أ- وجهة نظر (أوزوالد ديكرو)[3]: تتمثّل في دراسته للسان والعلاقات المتبادلة (intersubjectif)[4] بين القول واللاقول (Dire et ne pas Dire): فطرحُ سؤال في نظره، يعني وجوب الإجابة من السائل، وليس فقط الرغبة في المعرفة. ويعني أيضا إعطاءه دورا على نحو دور المتكلم. ويتناول أيضا القول الفاعل الذي يتجاوز تصوّر أوستين للأفعال، فهو يتضمّن أيضا الافتراض المسبق الذي هو وسيلة للقول أو عدم القول، وكذلك دراسة المضمرات والحجاج... وخلاصته في ذلك أنّ اللسان عكس ما تصوّره سوسير؛ فهو مجموعة من الاتفاقات التي تسمح بالفعل المتبادل بين الأفراد، ممّا يتيح لهم فرضَ أنفسهم، وتبادل الأدوار في

(1) المرجع نفسه، ص79 وما يليها.
(2) جان سرفوني: الملفوظية، ترجمة قاسم المقداد، عن منشورات اتحاد كتاب العرب، 1998، ص 110 وما بعدها.
(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 110 وما بعدها.
(4) ترجم هذا المصطلح إلى البيذاتية، لكنها تبدو غير واضحة، ومادامت تعني العلاقات بين المتكلم وذاته من حيث إنه قال أولم يقل، فيمكن الاعتداد بتعبير (المتبادلة ذاتيا، أو المتداولة)، لا سيما أنّ في الكلام شيئا من ذات متكلمه دوما، وينسحب ذلك على المصطلح الآخر (البيشرية).

عملية الكلام.

ب- وجهة نظر (آلان بيريندونيه)[1]؛ تتّضح من خلال مناقضته لطرح (أوستين): القول هو الفعل، بمذهبه «حينما نقول فنحن لا نفعل شيئا»؛ حيث يمكن أن نتخلّى عن مفهوم القول الفاعل (أوستين). حين نعلم بأنّ قيمة أيّ فعل، تنتجها الملفوظية بين القيمة الوصفية وبعض شروط السياق النوعي. فمفهوم القول الفاعل مفهوم عالي الكلفة. والأفعال الإنجازية في نظره ليست مهمتها الإنجاز، بل عدم إنجاز الفعل؛ حيث تستخدم لإحلال الكلام محلّ الفعل المادي، مثال: أتنازل عن ملكيتي لفلان، استبدال حركة الإعطاء بصيغة كلامية تعادل تلك الحركة. وبالتالي فمفهوم الفعل لديه متصل بمفهوم الحدث (الحركة)، ويمكن التصرف دون تحريك اليد أو الرجل... فالكلام نقيض الفعل أو العمل، بهذا الطرح. والفعل الوحيد المنجز -في نظره- حين التلفظ هو حركات صوتية؛ أيّ ملفوظ بالمعنى الحرفي للكلمة. ولقد لقيت وجهة نظره هذه، عدة انتقادات.

ج- وجهة نظر (ر.مارتان): من خلال كتابه «من أجل منطق للمعنى» يذهب إلى أنّ مجال البراغماتية ليس الجملة، ولكنّها تتداخل على مستوى الملفوظ، وهي نتيجة للآليّة الدلالية المنطقية التي تشكل

(1) Alain berrendonner: Eléments de pragmatique linguistique, collection proposition, les éditions de minuit avec l'aide du conseil de l'université de tribonrg (suisse), Paris, France, 1981, P180.

هذه الكلمة علامة لها.

وفي آخر هذا المبحث، نسجّل أنّ بعض الدراسات لم تنظر إلى التداولية بعدّها نظرية متكاملة مستقلّة، بقدر ما عاملتها على أنّها مجموع نظريات عديدة، يجمعها مبدأ عام، هو «دراسة كيفية استعمال الناطقين للغة في حالات الخطاب الملموسة»[1]، وجعلت كلّ قضيّة من قضاياها نظرية بذاتها، نحو نظرية الخطاب، نظرية الأفعال الكلامية، نظرية التفاعل، نظرية السياق، نظرية الذاتية اللغوية... وغيرها.

(1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص111.

IV- من قضايا اللسانيات التداولية:

قد لا يستطيع هذا المبحث الإلمام بقضايا التّداولية عموما، وبالموضوعات التي صارت محدودة ضمن العنوان الكبير (اللسانيات التداولية)، وذلك لأسباب ذُكرت سابقا، أهمها: اتساع مجالها، وتعدد بيئة نشأتها... ممّا جعل حصرَ موضوعاتها أمرا يكاد يستعصي على من يريد رسم حدود لها. فهي أحيانا في تماسّ مع معارفَ أخرى، وفي اندماج أحيانا أخرى.

ولذلك فضّل هذا المبحث عنوان «من قضايا اللسانيات التداولية»، لأنّ الإلمام الشامل بقضاياها قد يتجاوز مجال اللسانيات الذي يحدد هذا البحثَ، إلى مجالات أخرى لا يحسنها.

ولقد سمح فحص مدونة اللسانيات التداولية عموما، بتحديد خمسة موضوعات تكاد تكون أساسية فيها، وهي:

1- أفعال الكلام:

وهي الفكرة الأولى التي نشأت منها اللسانيات التداولية ومن أهم مراجعها، بل يمكن التأريخ منها للتداولية؛ حيث ارتبطت اللّغة بإنجازها الفعلي في الواقع، و«هي تسمية اقترحت في سنوات الستينيات من أوستين. استأنفت من طرف (سورل)، قبل أن تكون مقبولة من طرف كلّ اللسانيين الذين يعتدّون بالنظرية

الملفوظية»[1].

2- الملفوظية:

هي اتجاه جديد في دراسة اللّغة، يوسع من مجال اللسانيات السوسيرية التي تعدّ في نظرها «لسانيات غير ملفوظية»[2]. وتطورت مع (بتفست) وتابعيه، منطلقة من تطوير جاد للثنائية السوسيرية (لسان-كلام)، ومستندة إلى المفاهيم التداولية الجديدة في شرح علاقة اللّغة بالمتكلم، ولذلك عُدّت تيارا موازيا في نشأته للتداولية، إن لم يكن مندمجا فيه.

3- الحِجاج:

هو حسب المعجم الفلسفي: سلسلة من الأدلّة تُفضي إلى نتيجة واحدة، أو هو طريقة عرض الأدلة وتقديمها.

ويمكن أن تعدّ اللّغة بذاتها ذات بعد حجاجي في جميع مستوياتها: ويظهر ذلك في نظام بنيتها، لأنّ المتكلم يستخدم الوحدات اللسانية، حسب ما يريد إبلاغه من أفكار، وبالقدر المقصود. ويبني هذه الوحدات وفقا لأغراض التواصل المختلفة. ولذلك عدّ الدارسون بلاغة الحجاج وغايتَه، في أنّ المتكلم ينتظر ممّن يوجه إليهم الخطاب حركة تنسجم مع المقاصد القولية التي أنجبها

(1) J.P. robert: dictionnaire pratique de didactique du FLE, p06.

(2) جان سرفوني: الملفوظية، ص11 وما بعدها.

المقام، والتي هي بدورها منسجمة مع شكل البنية المقدمة.

4- التفاعلية والسياق:

موضوع التفاعل هو أحد قضايا الفلسفة اللغوية الحديثة التي أنشأت التداولية؛ عرض له فلاسفة اللغة وهم يميزون بين الفعل والعمل. والتفاعل في نظرهم يميز سلوك الإنسان عن غيره، وعرّفوه بأنه «سلسلة من الأحداث يكون فيها عدة أشخاص هم المعنيون بوصفهم فاعلين غير متزامنين»[1]. وبذلك تكون وظيفة اللّغة تحقيق هذا التفاعل بإنجاز أفعال اجتماعية. ويشمل بحث التفاعل قضايا عدّة، منها: دراسة القدرة التواصلية، وشروط فعل التواصل، ودراسة السياق والمقام، وغير ذلك.

5- الوظائف التداولية:

عُرفت الوظائف التداولية ضمن المدونة الاصطلاحية للدرس التداولي عموما، وهي امتداد لبحوث وظائف اللّغة السابقة. ويتلخص مفهومها في هذا المقام، في تحديد مكونات الجملة بالنظر إلى البنية الإخبارية والمعلوماتية، مع ربطها بالطبقات المقامية المحتمل أن تُنجز فيها[2]، فهي -إذاً- وظائف مرتبطة بالسياق والمقام، ومدى إنجازية اللّغة في واقع التواصل.

---

(1) فان ديك: علم النص، ص 128.
(2) أحمد المتوكل: الجملة المركبة في اللغة العربية، ص 25.

وفيما يلي بعض التفصيل لهذه الموضوعات الخمسة:

1- أفعال الكلام: Les actes de langage

نشأت فكرة (أفعال الكلام) أو (أفعال اللغة)[1] من أهمّ مبدإ في الفلسفة اللغوية الحديثة -مجال نشأة التداولية وتطورها-، وهو: أنّ «الاستعمال اللّغوي ليس إبراز منطوق لغوي فقط، بل إنجاز حدث اجتماعي معيّن أيضا في الوقت نفسه»[2].

وذلك بعدما كانت الفلسفة الوضعية المنطقية تشترط مقياسا وحيدا للحكم على دلالة جملة ما، وهو مقياس الصدق والكذب[3]. ممّا حصر العبارات اللّغوية في منوال واحد؛ هو العبارات الخبرية؛ كأن تصف واقعا ما. ويُحكَم على صدقها أو كذبها بمدى مطابقتها لذلك الواقع، نحو(الجوّ جميل: صادقة في حال واحدة هي جمال الجوّ

---

(1) يرد أحيانا هذان المصطلحان بعَدِّهما مترادفين، ترجمة لـ: Les actes de langage (بالفرنسية) المأخوذة من الإنجليزية (speech acts) وبالنظر إلى مدلول فكرة أفعال الكلام، والتي هي في جوهرها تمييز لأفعال اللغة كما يقصدها المرسل، وبقيمتها الإبلاغية، فالأحسن في ترجمتها القول: أفعال اللسان، لأنّها متعلقة باللسان. ينظر: جون سورل: من سوسير إلى فلسفة اللغة (مقال) إشراف ومراجعة مطاع الصفدي، مجلة العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي بيروت، لبنان، العددان 13-14، ربيع 1991، ص 95.
وإذا سمحت المفاضلة بين (أفعال الكلام) و(أفعال اللغة)، فإنّ الأوّل قد يبدو أكثر ارتباطا بالشفوي، والثاني بالكتابي؛ وذكروا أيضا فعل التواصل الذي يجمع فعل الكلام بمدلوله السابق، بمحيطه الذي يسجل فيه بين المتخاطبين، يُنظر:
J.P.Robert: Dictionnaire pratique de didactique du F.L.E, P06.
(2) فان ديك، علم النص، ص 18.
(3) ينظر أحمد المتوكل: اللسانيات والوظيفية، ص 18. ومحمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 42.

واقعا، وكاذبة في غير ذلك). وجوهر الخبر عند هؤلاء الفلاسفة أنّه لا يُقبل إلاّ إذا كان خاضعا للتمحيص والتجريب. وأنّ الوظيفة الأساسية للغة هي وصف حالات العالم وإثباتها[1].

ومن الذين تصدّوْا لهذه الفكرة (أوستين) من خلال محاضراته بجامعة (هارفارد) في 1955؛ حيث نبّه إلى أنّ دلالة الجملة في اللّغة العادية ليست بالضرورة إخبارا[2]، وهي ليست مقيّدة دائما بأن تحيل على واقع فتحتمل الصدق أو الكذب. وأن القصد من الكلام هو تبادل المعلومات، مع القيام بأفعال تضبطها قواعد التواصل في الوقت ذاته ممّا ينتُج عنه تغيير في وضع المتلقي، وتأثير في مواقعه.[3]

وبناء على ذلك فقد يقتصر هذا القياس على تقييم الجمل في علم الدلالة. أمّا في الدرس التداولي، وفق هذه الفكرة، فإنّ الجمل تقاس بمدى الإخفاق أو التوفيق.[4]

وأنّه أيضا، إلى جانب النّوع السابق (العبارات الخبرية أو الوصفية) الذي يقوم على وصف الحدث وتعيينه مقارنة بما يحيل إليه، ويمكن وصفه بالصدق أو الكذب. يمكن أن نصنف نوعا آخر، هو (العبارات الإنجازية أو الأدائية)، وهي «التي تحض على فعل أو تنهى عنه،... أو التي ترد أوصافا لأحداث. وميزَتُها هو أن

(1) D.maingueneau: pragmatique pour le discours littéraire , p05.
(2) Austin: quand dire c'est faire , p18 introduction.
(3) المرجع نفسه: ص13-14.
(4) ينظر: ڤان ديك: علم النص، ص118.

تلفُّظَها إنّما ينجز الحدث الذي تصفه»[1].

ومن خصائص هذه العبارات أنّها جمل لا تصف واقعا خارجيا، ولا تعيّنه، ولا تحيل إليه، مع أنّها جمل خبرية، نحو:

1- ألتزم بالحضور.
2- أعلن عن افتتاح الجلسة.
3- أعدك بالزيارة، غدا إن شاء الله.
4- سأعيد لك مالك، الشهرَ القادم بحول الله.

فهذه الجمل ونحوها، لا يمكن وصفها بالصدق والكذب، وهي لا تعكس واقعا موصوفا، بقدر ما هي أفعال منجزة من المتلقي أو المتكلم على حد سواء. ومن خصائصها أيضا، أنّها جمل محكومة بالتلفظ بها؛ حيث إنّ نطقها سبب في إنجاز الأفعال المبنية عليها:

ففي (1) وعد، وفي (2) أمر بمباشرة أشغال الجلسة. وفي (3) وعد وطلب، وكذلك في (4). ممّا يغيّر في سلوك متلقي هذه الجمل بتوفر ظروف ذلك، وتنوع المتلقين، بتنوع الأخبار وأغراضها. وهي جمل شبيهة بالجمل المنطوية على موجّهات (أمر، استفهام...)[2]. إلى آخر أمثلة العبارات المشروطة بالوضع الاجتماعي العام للمتخاطبين، وطبيعة مقاصد المتكلم من إسعاد السامع أو الإساءة إليه، أو إزعاجه،

(1) سورل: من سوسير إلى فلسفة اللغة (مقال)، مجلة العرب والفكر العالمي، ع13-14، ص95.
(2) ينظر: جان سرفوني: الملفوظية، ص 17-18.

أو تهديده، أو وعده... كلّ ذلك يبقى مرتبطا بنيّة المتكلم وقصده.[1]
ومن أمثلة ذلك أيضا:

1- أن يقول رجل مسلم لامرأته: أنت طالق.
2- أن يكتب رجل مسلم: أوصي بنصف ما أملك لدار العجزة.
3- أن يقول وليّ امرأة، وفي ظروف معروفة، لأحد: زوّجتُك فلانة.
4- أن تقول الأم فور الولادة: سميتُها (هداية).

فبتوفّر القصد والنيّة؛ حيث يفرض المتكلم نفسه في كلّ من هذه الجمل، مقتنعا بـها يلفظه، ويضع مخاطبَه في موقع لا يمكنه الرفض والإنكار، إذا كان حسن النيّة[2]؛ حيث يبدي اهتماما بالحدث، كأنّه يتمناه في (3) أو يصدقه[3] في (1) و(2) مثلا، أو ينبني عنه عمل ما في (4)، وكذلك في (1)، و(2) و(3).

بتوفّر ذلك، تنبني عن هذه الجمل أفعال وتغيّرات في المواقف والسلوك. ومعناه أنّ المتكلم ليس محتّما عليه أن يجعل أمرَه في صيغة أمر، والخبر في صيغة الخبر، والوعد في صيغة الوعد. وبالمقابل ليس ضروريا أن يتلقّى السامع هذا الخطاب النسقي، بقدر ما يكون ملزما بتأويل الدلالات؛ فقد يجد بعض أنواع الطلب في صيغة الخبر؛ كأن يدخل الأستاذ حجرة الدرس، قائلا: الجوّ خانق. فينهض أحدهم لفتح النافذة، دون أن يُطلب منه ذلك.

(1) سورل: من سوسير إلى فلسفة اللغة، ص 61.
(2) ينظر: جان سرفوني: الملفوظية، ص 17-18
(3) ينظر: فان ديك: علم النص، ص 118.

وقد يجد طلبا متضمّنا في الطلب؛ نحو سؤال أحدهم لآخر في الشارع: هل عندك ساعة؟ وهو لا يريد معرفة أنّه يملك ساعة أم لا، بقدر ما يودّ معرفة الزمن، وعليه أن يفهم ذلك سريعا. أو أن تخاطب ولدك، وأنتما على وشك الخروج من البيت: ألم ترتدِ ملابسك بعدُ؟ فهو ليس سؤالا بقدر ما هو تأنيب واستعجال.

ولذلك ميّز (سورل) بين ثلاثة مستويات في أيّ نشاط اجتماعي[1]:

-مستوى **اللسان** بعدّه اتفاقات اجتماعية تحملها العبارة دون التلفظ بها. (اللسان بالمفهوم السوسيري).

-مفهوم **الحوافز الفردية** (الكلام بالمفهوم السوسيري) التي تمنح للعبارة دلالة ما عند التلفظ بها.

- مستوى **الاشتراطات الاجتماعية الواسعة**، وهو مستوى معقّد، يشرح سبب اختيار هذه الدلالة دون غيرها.

وخلاصة هذه الأمثلة، أنّه ينبغي على المشاركين في الخطاب أن يدركوا العلاقة بين شكل الجملة ووظيفتها، وأنّ هذه الأفعال اللّغوية تكتسيها إضافات اجتماعية لها قواعدها ومعاييرها. ولا يمكن فهمها خارج هذه الشروط التي تحكم إن كانت الأمثلة السابقة ناجحة أو مخفقة، لا صادقة ولا كاذبة؛ قياسا إلى أنّ اللّغة بهذا المفهوم لا تتجاوز

(1) ينظر: سورل: من سوسير إلى فلسفة اللغة، ص 61.

كونها وسيلة تعبير إلى كونها نشاطا اجتماعيا تفاعليا.

وتصبح وفق هذا المفهوم أيضا بنية اللّغة لا تختلف عن بنية الفكر، ووظيفتها تتجاوز كونها وسيلة تواصل إلى وسيلة تأثير في العالم والسلوك. ويصير الكلام ذا قوّة بلاغية كامنة فيه، تظهر حال النّطق به، وقوّة أخرى تأثيرية فعليّة، على مستوى المتلقي، تظهر من خلال الآثار والنتائج المترتبة(1).

وبذلك فإنّ تحديد دلالة جملة ما -اعتدادا بهذا المفهوم- لا يمكن، إذا استمر فصل قيمتها الوصفية عن قيمتها الملفوظية التي تقرّها(2).

وبكلمة: لقد قدّمت فكرة أفعال الكلام دراسة نسقية لعلاقة العلامات عموما بمستعمليها ومؤوّليها(3). وشرحت ما يقوم به التأويل في الخطاب. وللإشارة، فإنّ الاحتفاء بها لم يكن لدى اللسانيين وحدهم الذين وجدوا فيها مجالا جيّدا لحلّ المشكلات التركيبية والدلالية ومشكلات تعليم اللّغات، بل احتفى بها أيضا علماءُ النّفس لأنّها وسيلة هامّة لاكتساب اللّغة، ونقّادُ الأدب لفهم ما تتحمّله النّصوص من فروق تعبيرية، والفلاسفةُ لأنّها مجال خصب لشرح علاقة اللّغة بالعالم.

(1) Austin: quand dire c'est faire, p13.14, introduction.

(2) ينظر: جان سرفوني: الملفوظية، ص 18.

(3) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 60.

أ- فكرة أفعال الكلام عند (أوستين):

اقترح (أوستين) قسما ثانيا من العبارات إلى جانب (العبارات الوصفية) هو (العبارات الإنجازية)(1) التي لا يحكمها مقياس الصدق والكذب، ويتزامن النّطق بها مع تحقّق مدلولها. كما أنّ لهذه العبارات الإنجازية شروطا أوضحها الدارسون، ولا تتحقق إنجازيتها إلاّ بها، هي(2):

- أن يكون الفعل فيها منتميًا إلى مجموعة الأفعال الإنجازية(3): (وعد، سأل، قال، حذر، أوعد...).

- أن يكون الفاعل هو نفسه المتكلم؛ أيّ أنّها تمثّل الفردية ممّن يقولها.

- أن يكون زمن دلالتها المضارع.

شروط -كما نرى- تجمع بين المستويين النحوي والمعجمي، وغياب شرط واحد كفيل بتحويلها إلى عبارة وهي وصفية. ويتميّز الفعل الإنجازي عن الوصفي (الإخباري) بكونه عاكسا للآثار

(1) الوصفية، الإخبارية، التقريرية، الإثباتية، مقابلة لـ: constatifs. والإنجازية، الأدائية، الإنشائية، مقابلة لـ: performatifs.

(2) نظر: أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 19. أو:
Austin: quand dire c'est faire, p50, 51.

(3) لأنّ فعلا من نوع (قاد سيارته، أو قطع الخشب) ليس فعلا كلاميا لأنني لست بحاجة إلى القول أو الكتابة لتنفيذ ما يتعلق بها.
ينظر: J.P.Rober t: dictionnaire pratique de didactique du F.L.E, P06.

التي ينجزها كلامنا، وهو فعل دقيق للغاية. ثمّ لاحظ (أوستين) بعد ذلك أنّه يمكن تقدير فعل، وفق الشروط المذكورة، في العبارات الوصفية، نحو: (أقول) الجوّ جميل، لتصير إنجازية هي الأخرى؛ وعليه فكلّ العبارات الملفوظة إنجازية على نوعين:

- **إنجازية (صريحة/ مباشرة)**، فعلها ظاهر (أمر، حضّ، دعاء، نهي) بصيغة الزمن الحاضر المنسوب إلى المتكلم.

- **إنجازية (ضمنية/ غير مباشرة)** فعلها غير ظاهر، نحو: الاجتهاد مفيد= (أقول) الاجتهاد مفيد= آمرك أن تجتهد. ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾[1]؛(أقول): احذروا...

وميّز فيها بين ثلاثة أنواع من الأفعال الكلامية[2]:

- **فعل قوليlocutoire**: يقابل التلفظ بالأصوات (فعل صوتي)، والتلفظ بالتراكيب (فعل تركيبي)، واستعمال التراكيب حسب دلالاتها (فعل دلالي).

- **فعل إنجازي (القول الفاعل) illocutoire**: يحصل بالتعبير عن قصد المتكلم من أدائه: يعِدُ، يخبر، يعجب، ينذر، ويشمل (الجانب التبليغي والجانب التطبيقي).

(1) سورة الحديد، الآية 20.
(2) Austin: quand dire c'est faire, p114,115; huitième conférence.

- **فعل تأثيري (استلزامي)perlocutoire**: يحصل حين يغيّر الفعل الإنجازي من حال المتلقي بالتأثير عليه، كأن (يرعبه، يجعله ينفعل..). ويتميّز كلّ فعل من هذه الأفعال بتوفره على قوّة إنجازية، وهي: «تفترض تزامنا تامّا بين موضوع الملفوظية، والمتلفظ»[1].

واستنادا إلى مفهوم القوّة الإنجازية ميّز أوستين بين خمسة أنواع للأفعال الكلامية[2]:

- **الأفعال الحكمية (الإقرارية)verdictifs**: حكم، وعد، وصف.

- **الأفعال التمرّسيةexersitifs**: إصدار قرار لصالح أو ضد...، أمر، قاد، طلب..

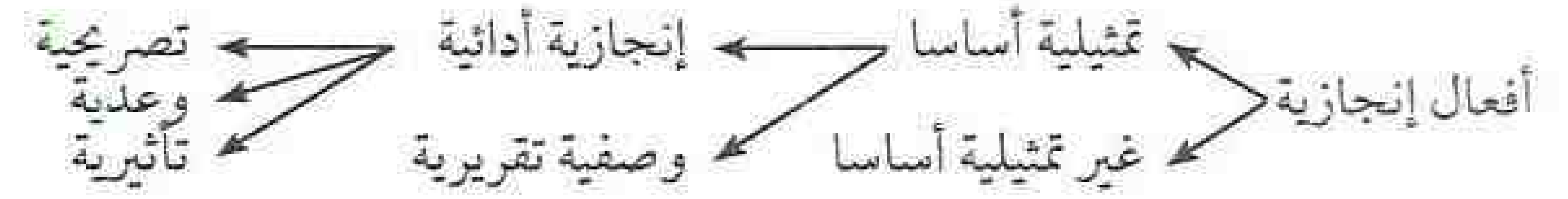
- **أفعال التكليف (الوعدية)comessifs**: تلزم المتكلم: وعد، تمنى، التزم بعقد، أقسم،..

- **الأفعال العرضية (التعبيرية)expositifs**: عرض مفاهيم منفصلة، (أكد، أنكر، أجاب، وهب..).

- **أفعال السلوكات (الإخباريات)comportementaux**: ردود أفعال، تعبيرات تجاه السلوك: اعتذر، هنّأ، حيّى، رحّب..

(1) D. maingueneau: pragmatique pour le discours littéraire, p06.
(2) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص.62 ومصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ص48.

وتتضح أشكال الفعل الإنجازي خصوصا في الترسيمة التالية[1]:



ب- أفعال الكلام عند (سورل):

هو أوّل من أوضح فكرة (أوستين) السابقة، وشرحها أكثر بتقديمه شروط إنجاز كلّ فعل، إلى جانب بيانه شروط تحوّل فعل من حال إلى حال أخرى، وآليات ذلك، وتوضيح خطوات استنتاج الفعل المقصود[2]. فقول من في المكتب: «تركتَ الباب مفتوحا» لمن يدخل عليه، يخضع إلى جملة خطوات لإدراك الفعل المقصود إنجازه، منها:

- إنّ الضجيج في الرواق، ولا ينبغي ترك الباب مفتوحا ⟵ فهو يأمرني بإغلاقه.

- المكتب مكيف، ولا ينبغي ترك الباب مفتوحا ⟵ فهو يطلب منّي (بشكل ما) إغلاقه.

- من الأدب أن تغلق الباب كما وجدته مغلقا حال دخولك ⟵ فهو يعاتبني على سوء سلوكي.

(1) ينظر: D. maingueneau : pragmatique pour le discours littéraire, p10.
(2) ينظر: فرنسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 66، 68.

أو ما نجده في إجابة أستاذ تخصص ما في الجامعة، لمن يسأل عن مدى استعداد ابنه الطالب لدراسة ذلك التخصص، بقوله: «إنّ الطالب المذكور لاعب كرة ممتاز».. فيدرك السائل مضمون الإجابة بأنّ ابنه غير موفق في هذا التخصص، كما يجد توجيها آخر، وهو الأفضل أن يشتغل بالكرة.

وممّا قدّمه سورل أيضا أنّه أعاد تقسيم الأفعال الكلامية، وميّز بين أربعة أقسام[1]:

- فعل التلفّظ (الصوتي والتركيبي).
- الفعل القضوي (الإحالي والجملي).
- الفعل الإنجازي (على نحو ما فعل أوستين).
- الفعل التأثيري (على نحو ما فعل أوستين).

وسرعان ما أعاد اقتراح خمسة أصناف لها[2]:

- الأخبار assersifs (تبلغ خبرا، وهي تمثيل للواقع) وتسمّى أيضا: التأكيدات، الأفعال الحكمية.

- الأوامر directifs (تحمل المخاطب على فعل معيّن).

- الالتزامية commissifs (أفعال التعهد)، وهي أفعال التكليف عند أوستين؛ حين يلتزم المتكلم بفعل شيء معين.

(1) J.R.searle, les actes de langage, (éssai de philosophie du langage), collection savoire, lettres, hermann, Paris, nouveau tirage, 1996, p60.
(2) المرجع نفسه: ص62.

- التصريحات expressifs: وهي الأفعال التمرّسية عند أوستين، وتعبّر عن حالة، مع شروط صدقها.

- الإنجازيات déclarations(الإدلاءات): تكون حين التلفظ ذاته.

كما أنّه وضع اثني عشر مقياسا لنجاح الفعل الإنجازي، منها: غاية الفعل، توجيهه، حالته السيكولوجية[1]... وسمّاها شروط النّجاح. وهي تستند كثيرا إلى قوانين المحادثة لجرايس، المذكورة سابقا. ووسّع مفهوم الفعل الإنجازي ليتجاوز ارتباطه بالمتكلم إلى العرف الاجتماعي اللغوي، وجعل للقوة الإنجازية أدلة عليها: (تقديم، تأخير، نبر، تنغيم، علامات ترقيم...).

ج- أفعال الكلام بعد (أوستين) و(سورل):

تناول فكرةَ (أفعال الكلام) لسانيون عدّة بعد (أوستين) و(سورل)، وعرضوا الكثير من قضاياها، لاسيّما مفهوم الفعل الإنجازي وشروط قيامه، ومفهوم القوّة الإنجازية ووسائل ظهورها في البنية أو إخفاقها، ومن أولئك:

- **أوزوالد ديكرو**: ذكر شروط الإنجازية، بقوله: «تكون جملة ما إنجازية إذا أمكن بعض من ملفوظاتها أن يكون كذلك، ويكون

(1) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص63.

فعل ما إنجازيا إذا أمكنه صياغة الفعل المحوري لجملة إنجازية»[1].

وفي كتابه (القول واللاقول)Dire et ne pas dire حدّد نوعا من الأفعال سمّاه أفعال الرأي، وهي: «ما يتعلّق بالمتكلم، ويعلم به السامع يقينيات، مثل: فكر، علم، تيقن، أعتق، تخيّل، شكّ، جهل، تعلّم..»[2]، وهي مجموع أفعال الشك والرجحان واليقين في العربية، لكنّه يجعل استعمالها مشروطا بأمرين: **الأول** أن تسند إلى ضمير المتكلم في المضارع. **والثاني** أن ترتبط بمسائل خاصة تتعلق بافتراض حقيقتها وعدمه»[3].

ثمّ يميّز أفعال الرأي هذه، عن قسم آخر من الأفعال يسمّى أفعال الحِجاج «التي تختلف عنها في أنّها لا تمثل رأيا لشخص، ولكن تعني الافتراضات المسبقة للرأي، نحو: برهن، بيّن، فنّد»[4].

- **ديترو وريكاناتي**[5]: هما من الذين انتقدوا أوستين في بعض أقسام الأفعال، إلى جانب (بنفنست) و(سورل) وغيرهما. واقترحا أربعة أقسام فقط، هي:

(1) A. Cullioli (responsable) laboratoire de linguistique formelle (équipe de recherche associée au CNRS, collection ERA 642: Acte de langage et théorie de l'énonciation, département de recherches linguistiques (DRL), université paris VII, France, 1985, p36.

(2) Oswald ducrot: dire et ne pas dire (principes de sémantique linguistique) collection savoir: sciences, hermann, 3ème édi., paris, France, octobre, 1991, p266.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 269.

(4) المرجع السابق، ص 267.

(5) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 69-70.

- أفعال إنجازية.
- أفعال إدراكية.
- أفعال قوة الإنجاز.
- أفعال قوة الإدارك.

2- الملفوظية L´énonciation:

أشار إلى هذا المصطلح (شارل بالي) في كتابه «اللسانيات العامّة واللسانيات الفرنسية»[1]، كما تحدّث (أوستين) في كتابه المذكور سابقا عن دور الملفوظ الذي يقوم بوصف وضعيّة معيّنة، أو بتعيين حدث.

وتقوم فكرة الملفوظية أساسا على جهود (بنفنست) في شرح ثنائيّة سوسير (اللّغة والكلام)، التي عرفت احتجاجا من طرف اللسانيات الحديثة عموما؛ حيث انساق اللسانيون بداية من الستينيات إلى إعادة تأويل هذه الثنائية؛ مؤكدين بأنّه في الملفوظية لا يؤخذ كلّ شيء من الفرد[2]. وبيّن بنفنست أنّ ثمّة فرقا عميقا بين اللّغة بوصفها نظاما من الأدلّة، واللّغة بوصفها ممارسة يضطلع بها الفرد، وهذا المستوى الأخير هو أساس تحليل الخطاب في نظره خلافا لمذهب سوسير.

(1) ينظر: جان سرفوني: الملفوظية، ص 07.
(2) Dominique Maingueneau: l'énonciation en linguistique française, les bibliothèque de l'étudiant, nouvelle fondamentaux linguistiques, la édition, hachette livre, France, 1999, p09,10.

ويؤرخ لها الدارسون من نهاية الخمسينيات؛ حيث بدأ يتّسع مجالها انطلاقا من التأمّلات المنهجية لبنفنست وياكبسون[1]. ولأنّها تقوم على مفهوم الأداء الفردي للّغة دون عزله عن شروط التّفاعل الأخرى، فإنّها نشأت من التداولية، ومن علاقة المتكلّم باللّغة[2].

ولكن (منقونو) يميّز بين نشأتها وبين النّشأة التداولية، فيقول: «تهتمّ النّظريات الملفوظية التي هي أساسا عمل اللسانيين الأوربيين، بشكل خاص، بطرق الخطابات المؤدّاة وكيفيّات توصيلها(...) بينما التّداولية، فقد تطوّرت أساسا في المجال الأنجلوسكسوني حول إشكالية أفعال الكلام»[3].

فهي في نظره تيّار مواز للتداولية، وشهدت تطوّرا أكبر في السبعينيات؛ حيث عرفت دراسات كثيفة، ممّا جعل حقلها في اللسانيات الحديثة مستقلا، يتّضح في أعمال أتباع بنفنست وخلفه[4].

وممّا ورد في تعريفاتها التمييز بين تعريف فعل الملفوظ l'énoncé، والملفوظية l'ènonciation، فالملفوظ هو «الوحدات اللسانية الحاملة لمعلومات، ليس على مستوى مرجع الخطاب،

(1) ينظر: D. maingueneau: l'énonciation en linguistique française, p07.
(2) ينظر: Josette rey-debove: lexique sémiotique, PUF, en édi. 1979, p57, 58.
(3) ينظر: D. maingueneau: l'énonciation en linguistique française, p07, 08.
(4) ينظر: J.M. Adam: linguistique textuelle, des genres de discours aux textes, édit nathan, paris, France, 1999, p100.

بل على مستوى لافظه»[1]، أو هو «الفعل المميّز للصوت المنتج»[2] و«يكون -على الأقلّ- جملة(...) ويمكن أن يحمل آثار التلفظ من خلال بروز التّصحيحات والتّصويبات»[3]. فهو في عمومه، من خلال ما ذُكر، ما تلفّظ به المتكلم، وحافظ على حضور لافظه من خلال وحدات لسانية معيّنة، تشهد أنّ هذا الملفوظ لهذا اللافظ.

والملفوظية هي عملية إنتاج الملفوظ، ويكتسي تعريفَها الطابعُ العملي؛ حيث تقابل التوظيف الفعلي للّغة، وتشكّلها مجموعُ العوامل والأفعال التي تسهل إنتاج الملفوظ، بما في ذلك التواصل ذاته، وهو حالة خاصة من حالاتها[4].

فمفهومها يقوم -إذاً-، بالنّظر في الاستخدام الفردي للّغة[5]. ومن أوجز ما عُرّفت به: «هي فعل إنتاج ملفوظ لساني»[6] أو «تفعيل الخبرة الذاتية Actualisation d'une expèrience essentielle[7]. وتمثّل ثلاثة خصائص أساسية في نظره، هي[8]:

(1) Catherine kerbrat: orecchioni: la connotation, presses universitaires de Lyon, thèse de doctorat d'état, Lyon, France, 1977, (pub), p104.
(2) D. maingueneau: les termes clés de l'analyse du discours, p36
(3) J.rey-debove: lexique sémiotique, p57, 58
(4) ينظر: -جان سرفوني، الملفوظية، ص07.
و. J.rey-debove: lexique sémiotique, p52
و. D. maingueneau: l'énonciation en linguistique française, p09, 10
(5) D. maingueneau: l'énonciation en linguistique française, p07
D. maingueneau: les termes clés de l'analyse du discours, p36
(6) ينظر: Jean Caune: esthétique de la communication, p97, 96
(7) المرجع نفسه، ص96.
(8) ينظر: المرجع نفسه، ص96.

- تؤدي الخبرة الإنسانية في استخدام اللّغة، من خلال بروز المتكلم (أنا)، وهي بذلك تسمح بمرور اللّغة من الحالة الافتراضية إلى ما يتطلبه الموضوع.

- تكون وفق ما يريده المتكلّم.

- نتيجتها أنّ الخطاب يسمح بوصف العالم وتقرير الحاجات المرجعية.

3- الحجاج Argumentation:

هو مجال غني من مجالات التداولية يشترك مع العديد من العلوم الأخرى[1]. يعدّ ضمن الحقل التداولي، لكنّه انبثق من حقل المنطق والبلاغة الفلسفية[2]. يرتبط مفهومه بالفعل، وهو بحث من أجل ترجيح خيار من بين خيارات قائمة وممكنة، بهدف دفع فاعلين معينين في مقام خاص إلى القيام بأعمال إزاء الوضع الذي كان قائما[3]. فهو -كما يبدو- يقوم في مفهومه على صناعة الجدل والخطابة. بل إنّ من الدارسين حديثا من عدّه خطابة جديدة، لا هو بالجدل ولا هو بالخطابة[4].

(1) ينظر: D. Maingueneau: l'analyse du discours, p228.
(2) ينظر: محمد سالم ولد محمد الأمين، مفهوم الحجاج عند (بيرلمان) وتطوره في البلاغة المعاصرة (مقال) مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، مجـ28، ع يناير-مارس 2000، ص58.
(3) المرجع نفسه، ص 57.
(4) ينظر: عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب، منوبة، سلسلة: لسانيات، مج 13، تونس، 2001، جـ1، ص 3.

وفي تعريفه «يمكن أن يُفهم بما هو مركّب منه (حجة/ Argument)، ويمكن أيضا أن يُعرّف معجميا بأنّه معالجة المشكلات الكلامية، ممّا يتطلب مواجهة حِجاجية»[1].

وبتعريف مختصر، هو: «طريقة عرض الحجج وتقديمها»[2]، أمّا الحجّة تحديدا، فقد عُرّفت في معجم اللسانيات لجورج مونان، بقوله: «هي العناصر غير اللسانية المشاركة في التعبير، والتي لها علاقة مع محلّ الجملة الذي هو النّواة»[3]. وتلخص مباحث الحجاج حديثا في الأعمال التالية:

أ-الحجاج عند (بيرلمان) و(تتيكا):

لقد أسهمت بحوثهما في كشف جوانب عميقة من البلاغة، بوصفها تأملا في اللّغة والفكر لا سيّما من خلال كتاب (شايم برلمان) في 1958، بعنوان (البلاغة الجديدة)[4]، وكتاب آخر ألّفه بالاشتراك مع (تيتيكا) بعنوان (دراسة الحجاج)[5] الذي درسا فيه التقنيات التي من شأنها أن تؤدي بالأذهان إلى التسليم بالموضوعات المعروضة عليها، أو أن تزيد في درجة ذلك التسليم[6].

(1) Georges vignaux: l'argumentation (essai d'une logique diseursive), librairie droz, Genève, paris, France, 1976, p02.
(2) المرجع نفسه، ص 2.
(3) Georges Mounin: dictionnaire de la linguistique, p40
(4) La nouvelle rhétorique
(5) Traité de l'argumentation
(6) Perlman et Tyteca: traité de l'argumentation, p05

والحجاج في نظرهما يتجاوز النّظر فيما هو حقيقي مثبت محدّد، إلى تناول حقائق متعدّدة ومتدرجة، فمبْعثه -إذاً- هو الاختلاف، وشرطه أن يقوم على موضوعيّة الحوار؛ حيث يقف فيه الآخر المحاجج موقف الشريك المتعاون، لا موقف الخصم العنيد، من أجل تَحقيق غاية، وهي: استمالة المتلقي لما يعرض عليه، وأن يجعل العقول تذعن لما يطرح عليها، وأن يزيد في درجة إذعانها باعتماد وسائل التأثير في عواطفه وخيالاته وإقناعه[1].

وذكرا أيضا أنّه على ضربين[2]:

- **الأول**: تمثله البلاغة البرهانية؛ حيث يقوم على البرهنة والاستدلال، ويتتبع الجانب الاستدلالي في المحاجّة، يعتمد على العقل، وهو خاص بالفيلسوف، جمهوره ضيّق، وغايته بيان الحق.

- **الثاني**: حجاج أوسع من السابق، يهتمّ بدراسة التقنيات البيانية التي تسمح بإذعان المتلقي، وغرضه دغدغة العواطف والإثارة والأهواء، استنفارا للسامعين.

ويعتمد مبحث الحجاج حديثا على ما ذكر من أعمالهما، وعلى أعمال الآخرين، نحو: (تولمين) و(ديكرو) و(أنسكومبر)[3]...

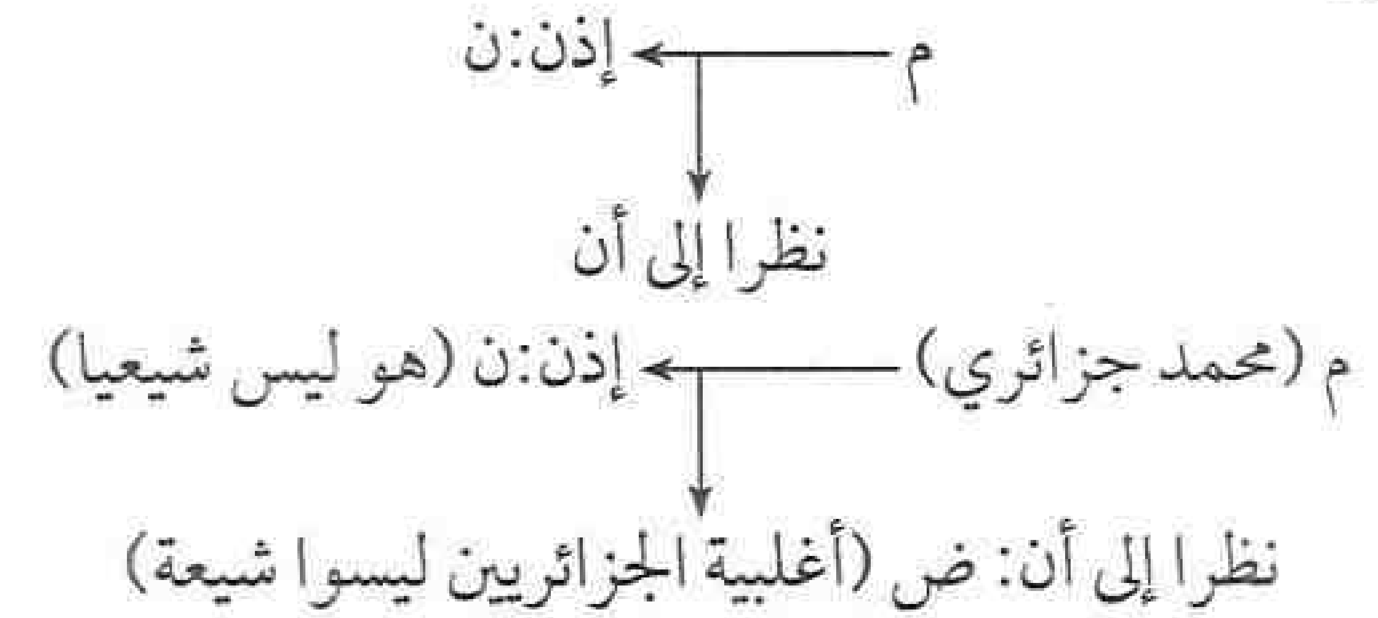
(1) Perlman et Tyteca: traité de l'argumentation, p59
(2) Perlman et Tyteca: traité de l'argumentation, p01
نقلا عن: عبدالله صولة: الحجاج في القرآن، ص32.
(3) D. Maingueneau : aborder la linguistique, collection «lettre», dirigée par Jacques générent et Edmond Blanc, édi. Seuil, février 1996, p46,47.

ب- الحجاج عند (س-إ-تولمين):

اتّضح مفهومه للحجاج من خلال بحثه المقدّم في (1958) بعنوان

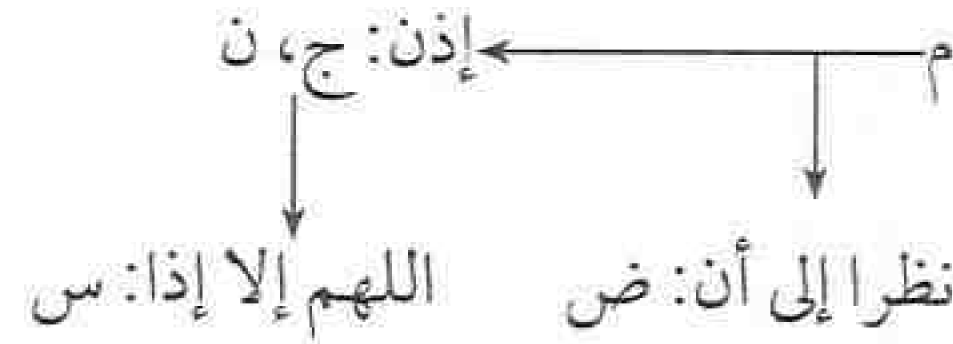
(the uses of argument) الذي يهدف إلى دراسة الأدوات الحجاجية في الاستخدام العادي للّغة، وعرَض ذلك بعدّة رسومات بيانية على ثلاث مراحل، ترجمها (عبد الله صولة) -مع بعض التصرف- على النحو[1]:

-الأول: يمثل حجاجا ذا ثلاثة أركان أساسية هي: المعطى أو المصرّح به، (م)، والنتيجة (ن) والضمان -يكون ضمنيا- (ض)، ويصاغ على النحو:



- الثاني: يمثل حجاجا أدق من السابق بإضافة الموجّه (ج)، والاستثناء (س) الذي يحمل عناصر رفض القضية:

(1) S.E. Toulmin: les usages de l'argumentation , p122 -128 et 137.



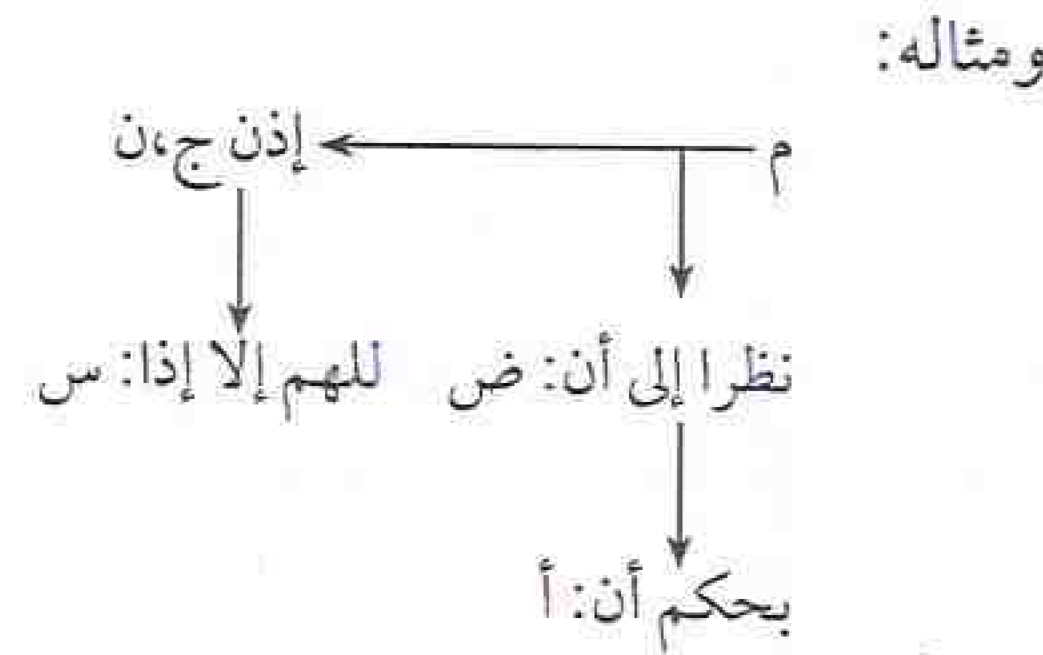
مثال:

م (محمد جزائري) ← إذن ج (من شبه المؤكد) ن (أنه ليس شيعيا)

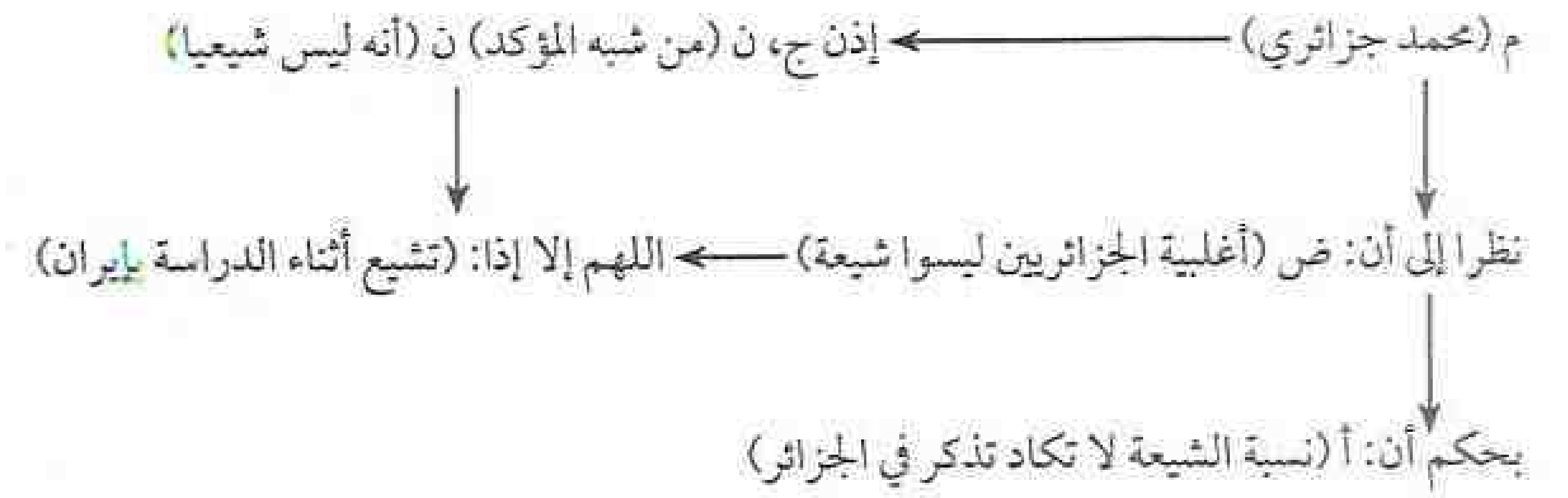
نظرا إلى أن: ض (أغلبية الجزائريين ليسوا شيعة) اللّهم إلاّ إذا س: (تشيّع أثناء دراسته في إيران)

-الثالث: يمثل حجاجا أكثر دقة، باضافة عنصر الأساس (أ) الذي يبني عليه الضمان (ض)، فيكون على النحو:

ومثاله:



و مثاله:



ج-: الحجاج عند (ديكرو) و(أنسكومبر):

عرَضا مفهوم الحجاج وآلياته من خلال كتابهما (l'argumentation dans la langue) في 1983، وهو يختلف عن المفهومات السابقة، لأنّه حجاج لساني (لغويّ) بحت[1]. وقد حصراه في اللّغة ودراستها، دون الاهتمام بما هو خارجها؛ فـ«يكون بتقديم المتكلم قولا (ق1) يفضي إلى التسليم بقول آخر (ق2) (...) فهو إنجاز لعمليتين، هما: عمل صريح بالحجّة من ناحية، وعمل بالاستنتاج من ناحية أخرى، سواء أكانت النتيجة مصرّحا بها أم مفهومة من (ق1)»[2].

وقدّم ديكرو إلى جانب ذلك تحليلا سمّاه (آلية المعنى)[3]، بيّن من خلاله أنّ الجملة في اللّغة تُدرس بالمكوّن اللّغوي (اللساني) الذي يخصّها بالدلالة، ثمّ تعالج هذه الدلالة بالمكوّن البلاغي الذي يخصّها بمعنى؛ هو معنى الملفوظ.

ويقوم المكوّن البلاغي بدورين: **الأوّل** أن يعطي مخرجا أوليّا تمهيديا للمعنى، والثاني أن يقابل هذا المعنى الأوّلي بجديد السياق الملفوظي، ممّا يفرض معرفة قوانين الخطاب الذي ذكرت سابقا.

(1) ينظر: D.Maingueneau: aborder la linguistique, p47
(2) J.C. Anscombre et O. Ducrot: l'argumentation dans la langue, p08
(3) ينظر: R. Eluerd: la pragmatique linguistique, p184 -185.

4- التفاعل والسياق L'interaction et contexte:

يعدّ موضوع التفاعل من أهمّ معارف الفلسفة اللّغوية الحديثة التـي نشـأت في كنفها التداوليـة، وهو مرتبط بفكـرة أفعال الكلام؛ حيث ميّز فلاسـفة اللّغة بين مصطلحـي: الحدث والعمل، فالحدث له تصوّر فلسـفي محض يشمل مفهوم تغيير الشيء من حال إلى حال أخـرى في زمـن معـيّن. والعمل تغيرات جسـمية مرئيـة، خارجية، مدرَكة، ويمكن التحكم فيها؛ فمجال مفهومه مادّي عملي، بخلاف الحدث ذي المجال الفلسفي.

ويرتبط مفهوم الفعل بهذين المصطلحين؛ ومجاله لغوي محض؛ لأنّنـا حين نفعل شـيئا نـدرك أنّه يوجـد تغيّر في الجسـم أو في غيره. فـإن اقترن هـذا الفعل بقصـد؛ أي نية الإنجـاز، كان حدثا (الحدث الكلامـي مثـلا)، وإن لم يقـترن كان عمـلا (نبض القلـب، ما يفعله النّائم...)[1].

ويبـني فلاسـفة اللّغة على ذلـك أنّ الحدث الذي يمثل سـلوك الإنسان عن غيره هو التفاعل الذي يُعرّف بأنّه «سلسلة من الأحداث يكون فيها عدّة أشـخاص هم المعنيون بوصفهم فاعلين»[2]. ويكون حينها الغرض من استعمال اللّغة هو إنجاز أحداث اجتماعية، وتحقيق التفاعل، بما يحققه هذا الاستعمال من تأثير متبادل بين مرسل ومتلق،

(1) يراجع في ذلك: فان ديك، علم النّص، ص 120 وما يليها.
(2) المرجع نفسه، ص 128.

بالأدلّة اللّغوية، في شروط سياقية ومقامية محدّدة.

ولقد تطوّر بحث التفاعل في بدايته مع اللسانيين الاجتماعيين، نحو (فيرث)، (مالينوفسـكي)، (هايمـز)،...؛ حيث انتقد بعضهم اللسـانيات التوليديـة التّحويليـة لأنّهـا عكفـت عـلى دراسـة اللّغة المنوال، بعيدا عن اللّغة الاجتماعية، وحدّدوا الهدف من هذا الاتجاه، في دراسـة اللّغة في محيطهـا الاجتماعي، وتحليل مـا ينتجه المتكلمون في مـكان وزمـان محدّدين، وبطريقـة معيّنة، ولأغـراض معروفة... وبذلـك يكون الـكلام المتصل هو وحدة التحليـل لديهم لا الجملة، كما عند تشومسـكي[1]. ثمّ تطوّرت بحوثه أكثر مع أعمال (أوسـتين) و(سورل) وغيرهما، الذين ربطوا دراسة اللّغة بمفهوم التواصل.

ويتجـاوز مفهومه الاسـتخدام العـادي للّغة، إلى اسـتخدامها الفنـي، فيكـون كلّ ملفوظ أو مكتـوب خاضعا لمبدأ مرسـل ومتلق ضمن المفهوم العام للتفاعل، أساسـه: «أن يقدر السـامع على تأويل الملفوظـات»[2]. بمحاولتـه إدراك الأبعـاد اللّغويـة في السـيرورة الاجتماعية[3].

وممّـا تتضمنـه بحـوث التّفاعـل، دراسـة القـدرة التواصليـة

(1) ينظر: نايف خرما وعلي حجاج: اللّغات الأجنبية؛ تعليمها وتعلمها، سلسلة عالم المعرفة، شهرية يصدرهـا المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، شـوال/ 1408 هـ -يونيو 1988، ص 40 وما يليها.
(2) D. Maingueneau: pragmatique pour le discours littéraire, p08, 09
(3) ينظر: بيار أشار: سوسيولوجيا اللّغة، ص23.

للمتخاطبين، وهـي مجمـوع القواعـد التـي تُمكّـن مسـتعمل اللّغة الطبيعية من إنتاج عبارات لغويّة سليمة وفهمها في مواقف تواصلية معيّنـة، قصد تحقيق أغـراض معيّنة[1]، معتمـدة في ذلك على قدرات الفرد النّحوية، وقدراته التداولية.

كـما أنّهم حدّدوا شروطا لفعل التّواصل، لخّصها بعضهم في[2]: تسلسـل الوحـدات اللّغوية داخل القول، السـياق اللّغـوي والمقام التواصلي، موقف كلّ من المتكلم والسامع من الخطاب.

وتعدّ دراسـة السـياق محلّ اهتمام القضايا التداولية جميعا، لأنّ تحليـل الجمـل يخضـع إلى السـياق، وكذلك تحليـل أفعـال الكلام، وقوانين الخطاب، ومسـائل الملفوظية، والقضايا الحجاجية وغيرها. وربـما يمكن القول بأنّ اهتمام الـدرس التداولي كلّه ينصبّ في بحث مدى ارتباط النّص بالسياق.

وممّـا عُرّف بـه أنّه «علامات شـكلية تكون في المحيط اللسـاني الفعـلي(...)»[3]. ويشـمل مدلول المحيط اللّسـاني: مسـتخدم اللّغة (المتكلم، السـامع)، الحدث الذي ينجزه، النّظام اللّغوي المستخدم، مواقـع مسـتخدمي اللّغـة، أنظمـة المعايـير الاجتماعيـة والعـادات والالتزامـات... إلى غيرهـا مـن العنـاصر التـي تحـدّد بنيـة المنطوق

(1) ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط1، 2003، ص 19.
(2) ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 256.
(3) G. Mounin: dictionnaire de la linguistique, p83

وتفسّره[1].

ولسـعة هذا المدلـول أحجمَ آخرون عن تحديـده، نحو قولهم: «السياق مفهوم مركزي يمتلك طابعه التداولي، ولكنّنا لا نعرف أين يبدأ وأين ينتهي»[2]، ولذلك تعدّدت أنواعه، فذكروا:

- السـياق الظرفي أو الفعلي: يشمل هوية المتخاطبين ومحيطهم زمانيا ومكانيا.

- السـياق التـداولي (الموقفـي): يتضمّـن الغايـات الممارسـة خطابيا.

- السياق الاقتضائي: يرتبط بحدس المتخاطبين.

- السـياق اللّغـوي (النّـص المسـاعد): هـو مجمـوع الكلمات المجاورة التي تحدّد مدلول الكلمة.

- السـياق غـير اللّغوي: هو مجموع الظـروف الاجتماعية التي تحدّد مدلول الخطابات.

إلى جانب السياق الثقافي، العاطفي،...وغيرها[3].

وأهمّ ما عرض له الدارسون في موضوع السياق (contexte) أنّهم ميّـزوا بينه وبين المقـام (situation)، دحضا للبسٍ شـائع عند

(1) ينظر: فان ديك: علم النّص، ص117-118.
(2) فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 48.
(3) للتوسـع يراجع: - المرجع نفسـه، ص48-49. و- جورج يول: معرفة اللّغة، ترجمة محمود فراج عبد الحافظ، نشر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، (د.ت)، ص136.

الكثيرين وهو أنّها بمدلول واحد. فعرّفوا المقام بقولهم: «إنّه مجموعة من العوامل التي يتعيّن على الفرد الاحتفال بها حتىّ يوفّق في إنجاز فعله اللّغوي»[1].

ومن عناصره: المشاركون في التبليغ، مكان التفاعل، القول، مقاصد المتكلمين... ويتلخص في مجموعة الشروط الاجتماعية والتاريخية والعوامل غير اللسانية التي يتحدّد بمقتضاها إنشاء عبارة أو عبارات في زمان ومكان ما[2]. فهو بهذا المفهوم يرتبط بشكل مباشر بالموضوع أو الفعل اللّغوي، أو الوضع العام المرتبط بالكلام، والذي إن غُيّبت عناصره، لا يكون كلام.

ويميّز جورج مونان صراحة بينهما في معجمه، فيقول: «وينبغي تمييز السياق الذي هو لساني، عن المقام الذي هو الخبرة غير اللسانية(...). في المقام، نشير إلى قلم على الطاولة، قائلين: أعطني إيّاه. ونكتب مقابل ذلك: أعطني القلم الذي على الطاولة؛ رادّين المقام الغائب إلى السياق اللساني»[3]. فعبارة (الذي على الطاولة) توضح السياق، وتغني عنها الإشارة باليد أو غيرها في المقام.

فالسياق -إذاً- ذو مفهوم لساني، أمّا المقام فوضعيّ غير

(1) الجيلالي دالاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص40.

(2) ينظر: Jean Dubois et autres: Dictionnaire de linguistique, larousse, paris, France, 1988, p120.

(3) G.Mounin:dictionnaire de la linguistique p, 83-84

لساني[1]، ولذلك إذا قلنا: سياق المقام (contexte de situation) أو سياق الموقف الاتصالي، فإنّ مدلوله لا يختلف عن مدلول السياق لسانيا[2] لأنّ في ذلك دمجا لما هو لساني بما هو غير لساني، ويعني: «المعطيات التي يشترك فيها المرسل والمتلقي حول المقام الثقافي والنفسي، والتجارب المشتركة بينهما، والمعارف الخاصة بكلّ منهما»[3].

والعلاقة بينهما علاقة تكامل؛ حيث يسمح المقام بإزالة الإبهام عن الجملة، ويغني المعلومات التي يعطيها لئلا تكون بحاجة إلى التعبير عنها باللّغة[4].

5- الوظائف التداولية Les fonctions pragmatiques :

من أهمّ ما تميّزَ به الدرس التّداولي تحديدُه لما يُعرف بالوظيفة التداولية للّغة؛ حيث تجاوز فكرة الوظيفة الوحيدة للّغة (التواصل) التي هيمنت زمنا طويلا، إلى تعدّد الوظائف، وأهمها أنّ اللّغة ذات وظيفة تأثيرية في السلوك الإنساني، وتنبني عليها تغيّرات في المواقف والآراء.

(1) وستتبين فرقا غير مختلف عن هذا، في التمييز بينهما معجميا في الدرس العربي، الفصل الموالي بحول الله.

(2) ينظر: Anne bonne et André joly: dictionnaire terminologique de la systématique du langage, l'harmattan, paris, France, 1996, p112.

(3) .jean Dubois : dictionnaire de linguistique, p 120

(4) ينظر: Christian baylon et Paul fable : la sémantique, p 135

والحق أنّ فكرة تعدّد وظائف اللّغة نشأت مبكرا، قبل نضج الدرس التّداولي، مع (رومان ياكبسون) في مخططه المعروف للتواصل، وتنوّعت مع دارسين آخرين، نحو (بوهلر) و(هاليداي)، وغيرهما.

والوظيفة -لسانيا- حسب معجم (ديبوا) هي: «الدور الذي تؤديه الوحدة اللسانية (...) في البنية التركيبية للملفوظ، ويعدّ كلّ عنصر من الجملة مشاركا في معناها العام...»(1).

وفي معجم (جورج مونان) «تقوم وجهة النّظر الوظيفية في تحليل لساني على وصف بنية لغة ما، والتي تُعرّف قبل كلّ شيء بأنّها وسيلة تواصل (...) وفي هذه الحال، كلّ الوحدات اللسانية والعلاقات المتبادلة بينها، تحلّل وتوصف اعتدادا بدورها (وظيفتها) في مؤسسة التواصل»(2).

ومن خلال هذين التعريفين يبدو أنّ تحديد الوظائف اللّغوية التي تكتنف البُنى اللسانية يقوم أساسا على فكرة التّواصل؛ ببيان قيمة العنصر أو دوره في الجملة، بعدّه واحدا من مكوّنات عناصر الإبلاغ العام، ولذلك عُدّت الدراسات الوظيفية نظريات خطاب لا نظريات جملة(3). لأنّها تهتمّ بهذا العنصر بوصفه معطىً ضمن سياق ومقام معروفين، ويكتسب قيمته منهما، ويؤدي دوره خلالهما. ولعلّ

(1) Jean Dubois et autre : dictionnaire de linguistique , p216.
(2) G.Mounin:p dictionnaire de la linguistique ,144 ,143
(3) ينظر: أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بينة الخطاب من الجملة إلى النص، ص 25.

أحسن من تناول قضايا الوظائف التداولية في اللّغة العربية، هو (أحمد المتوكل)، بما قدمه من تأليفات في الموضوع، يرجع في أغلبها إلى ما عرَضه (سيمون ديك) في نظرية النحو الوظيفي، وبحث مفاهيمها في اللّغة العربية أساسا.

ولقد ذكر أنّ التواصل بوجه عام، يقتضي ثلاث بُنى متضافرة، هي: البنية التداولية التي تحكمها طبيعة التواصل وشروط الأداء، ثمّ البنية المكوّنية وتحدّدها العلاقات القائمة بين الوحدات اللسانية للبنية. وتليها أخيرا البنية الدلالية التي يحدّدها مستوى تشكيل معنى الملفوظ سياقا ومقاما(1).

وتعرض كلّ من هذه البُنى بشكل خاص وظائفَها المنوطة بها، حيث تختصّ البنية التداولية ببيان علاقة التخابر بين المتخاطبيْن في مقام ما، ويرتبط إسنادها بكمّ من المعلومات ونوعيتها التي يعتقد المتكلم توفرها عند المخاطب(2).

ومهمّة الوظائف التداولية أن تحدد وضعيّة مكوّنات الجملة، بالنّظر إلى البنية الإخبارية والمعلوماتية؛ في علاقة الجملة بالطبقات المقامية المحتمل أن تنجز فيها(3). فهي -إذاً- وظائف مرتبطة بالسياق والمقام، وبمدى إنجازيتها، في واقع التواصل.

(1) ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، ص 73.
(2) ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، ص109-110.
(3) ينظر: أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللّغة العربية، ص 25.

واستنادا إلى (سيمون ديك) جعلها المتوكل نوعين: داخلية وخارجية[1]. و«تتسم الوظائف التداولية الداخلية بكونها تسند إلى عناصر تنتمي إلى الجملة ذاتها»[2]، وتشمل وظيفتي المحور والبؤرة. أمّا الوظائف التداولية الخارجية فغير مرتبطة بعناصر الجملة؛ حيث تستند إلى مكونات خارجة عن الـحَمْل، وتشمل وظائف المبتدأ والذيل.

وبذلك فمجموع الوظائف التداولية حسب (س. ديك) أربع، ويضيف المتوكل وظيفة خامسة، هي وظيفة المنادى، فيقول: «ونقترح شخصيا أن تضاف إلى الوظيفتين التداوليتين الخارجيتين وظيفة المنادى التي نعتبرها واردة بالنسبة لنحو وظائفَ كافٍ لا لوصف اللّغة العربية فحسب، بل كذلك لوصف اللّغات الطبيعية بصفة عامّة...»[3].

وفيما يلي تعريف هذه الوظائف[4]:

أ- الوظيفتان الداخليتان:

أ-1-الوظيفة المحور: تستند إلى المكوّن الدال على ما يشكل

(1) ينظر مثلا:
-المرجع نفسه، ص 25.
-أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 109-110.
-أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية (كاملا).
(2) أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية، بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، ص 110.
(3) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 17.
(4) تراجع تعريفات هذه الوظائف في المرجع نفسه، كاملا.

المحدّث عنه (محطّ الحديث) داخل الجملة. والمحور هو الذات التي تشكل محطّ خطاب ما، أو الذات التي تشكل موضوع حمولة المعلومات الواردة في الخطاب، نحو/ متى رجع زيد؟ - رجع زيد البارحة: يشكل (زيد) محور الجملتين، وهو محطّ الحديث فيهما، ويؤدّي وظيفة المحور بمقتضى الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معيّنة (في الأولى محور الاستخبار، وفي الثانية محور الإخبار).

أ-2-الوظيفة البؤرة: تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهميّة أو الأكثر بروزا في الجملة. ولا تستند إلى الحمل ولا إلى أحد حدوده؛ نحو/ أغدًا ألقاك؟ (أم بعد غدٍ)، أو إنّما زيد مسافر (غير موجود). ويقترح لها المتوكل قسمين:

- **بؤرة الجديد:** ترتبط بالمكوّن الحامل للمعلومة المجهولة لدى المخاطب لا المعروفة. ولا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بينه وبين المتكلم.

- **بؤرة المقابلة:** ترتبط بالمكوّن الحامل للمعلومة التي هي محلّ شكّ أو إنكار من المخاطب.

ب- الوظائف الخارجية:

ب-1- الوظيفة المبتدأ: المبتدأ هو ما يحدد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه واردا، نحو، (زيد، أبوه مريض)، ومن

خصائصه أنّه يكون معرفة لدى كلّ من المخاطب والمتكلم، وأن تكون إحاليّته مرتبطة بالمقام؛ أي بالوضع التخابري بين المخاطبين، فجملة (الشجرة تساقطت أوراقها) غير محيلة، لأنّ الشجرة وإن كانت محلاّة بـ(الـ)، فهي لا تقدّم معرفة كاملة.

ب-2- الوظيفة الذيل: تُسند إلى المكون الدال على الذيل، وهو الحامل للمعلومة التي توضح معلومة داخل الجمل أو تعدّلها أو تصححها، مثل (أخوه مسافر، زيد ساءني زيد سلوكه، زارني خالد بل عمرو). ومن خصائصه أيضا الإحاليّة، وهي مفهوم تداولي مرتبط بالمقام وبالوضع التخابري القائم بين المتكلم والسامع بشكل خاص.

ب-3- الوظيفة المنادى: تُسند إلى المكوّن الدال على الكائن المنادى في مقام معيّن. وينبغي التمييز بين النداء بعدّه فعلا لغويا، شأنه شأن الإخبار أو الاستفهام أو الأمر، وبين المنادى بعدّه وظيفة؛ أي علاقة تُسند إلى أحد مكوّنات الجملة؛ فالوظيفة التّداولية مرتبطة بالمقام، على نحو ارتباط وظيفة المبتدأ أو الذيل...

7- علاقة التداولية بتخصصات أخرى:

1- علاقتها باللسانيات واللسانيات البنيوية:

حين الحديث عن العلاقة بين التداولية وبين اللسانيات؛ وتحديدا اللسانيات البنيوية التي اعتمدت مبادئ سوسير في دراسة اللّغة، يشترك الدارسون في قولهم أنّ التداولية تهتّم بالكلام الذي هو غير اللّسان، المبعَد من مجال دراسة علم اللسان في نظر سوسير، حسب قوله: «اللّغة تختلف عن الكلام في أنّها شيء يمكن دراسته بصورة مستقلة»[1]؛ أي أنّ اللسانيات البنيويّة تهتّم أساسا بدراسة نظام اللّغة، دون الاعتداد بنوايا المتكلم وسياق التلفظ[2]. وغيرها من القضايا التي تطوّر الدرس التداولي في كنفها، ممّا ساق آخرين إلى عدّ التداولية لسانيات كلام، مقابل لسانيات اللّغة التي أوضحها سوسير. مع أنّ مفهوم «لسانيات الكلام» قد يحصر حدود التداولية، ويقوّض كثيرا من امتداداتها التي مرّ عرضها في المباحث السابقة. فضلا عن أنّ الكلام ليس معزولا عن اللّغة إلاّ افتراضا؛ فاللّغة لا تتحقّق إلاّ في مستوى الكلام، وتبقى حاملة لأهمّ خصائص من يؤديها، مهما اجتهد في تجاوز ذلك. فالكلام -إذًا- مظهر من مظاهر تحقق اللّغة واقعا؛ ودراستُه هي دراسة الواقع الفعلي للّغة، والتّداخل واضح بينهما، ممّا يفرض الحاجة إلى دراسة متكاملة؛ أن

(1) ف.د. سوسير: علم اللغة العام، ص33.
(2) ينظر: G.siouffi et D.R. raemdonck : 100 fiches pour comprendre la linguistique, p50.

نعتدّ بنظام اللّغة دون إلغاء الخصائص الفردية والتمييزية التي تطبعه أثناء الأداء، ونكون بذلك أمام تأويل أوسَع للظاهرة اللّغوية، وهو هدف تطمح إليه لسانيات سوسير، وترجوه التداولية. لكن تمييزا دقيقا يطبع هذه الدراسة المتكاملة؛ فحين نهتمّ بدراسة نظام اللّغة، فإنّنا نكون أمام وصف النظام وشرح شروطه وقوانينه التي تمثل منظومة مشتركة بين النّاطقين بهذه اللّغة، وقد لا تختلف في ذلك الوصف ولا في نتائجه. ونحن بذلك أمام دراسة لسانية.

أمّا التداولية، فعُرِّفت حصرا في «دراسة استعمال اللّغة مقابل دراسة نظام اللّغة»[1]، واستعمال اللّغة له تأثيراته على التّواصل وعلى النّظام اللّغوي نفسه. وهذه التأثيرات هي أولى اهتمامات التّداولية.

ولقد أقرّ (فرانسوا لاترافارس) في كتابه (البراغماتية؛ تاريخ ونقد) بصعوبة التمييز بين اللسانيات والتداولية، وأوّل مظاهر تلك الصعوبة -في نظره- أنّ اللسانيات علم يشتمل على عدد كبير من النظريات والمذاهب المترابطة، بما في ذلك التداولية؛ فنظرية التركيب مثلا يمكن أن تعرف إلى جانب بعدها التركيبي، ببعدها التداولي، اعتدادا بمعطيات اللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية[2]. وكذلك بالنسبة إلى المجالات الأخرى.

(1) J. Moschler et anne reboule: dictionnaire encyclopédique de pragmatique, p17

(2) ينظر: F. latraverse: la pragmatique (histoire et critique), p161,162.

لكنّه سرعان ما يعترف بأنّ التداولية تتموقع خارج النّظرية اللسانية[1]، بناء على ما قدّمه (تشومسكي) في مفهوم (الكفاءة) و(الأداء)؛ حيث تمثّل الكفاءة الموضوع الأوّل للسانيات بدراسة (متكلم أو سامع) كامل، خيالي، تصوّري، ينتهيان إلى مجموعة لسانية مشتركة كليّا، تعرف لغتها كاملة، وحين تؤديها في الواقع لا تتأكّد باعتبارات غير مرتبطة بالموضوع، أو خارجة عن حدود النّظام المشترك.

أمّا الأداء فهو الاستخدام الفعلي للّغة في حالات واقعية ملموسة[2]، ويمكن تأكيد مقولاته باعتبارات غير واضحة في الظاهر من القول.

نصل أخيرا إلى إيضاح العلاقة بين ما هو (لساني) وما هو تداولي (براغماتي)، التي يعرضها معجم (جاك موشلر) و(آن ريبول)؛ حيث يبديان الحيرة السابقة نفسَها؛ «ماذا يعني براغماتي؟ لساني، فيلسوف، نفساني؟»[3] ومردّ تلك الحيرة -في نظرهما- إلى أنّ مجموع النّظريات اللسانية من البنيوية إلى التوليدية، أكّدت تقريبا أهميّة اللسانيات التي تنحصر في دراسة نظام اللّغة (صوتيا، صرفيا، نحويا ودلاليا). ومردّها أيضا أنّ اللسانيين أنفسهم لم يضعوا مجال التّداولية مقارنة

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 163.

(2) ينظر: المرجع، ص 163.

(3) J. Moschler et anne reboule: dictionnaire encyclopédique de pragmatique, p18

بالفروع الأخرى للسانيات، التي حددوها بشكل نهائي [الصوتيات تدرس النّظام الصوتي في اللّغة والقواعد، علم الصرف يهتمّ بأبنية الكلم، وعلم التركيب يدرس قواعد النّحو ومجموع شروط جمل اللّغة، وعلم الدلالة يهتّم ببنية المعاني وقواعد دلالة الجملة بناء على دلالة الألفاظ]، ويمكن تلخيص مهمّة اللسانيات في دراسة طرق التنظيم بين مجموع الأصوات ومجموع المعاني، بين الشكل وبين المعنى بتعبير أوجز[1].

ولكن البعد التداولي في دراسة اللّغة يتجاوز منوال (الشكل، المعنى) إلى مجالات أخرى لا يحكمها هذا المنوال، نحو الملفوظية والحجاج، ومظاهر الاستدلال في اللّغة، والتضمين، والاقتضاء، وغيرها... حيث تحكم هذه الموضوعاتِ حالاتٌ خاصة، ومقتضياتٌ تجعلها متجاوزة لوصف علاقة شكلِها بمعناها.

2- علاقتها بالنحو والنحو الوظيفي:

لقد سبق الحديث بأنّ النّحو الوظيفي يعدّ أهمّ رافد للدرس التداولي، إلى جانب الفلسفة والنظريات اللسانية الحديثة. بل إنّ من الدارسين من جعل (الوظيفية) في عموم معناها، تقابل (التداولية)[2]. من مبدأ أنّ خصائص بنيات اللّغات الطبيعية تتحدّد

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 19-20.
(2) ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص08.

من ظروف استعمالها. كما أنّ النحو الوظيفي المقترح من (سيمون ديك) في السبعينيات يجمع بين المقولات النّحوية المعروفة، وبين ما عرضته نظرية أفعال الكلام[1].

وإذا عُدّ تداول اللّغة مظهرا من مظاهرها إلى جانب المعجم والتراكيب، فإنّه يمكن القول إنّ النّحو الوظيفي، وهو يحدّد أهدافَه في تحقيق كفاية نفسية، كفاية تداولية وكفاية نمطية، يقدّم دعائم هامّة للتفسير التداولي للخطاب.

ويذهب (سيمون ديك) إلى أبعد من ذلك؛ حين يقترح أن يُدرج النحو الوظيفي ضمن نظرية تداولية وُسعى، أو نظرية لغوية شاملة، تجمع نظريات التواصل اللغوي المختلفة[2].

3- علاقتها بعلم الدلالة:

يمثل علم الدلالة فرعا من فروع علم اللسان الحديث، وبذلك فعلاقته لا تخرج عن علاقة التداولية باللسانيات المذكورة سابقا، ويرجع إفرادُها بهذا الحديث المستقل، إلى سببين:

الأوّل: كلّ من التداولية وعلم الدلالة، يبحث في دراسة المعنى في اللّغة؛ ومن الضروري بيان حدود الاهتمام بالمعنى في علم الدلالة، وحدود الاهتمام به في التداولية، مع أنّ هذه العلاقة يشوبها كثير من

(1) ينظر: المرجع السابق، ص09.
(2) ينظر: أحمد المتوكل: الوظيفة بين الكلية والنمطية، ص56.

الغموض؛ لذلك، فـ«إنّ التمييز بين السيمانتيكية والبراجماتية ينطوي على ظلال رمادية في التطبيق العملي حيال تحليل المعنى الذي تؤديه اللّغات»(1). وهما وإن اشتركا في الموضوع (دراسة المعنى)، فقد يختلفان في العناية ببعض مستوياته.

الثاني: من الدارسين من يعدّ التداولية امتدادا للدرس الدلالي، على نحو ما يذهب إليه (لاترافارس)(2).

ولم تتضح العلاقة بينهما إلاّ بعد انتشار محاضرات أوستين، التي كان أوّل ثمارها هذا التمييزُ بين مجاليهما(3).

وسيميّز هذا المبحث بينهما انطلاقا من فكرة (الكفاءة) و(الأداء)؛ حيث يصنف علماء اللّغة باتفاق، علم الدلالة ضمن القدرة (معرفة اللّغة)، أمّا التداولية فتصنّف ضمن الشق الثاني المتضمن للأداء، الإنجاز واستخدام اللّغة(4). فهي بناء على هذا، تقوم على التبعية لعلم الدلالة الذي يعرّف شروط المعنى وحقيقتها؛ وتهتّم التداولية بعد ذلك بدراسة هذه الشروط حين تربط المعنى بالاستخدام، وتحدّد ما يسمح بنجاح الملفوظ أو إخفاقه، وهذه أوّل نقطة تنفصل فيها التداولية عن علم الدلالة، لأنّ استخدام المعنى

(1) شاهر الحسن: علم الدلالة؛ السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، ص 159-160.
(2) F. latraverse: la pragmatique (histoire et critique), p 43.
(3) D. Maingueneau: pragmatique pour le discours littéraire, p05.
(4) ينظر: جون ليونز، اللّغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، مراجعة يوئيل عزيز، سلسلة المائة كتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد-العراق، ط1، 1987، ص 31-32.

مختلف عن المعنى(1)، نحو الجملة: في هذه الأرض حيّات سامّة؛ فالمعنى حقيقي (هذه الأرض بها حيّات حقيقية سامة). أمّا استخدامه فمختلف: قد يتجاوز مفهوم (حيّات سامة) الحقيقة إلى المجاز، وقد يتجاوز استخدام هذا المعنى أيضا من الإبلاغ (المعنى الحقيقي) إلى التحذير مثلا.

وهذا الانفصال لا يعني الاستقلال التامّ القائم على الاستغناء؛ لأنّ المقولات التداولية تبنى على المقولات الدلالية، وربما لذلك، حين عُرضت الفكرة التداولية ضمن الدرس اللّغوي عموما، عُرضت واحدا من مكوناته الثلاثة إلى جانب المكونين الدلالي والتركيبي.

كما أنّه لا يمكن أن نحصر علم الدلالة في دراسة المعنى بعيدا عن المقام، و«الأصح بأنّ السيمانتيكية تعالج معنى الجملة في إطار أدنى من الإشارة إلى المقام، بينما البراجماتية اللّغوية تتولّى المعنى ضمن إطار المقام المحدّد المعالم والمقاصد»(2).

وهنا يمكن أن يبدوَ حيّز للتداخل بينهما، وأنّ أحدهما يكمل الآخر؛ حيث تعنى الدلالة بتفسير الملفوظات وفق شروطها وقيودها النظامية، وتحدّد المعاني الحرفية لها، مع إشارة إلى أدنى مقاماتها، خدمةً للنّظام اللّغوي، لا لمقاصد المتكلمين. وتصف الكلمات ومعاني الجمل، كما تربطها بالصدق أو الكذب أحيانا؛ نحو المعنى الدلالي/

(1) ينظر: D. Maingueneau : pragmatique pour le discours littéraire, p04,05
(2) شاهر الحسن: علم الدلالة، السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، ص 160.

الحقيقي/ للمثال المذكورر سابقا (في هذه الأرض حيّات سامة).

وتُعنى التداولية بما وراء ذلك؛ فتربط مقاصد المتكلم أو الكاتب، بالبحث عن المقام المناسب، والشروط التي تضمن نجاح العبارة (في هذه الأرض حيّات سامة) في إبلاغ التحذير مثلا، أو الشروط التي تسمح بنجاحها، دون أن تهتّم بصدقها أو كذبها، بل بنجاحها أو إخفاقها. وتتجاوز الربط بين معاني الكلمات فيما بينها، إلى الربط بين النّص كاملا وسياق أدائه[1]؛ وتكون حينها بين نوعين من المعاني؛ معنى يُستقى من الجمل فيما بينها (مجال الدلالة)، ومعنى يُستقى من الوحدة الكلامية كاملة (مجال التداولية).

ويُلخص هذا التمييزَ بينهما مثالُ (جيل سيوفي) و(ريمدونك) في كتابهما، نصُّه أن نتصوّر دخول (أمين) إلى غرفة، تكون نافذتاها مفتوحتين، فيقول لـ(فاطمة): الجوّ ليس ساخنا هنا[2].

ولإجابة (أمين)، ينبغي على فاطمة تأويل الملفوظ المذكور. ولنفترض أنّها لسانية، ممّا يفرض عليها إنشاء إجابة تبعا لمقاربة دلالية أو مقاربة تداولية:

أ-الخطوة الدلالية: كيف يمكن أن تفهم الجملة المذكورة؟

(1) ينظر: فان ديك: علم النص، ص 116.

(2) ورد هذا المثال في: G. Siouffi et D.V. Reamdonck: 100 fiches pour comprendre la linguistique , p50 , 51.
وقد تصرّف البحث في نص المثال في بعض جوانبه وفي الاسمين (أمين) و(فاطمة)، بدل (Pierre) و(Marie).

تحكم عليها أولا صحيحة أم خاطئة، وترى على الأقل بأنّ درجة الحرارة غير مرتفعة إلى درجة الإحساس بها. إذا كانت هذه الفرضية صحيحة وشروطُها متوفرة، تكون العبارة قد أدت الحقيقة... وحينها تجيب: نعم، أنت محقّ. وهنا يستقر التحليل الدلالي؛ حيث توصف الحقيقة وشروط تحقق الملفوظ بجانب السياق، ممّا ينبني عليه أنّ الدلالة عموما تدرس مظاهر مشروطة حقيقةً للملفوظ (Vériconditionnel).

ب- الخطوة التداولية: قد تُفهم الجملة المذكورة فهما آخر، وتنبني عليه إجابة أخرى، لا علاقة لها ظاهريا بما عرضه (أمين)، وهي: أن تغلق واحدة -على الأقلّ- من النافذتين، بعد أن تفك رموز رسالة (أمين)، وتقارن معناها بالسياق؛ تقول: أمين لا يشعر بالحرارة، أصابه تيار هوائي حين دخل الغرفة، وتفترض أنّه يطلب منها -على الأقل- إغلاق نافذة.

فتكون أمام دلالة أخرى مختلفة عن معنى العبارة المشتركة، ويكون (أمين) قد أنجز فعل طلب، ويمثل نجاحا، لأنّ فاطمة فهمته.

وهنا يستقر التّحليل التداولي؛ في فك رموز رسالة المتكلم، من المحتوى المراد، حتّى لو كانت الرموز مشتركة، لأنّها قد تحتوي على اللامقول والضمني. واعتمادا على ما يزودها به السياق من فرضيات حول قصد المتكلم..

فالتداولية -عموما- تدرس مظاهر غير مشروطة حقيقةً للملفوظ (Les nons-véríconditionnel).

4- علاقتها باللسانيات النفسية:

إنّ إجابة (فاطمة) السابقة في الخطوة التداولية تعتمد كثيرا على جانب شخصيتها بعدِّها سامعا، وتستند إلى سرعة البديهة، وحدّة الانتباه، وقوّة الذاكرة الشخصية، والذكاء، وبعض جوانب الطبع... وهي كلّها عناصر تشرح ملكة التبليغ الحاصلة في الموقف الكلامي. ولها تأثير كبير في أداء الأفراد. وبذلك، فإنّ التّداولية تعتمد في درسها على مقولات اللسانيات النفسية في هذا المجال.

5- علاقتها باللسانيات الاجتماعية[1]:

تشترك اللسانيات الاجتماعية في ظروف نشأتها والبدائل التي عرضتها في التداولية؛ حيث نشأت ردَّ فعل على اللسانيات البنيوية التي أبعدت المكوّن الاجتماعي في اللّغة، واقترحت في ذلك أن تُدرس اللّغة استنادا إلى مباحث أفعال الكلام.

ومن خلال هذا الاشتراك، يبدو أنّ للتداولية تداخلا كبيرا مع اللسانيات الاجتماعية في بيان أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين

(1) يراجع: الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص45-46.

في الحديث، على موضوعه، وبيان مراتبهم وأجناسهم، وأثر السياق غير اللّغوي في اختيار التنوعات اللّغوية البارزة في كلامهم.

6- علاقتها باللسانيات التعليمية[1]:

لقد عرفت التعليمية أو صناعة التعليم ثراءً كبيرا في العصر الحديث، استنادا إلى مقولات اللسانيات الاجتماعية السابقة، وإلى بحوث التداولية أساسا، حيث تأكّد بأنّ التعليم لا يقوم على تعليم البُنى اللّغوية دون الممارسة الميدانية التي تسمح للمتعلم بالتّعرف على قيّم الأقوال وكميّات الكلام، ودلالات العبارات في مجال استخدامها، إلى جانب أغراض المتكلم ومقاصده، التي لا تتضح إلاّ في سياقات مشروطة.

وتجاوزَ التعليمُ مهمّة التلقين لتحصيل كفاءة، إلى مهمّة تحصيل الأداء بتوفير حاجات المتعلم والاقتصار على تعليمه ما يحتاج إليه، والاستغناء عمّا لا يحتاج إليه من أساليب وشواهد تُثقل ذهنه. كما أنّ البحوث التداولية أسهمت في مراجعة مناهج التعليم، ونماذج الاختبارات والتمارين وفق الظروف السابقة، وعدّت البعد التداولي للغة (ممارستها واقعا) أحدَ أهداف العملية التعليمية. وإلى جانب ذلك، فقد انتقدت طرق تدريس اللّغات الأجنبية التي تتعامل مع لغات مثالية وأناس مثاليين، في مواقف مثالية..، بعيدا عن أيّ

(1) يراجع في هذا الشأن: - المرجع نفسه، ص46.و- نايف خرما وعلي حجاج: اللّغات الأجنبية، تعليمها وتعلّمها، ص219.

سياق اجتماعي. ممّا جعل الدارسين أنفسهم يعتقدون أنّ ظاهر اللّغة هو الهدف من تدريسها، فاهتمّوا بالشكل، ولم يُعلّموا اللّغة التي هي في جوهرها ملكة استخدام اجتماعي. ودعت إلى تجاوز تدريس أنماط الترميز (القواعد اللغوية..) إلى تدريس أنماط التأطير (ما يتعارف عليه المجتمع في الحديث، طقوس التحاور، العبارات الاصطلاحية...).

7- علاقتها باللسانيات النصّية وتحليل الخطاب:

يكاد لا يختلف مصطلح الخطاب عن مصطلح النّص، وربما رادفه في بعض الاستعمالات، وإنْ كان في الخطاب إيحاء بأنّ النّص يتجاوز كونه مجرد سلسلة لفظية بها قوانين لغويّة، إلى الظروف المقامية(1). وهو أكثر دلالة على الاستعمال والاستخدام من النّص، وتتجاذبه الدراسات اللسانية، إلى جانب السيميائية والأدبية. وهو بهذا المفهوم حقل للسانيات النّصية، لأنّه يقوم على «دراسة الاستعمال الفعلي للّغة، من خلال متكلمين فعليين، في مقامات فعلية»(2).

ومجال اللسانيات النّصية يتجاوز دراسة الخطاب بعدّه نصا، إلى عدّه نشاطا فاعليا أساسا، يعتمد المعارف المقامية والسياقية(3)؛

(1) ينظر: أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص16.

(2) D. Maingueneau: les termes clés de l'analyse du discours, p11

(3) تراجع بعض مفاهيم اللسانيات النصية مثلا، في:
Jean Michel Adam: linguistique textuelles des genres de discours aux textes, édi Nathan, 1999, paris, France, p34.

وذلك من المجالات الثرية للدرس التداولي.

VI- أهمية التداولية:

تتضح الآن أهمية التداولية من حيث إنّها مشروع شاسع في اللسانيات النّصية، تهتمّ بالخطاب ومناحي النّصية فيه، نحو: المحادثة، المحاججة، التضمين.. ولدراسة التواصل بشكل عامّ؛ بدءًا من ظروف إنتاج الملفوظ إلى الحال التي يكون فيها للأحداث الكلامية قصدٌ محدّد، إلى ما يمكن أن تنشئه من تأثيرات في السامع، وعناصر السياق؛ فهي تتساءل: «إلى أيّ مدى تنجز الأفعال الكلامية تغيّرات معيّنة أيضا، وبخاصة لدى الآخرين»(1) وتظهر أهميتها من حيث إنّها «تهتمّ بالأسئلة الهامّة، والإشكاليات الجوهرية في النّص الأدبي المعاصر، لأنّها تحاول الإحاطة بعديد من الأسئلة، من قبيل: من يتكلم وإلى من يتكلم؟، ماذا نقول بالضبط عندما نتكلم؟، ما هو مصدر التشويش والإيضاح، كيف نتكلم بشيء، ونريد قول شيء آخر؟...»(2).

وهي بهذا الطرح، في إمكانها الإجابة عن كثير من الأسئلة التي لم تجب عنها مجموع النظريات اللسانيات السابقة، بما عرضته من مفهوم أوسعَ للتواصل والتفاعل، وشروط الأداء.

Eléments de linguistique textuelle, théorie et pratique de l'analyse textuelle, 2ème édi.Mardaga, liège, 1990.

(1) فان ديك: علم النص، ص 131.

(2) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، مقدمة المترجم، ص4.

ولكنّها مع ذلك، لا ينبغي مقابلتها بمجال محدّد، لأنّ نشأتها غير المستقرة، جعلت منها تداوليات عديدة؛ نحو: تداولية حقيقية لدى المناطقة، تداولية مقاربة لدى اللسانيين، وتداولية الإقناع لدى البلاغيين.. وغيرها.

وإنّ هذه الصفة تفتح أمامها رهانات عديدة، وتجعل تطوّرها انطلاقا لا يُحدّ، وتنوعها غير محصور، وامتدادها غير محدود.

الفصل الثالث

من قضايا اللسانيات التداولية في الدرس العربي القديم

-محاولة تأصيلية-

I- في مصادر التفكير اللغوي التداولي عند العرب ومبادئه.

II- في المجالات المفهومية لمصطلح (تداولية)، في العربية.

III- من مباحث اللسانيات التداولية في الدرس العربي القديم:

-1 في البلاغة العربية.

-2 في النحو العربي.

I- في مصادر التفكير اللّغوي التداولي عند العرب ومبادئه:

إنّ الحديث عن موضوع اللسانيات التداولية في التراث العربي في هذا الفصل، ليس تأصيلا للمفاهيم المتناولة في الفصل السابق، بقدر ما هو ضروري لبيان الامتدادات المعرفية للمدوّنة العربية، وتقديم جانب من الأفكار الرائدة التي عرضها علماء العربية قديما، وإن لم تكن تحظى بالاحتفاء أحيانا من لدن بعض الدارسين، احتفاءَهم بكلّ وافد حديث من المقولات الغربية.

والواقع، أنّ حاجة البحث اليوم إلى مقولات الدرس الغربي الحديث وكشوفاته، لا تلغي بأيّة حال حاجتَــه القائمة إلى التراث العربي والإنساني على اختلاف مشاربه، لتحديد رؤاه، وضبط أصول المعرفة الإنسانية، لئلاّ تكون مسايرة للفكر الحديث ومعزولة عن أيّ مرجعية أو هويّة، كما هو واقع اليوم في كثير من المجالات.

ويتناول هذا الفصل عرضا لقضايا (التداولية اللسانية) بشكل خاص، لحصر مجالها دون الاهتمام بجميع ما يرتبط بالدرس التداولي، بعدّه مفترقَ طرق الأبحاث الفلسفية واللسانية، وإن كان قد عَسُر على البحث أحيانا الفصلُ بين آراء الفلاسفة وآراء اللّغويين في كثير من القضايا.

ويشمل هذا العرض كلّ ما يرتبط بالتّواصل اللّغوي من الاهتمام بالسامع واعتبار المخاطب، وبيان دور المتكلم في صياغة

الخطاب وإنتاجه، والإلمام بكلّ العناصر الفاعلة في الإبلاغ، ومعيار الصدق والكذب في الأساليب وفي الشعر، والمطابقة مع الواقع وعدمه؛ ذلك أنّ دراسة اللّغة في التراث العربي، ميزتها بعض السمات التي هي من أهم المبادئ التداولية الحديثة؛ فقد تناول الدارسون القدماء مثلا[1]:

- أنّ التكلّم يتمّ لغايات وأهداف أو إشباع حاجات أو الحصول على فائدة.

تُستعمل اللّغة للأغراض والمآرب ذاتها.

يضفي المتحاورون على الملفوظات دلالات أخرى غير ظاهرة.

لا تُغفل البلاغة العربية ذلك بل إنّها تعتمد مبدأ: «لكلّ مقام مقال».

وقد تعدّدت أشكال الاهتمام بدراسة الخطاب والإقناع، فتناولوا نصّ الخطاب في ذاته ودرسوا ما يرتبط بالمخاطِب وطريقة أدائه، والمخاطَب وطريقة تلقيه، ومطابقة الخطاب لمقتضى الظاهر ومخالفته إلى غير ذلك من المسائل التي يمكن أن يجمعها موضوع

(1) ينظر: محمد سويرتي: اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي (مقال)، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، مجـ 28، ع3، يناير/ مارس 2000، ص 30.

التداولية كما يعرضه الفصل السابق، والتي يمكن أن تمثل مبادئ للتفكير التداولي اللّغوي عند العرب.

وعن أسبقية العرب لمعرفة أصول هذا الاتجاه، يقول (سويرتي): «إنّ النّحاة والفلاسفة المسلمين، والبلاغين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلما، رؤية واتجاها أمريكيا وأوروبيا، فقد وُظّف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة.»[1]

ومن أهمّ مصادر التفكير التداولي اللّغوي عند العرب، علم البلاغة، علم النّحو، والنقد، والخطابة، إضافة إلى ما قدّمه علماء الأصول الذين يمثلون -إلى جانب البلاغيين- اتجاها فريدا في التراث العربي، يربط بين الخصائص الصورية للموضوع وخصائصه التداولية[2]... وغيرها من المجالات الأخرى التي تتعدّى مجال التداولية المحدّد في الجانب اللساني فقط في هذا البحث.

ولقد عدّ (أحمد المتوكل) الإنتاج اللّغوي العربي القديم يؤول في مجموعه (نحوه وبلاغته وأصوله وتفسيره) إلى المبادئ الوظيفية،[3] ومن أهمّ ملامح ذلك:

تخص العلوم المذكورة سابقا القرآنَ الكريم، وهو موضوع

(1) المرجع السابق، ص30-31.
(2) ينظر: أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 35
(3) المرجع نفسه، ص35.

دراستها. وبذلك فالوصف اللّغوي آنذاك لم يكن منصبا على الجملة المجردة من مقامات إنجازها، بقدر ما نظر إلى النّص بعدّه خطابا متكاملا.

بالنّظر إلى طبيعة الموضوع المتناول، كان الوصف اللّغوي يربط بين المقام والمقال، وبين خصائص الجمل الصورية وخصائصها التداولية.

يُميَّز في الدراسات القديمة بين قسمين من البحوث؛ قسم يعتمد على الاهتمام بالخصائص التداولية تأويليا؛ مطابقة المقال لمقتضى الحال، نحو (مفتاح العلوم) للسكاكي. والآخر يعتمد على الاهتمام به توليديا؛ بمعنى أنّ الخصائص التّداولية ممثّل لها في الأساس ذاته، نحو(دلائل الإعجاز) للجرجاني.

يبرز في هذا المجال اهتمام النحاة والبلاغيين بدراسة أغراض الأساليب، من الدلالة الحقيقية إلى دلالات أخرى يقتضيها المقام، وسيأتي بيان ذلك لاحقا.

ومن القضايا التي اهتمّ بها علماء الأصول، دراسة العلاقة بين اللفظ وما يحيل عليه[1]؛ حيث نظروا إلى العبارات اللّغوية مثلا: من حيث إفراد المحال عليه وتعدّده، وميّزوا بين عبارات عامّة تحيل على معان متعدّدة، نحو(إنسان، كلّ، مَنْ الموصولة...) وعبارات خاصة

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 35 وما يليها.

تحيل على معنى مفرد، نحو: رجل، قلم...).

ونظروا إليها من حيث تعيين المحال عليه أو عدم تعيينه. وميّزوا بين عبارات مطلقة لا يتعيّن فيها المحال عليه، وعبارات مقيّدة تحيل على معنى معيّن، وهي الفكرة نفسها التي يعرضها اللغويون في باب إطلاق الألفاظ وتقييدها[1].

وهناك بعض نقاط التلاقي بين ما تناوله العلماء العرب القدامى وبين ما يقترحه الوظيفيون المحدثون وفلاسفة اللّغة العادية، نحو:

- دراسة ظواهر الإحالة، أو تحليل العبارات اللّغوية حسب نوع إحالتها.

الاهتمام بدراسة أفعال الكلام.

- تحـدد الوظيفةُ -جزئيا على الأقل- البنيةَ، ممّا يستدعي ربط خصائص البنية بالأغراض المستهدف إنجازها باللّغة.

- دراسة مجالات الترابط بين البنية والوظيفة.

وأقلّ ما تعنيه مجالات اللّقاء هذه بين الفكر العربي اللّغوي القديم، وبين ما يقدّم حديثا من بحوث في المجالات نفسها، أنّه لا يمكن التأريخ لتطوّر الفكر اللّغوي بإغفال حقبة من حقبه، ودون ذكر ما أسهم به اللّغويون العرب في هذا التّطور.

(1) ينظر مثلا: ابن فارس، الصاحبي، ص194.

ويذكر (المتوكل) في موضوع آخر أهمّ المبادئ المنهجية في الفكر اللّغوي العربي القديم، أهمّها[1]:

اللّغة وسيلة تواصل للتعبير عن الأغراض، وكذلك عرّفها ابن جني: «أمّا حدّها فإنّها أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم»[2]، وهذا التعريف غني بالقيّم التداولية، وأهمّها: أنّ اللّغة ذات قيمة نفعية، تعبيرية.

ربط البلاغيون والأصوليون بين البنية والوظيفة في دراسة اللّغة ودرسوا وظائف: التخصيص، التقييد، التوكيد.. وميّزوا بين بنية جملة (في دار الرجل) وبنية (رجل في الدار)، تمييزا وظيفيا.

يمكن استخلاص أنّ القدرة اللّغوية لدى علماء العربية تحكمها ثلاث معارف:

معرفة لسانية (تقتضي معرفة الدلالات والمعاني)، **معرفة لغوية** (تقتضي امتلاك المتكلم لقواعد لغته)، **ومعرفة خطابية** (تقتضي أن يملك قواعد إنتاج الخطاب)، وكلّ منها تقتضي الأخرى.

وهي لا تختلف عن شروط التداول اللّغوي التي يقترحها (طه عبد الرحمن) للمحاورة بأبعادها التواصلية، حيث يجمعها في النقطة

(1) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 84 وما يليها.
(2) ابن جني: الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، سيدنا الحسين، 1418هـ، جـ1 ص44.

الاجتماعية، الإقناعية والاعتقادية.[1]

يميّز الأصوليون بين دلالة أصلية مطلقة تتقاسمها جميع اللّغات، ودلالة تابعة خاصة بلغة بعينها،[2] والأولى فقط هي التي تقبل النقل والترجمة.

يجمع علماء الأصول والبلاغيون على أنّ موضوع الدراسات اللّغوية هو دراسة خصائص البنية وعلاقتها بالمقامات المنجزة فيها.

وعن قيمة المنهج التداولي عموما، يجعله (طه عبد الرحمن) أهمّ ما يستند إليه في تقويم الدراسة التراثية، لما يتميّز به من قواعد محدّدة، وشرائط مخصوصة وآليات صورية[3]، فيقول: «لا سبيل إلى معرفة الممارسة التراثية بغير الوقوف على التقريب التداولي الذي يتميّز عن غيره من طرق معالجة المنقول، باستناده إلى شرائط مخصوصة، يفضي عدم استيفائها إلى الإضرار بوظائف المجال التداولي، فضلا عن استناده إلى آليات صورية محدّدة».[4]

هذا، وينبغي أن لا تُغفَل جهود المفسرين في كثير من المواضع؛ حيث قدّموا وقفات أمام آيات قرآنية، عكست تصوراتهم اللّغوية،

(1) طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ص2/ 2000، ص37-38.
(2) يُنظر: المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص87.
(3) طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي في العربي، الرباط، المغرب، 1993، ص16 و243.
(4) المرجع السابق، ص16.

والتي ما إن جُمعت مع أفكار البلاغيين واللّغويين وغيرهم، تقترب بوضوح من رؤية اللسانيات التداولية الحديثة إلى اللّغة بعدِّها نشاطا تداوليا.

ومن وقفاتهم تلك، يذكر تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾[1]، حيث يقول (بالحكمة) بالمقالة المحكمة الصحيحة وهي الدليل الموضح للحق المزيل للشبهة (الموعظة الحسنة) وهي التي لا يخفى عليهم أنّك تناصحهم بها وتقصد ما ينفعهم فيها،؟... (وجادلهم بالتي هي أحسن) بالطريقة التي هي أحسن طرق المجادلة من الرفق واللين من غير فظاظة ولا تعسّف...»[2]، فقد قدّم وصفة شارحة لأحوال التواصل، وتوضيحات مقام الدعوة بالحكمة والموعظة، وفق أغراض الحديث ومقاصده، وذلك هو مجال اللسانيات التداولية الحديثة.

II- في المجالات المفهومية لمصطلح (تداولية) في العربية:

لقد عدَل هذا المبحث عن استخدام (تعريف بمصطلح التداولية)، إلى استخدام المجالات المفهومية للمصطلح: لأنّ التداولية في ذاتها -كما مرّ في الفصل السابق- لا تنحصر في مجال معيّن،

(1) سورة النحل، آية125.
(2) الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت لبنان، د-ت جـ2ص435.

فتكتسب تعريفا محددا، ولكن بتعدد مجالاتها، وامتداد اهتماماتها، اكتسبت تعدد مفهوماتها، ولذلك فإنّ تعبير (المجال المفهومي) سيكون مقاربا بشكل ما لاتساع دلالتها، وموحيا، من ناحية أخرى بهذا الاتساع والامتداد. ويقتصر هذا المبحث على دراسة المجال المفهومي للمصطلح من الناحية اللّغوية، لأنّ الموضوع في مجموعه لا يتعدّى التداولية اللّغوية أو اللّسانية.

1- المفهوم المعجمي لـ(التداولية):

يرجع المصطلح إلى مادة (دَوَل)، وقد وردت في (مقاييس اللّغة) على أصلين: «أحدهما يدلّ على تحوّل شيء من مكان إلى آخر، والآخر يدلّ على ضعف واسترخاء، فقال أهل اللّغة: اندال القوم، إذا تحوّلوا من مكان إلى مكان. ومن هذا الباب، تداولَ القوم الشيء بينهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض. والدَّولة والدُّولة لغتان. ويقال بل الدُّولة في المال والدَّولة في الحرب، وإنّما سميا بذلك من قياس الباب، لأنّه أمر يتداولونه، فيتحوّل من هذا إلى ذاك، ومن ذاك إلى هذا».[1]

فمدار اللّفظ لغةً هو التناقل والتحوّل، بعد أن كان مستقرا في موضع ومنسوبا إليه، وقد اكتسب مفهوم التحوّل والتناقل من

(1) ابن فارس معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجيل ط2، 1991 جـ2ص314.

الصيغة الصرفية (تفاعل) الدالة على تعدّد حال الشيء كما ينتقل المال من هذا إلى ذاك أو الغلبة في الحرب من هؤلاء إلى هؤلاء...

ولا تكاد المعاجم الأخرى تخرج من هذه الدلالات: جاء في (أساس البلاغة): «دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا. وأدال الله بني فلان من عدوهم: جعل الكثرة لهم عليه. وعن الحجاج: إنّ الأرض ستُدال منّا كما أدلنا منها(...) وإليه يداول الأيام بين النّاس مرّة لهم ومرّة عليهم، والدهر دُوَل وعُقَب ونُوب. وتداولوا الشيء بينهم».[1] وفي معاجم أخرى، الدَّولة: انقلاب الزمان من حال إلى حال، الدُّولة: العقبة (النوبة) في المال. وتداولوه: أخذوه بالدول.[2] أي نُوبا، وتداولته الأيدي، أخذته هذه مرّة، وهذه مرّة.[3]

وخلاصة هذا المفهوم اللّغوي، أنّ من مجالات لفظ (دول):

- الاسترخاء للبطن بعد أن كان في حال أخرى غيرها (اندال البطن).
- التحوّل من مكان إلى مكان (القوم).

(1) الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، عرف به أمين الخولي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1982، ص139.

(2) ينظر مثلا الفيروز أبادي: القاموس: المحيط، دار الجبل، بيروت، لبنان،(د.ت)، ج4، ص42. والرازي: مختار الصحاح، دار الجبل، بيروت، لبنان، 1987، ص 215. والزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1994، م–ج 14، باب اللام، ص 245. وابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت، مادة (دول)، مجـ11ص252–253.

(3) الرازي: مختار الصحاح، ص 215.

- التناقل من أيدي هؤلاء إلى أيدي هؤلاء (المال).
- الانتقال من حال إلى حال (الحرب).
- التمكين من حال دون أخرى (الدّولة)، ولذلك فرّق العسكري بينها وبين الملك: قال: «الدّولة انتقال حال سارة من قوم إلى قوم، والدُّولة ما يُنال من المال بالدّولة فيتداوله القوم بينهم، هذا مرّة وهذا مرّة».[1]

ومجموع هذه المعاني: التّحوّل والتناقل: الذي يقتضي وجود أكثر من حال، ينتقل بينها الشيء، وتلك حال اللّغة؛ متحوِّلة من حال لدى المتكلم إلى حال أخرى لدى السامع، ومتنقلة بين النّاس يتداولونها بينهم. ولذلك كان مصطلح(تداولية) أكثر ثبوتا -بهذه الدلالة- من المصطلحات الأخرى الذرائعية، النفعية، السياقية... وغيرها.

ومن مجالاته المفهومية بالنسبة إلى اللّغة:

التناقل والتحوّل في المال أو الحرب بما يحقق الملكة أو الغلبة... وكذلك اللّغة تظهر آثار مستخدميها وكأنّهم مالكون لها، وتبدو الغلبة في الحديث بينهم، وكأنّ اللّغة نوع من المساجلة.

الاشتراك في تحقيق الفعل: وكذلك اللّغة بمعناها الاجتماعي؛

(1) العسكري: الفروق في اللغة، مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط7، 1991، ص182.

حين يستخدم الشيء الواحد من قِبل الجماعة.

ولقد تناول (طه عبد الرحمن) هذا المفهوم لتقديم منهج التقريب التداولي للتراث الإسلامي، باقتراحه مفهوم المجال التداولي، وممّا ذكره: «أنّ الفعل (تداول) في قولنا: (تداول النّاس كذا بينهم)، يفيد معنى (تناقله النّاس وأداروه بينهم)»[1]. وجعله قسيما للفعل (دار) الذي من دلالته نقل الشيء وجريانه، نحو قولنا: دار على الألسن؛ جرى عليها، ليخلُص إلى أنّ المعنى الذي يحمله الفعل هو «التواصل»، ومقتضى التداول -إذاً- أن يكون القول موصولا بالفعل[2].

ومن شواهد استخدامه في القرآن الكريم، قوله تعالى ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾[3] وبيانها: «(كي لا يكون) ذلك الفيء (دولة) يتداوله الأغنياء منكم بينهم، يصرفه هذا مرّة في حاجات نفسه، وهذا مرّة في أبواب البر وسبيل الخير.»[4]، وفصّل تفسيرها الزمخشري، قائلا: «كي لا يكون الفيء الذي حقّه أن يعطى الفقراء ليكون لهم بُلْغَة يعيشون بها. جدا بين الأغنياء يتكاثرون به، أو كي لا يكون دولة جاهلية بينهم، ومعنى الدولة الجاهلية أنّ الرؤساء منهم

(1) طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص243.
(2) ينظر المرجع نفسه، ص 243-244.
(3) سورة الحشر، آية07.
(4) القرآن الكريم وبهامشه مختصر من تفسير الإمام الطبري للتيحيني، مذيّلا بأسباب النزول للنيسابوري، والمعجم المفهرس لمواضيع آيات القرآن الكريم لمروان العطية، قدّم له وراجعه مروان سوار، دار الفجر الإسلامي، ط7، 1995، ص 546.

كانوا يستأثرون بالغنيمة لأنّهم أهل الرياسة والدولة والغلبة...»[1].

وشرح في موضوع آخر (الدُّولة) بـ «ما يتداول...»؛ يعني كي لا يكون الفيء شيئا يتداوله الأغنياء بينهم ويتعاورونه فلا يصيب الفقراء... والدَّولة بالفتح بمعنى التداول؛ أي كي لا يكون ذا تداول بينهم أو كي لا يكون إمساكه تداولا بينهم لا يخرجونه إلى الفُقراء...»[2].

فمجال دلالة (الدُّولة) العام، هو التداول: أن يكون مرّة لدى هؤلاء، ومرّة لدى آخرين. ولعلّ أهم معنى يستأثر به هذا اللفظ هو معنى المشاركة، وتعدّد مواضع التداول، وهو المعنى الذي تأخذه إحدى اشتقاقاته في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3] ؛ أي «ولا تلقوا أمرها والحكومة فيها إلى الحكام لتأكلوا بالتّحاكم»[4].

ومنه أيضا، قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[5]، وما ذكره صاحب الكشاف بشأنها: «...نداولها: نُصرّفها بين النّاس، نُديل تارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء؛ كقوله: وهو من أبيات الكتاب:

فيَوْماً علَيْنا ويَوْماً لنَا   ويوماً نُساءُ ويوماً نُسَرُّ

(1) الزمخشري: الكشاف، جـ4، ص82.
(2) المرجع نفسه، جـ4، ص82.
(3) سورة البقرة/ بعض الآية 188.
(4) الزمخشري: الكشاف، جـ1، ص340.
(5) سورة آل عمران/ بعض الآية 140.

... يُقال داولتُ بينهم الشيء فتداولوه.»[1]

2- المفهوم الاصطلاحي لـ(التداولية):

تأسيسا على المفهوم العام لـ(Pragmatique) في الدرس اللساني الغربي الحديث، وهو دراسة اللّغة حالَ الاستعمال؛ أي حينما تكون متداولة بين مستخدميها، فقد اختار (طه عبد الرحمن) مصطلح (التداوليات) مقابلا لـ: (Pragmatique)؛ يقول: «وقد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح «التداوليات» مقابلا للمصطلح الغربي (براغماتيقا)، لأنّه يوفي المطلوب حقّه، باعتبار دلالته على معنيين «الاستعمال» و«التفاعل» معا، ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم»[2]، ثمّ يحدّد المعنى الاصطلاحي «للتداول»، قائلا: «هو وصف لكلّ ما كان مظهرا من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامّة النّاس وخاصتهم»[3].

وكثيرا ما يشكو الدارسون حديثا من قلّة الاهتمامات بالدراسات التداولية في الثقافة العربية الحديثة بشكل عام[4]، مع بروز جهود جادّة في هذا المجال، نحو جهود (طه عبد الرحمن)، لا سيما في كتابه (في أصول الحوار وتجديد علم الكلام)؛ حيث يستند

(1) الزمخشري: الكشاف، جـ1، ص466.
(2) طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص27.
(3) طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص244.
(4) ينظر مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، 249.

إلى المنطق والفلسفة واللسانيات في دراسة التراث، وينطلق من أنّ الخطاب في حقيقته لغة تبليغية تدليلية توجيهية[1]، واللسانيات في نظره ثلاثة مجالات[2]:

- **الدّاليات**: تشمل الدراسات العاكفة على الدال الطبيعي، وتمثلها العلوم الثلاثة: الصوتيات الصرفيات والتركيبيات.

- **الدلاليات**: تشمل الدراسات الواصفة لعلاقات الدوال ومدلولاتها، سواء أكانت تصورات ذهنية أم أعيانا في الخارج.

- **التداوليات**: تشمل الدراسات الواصفة لعلاقة الدوال الطبيعية ومدلولاتها مع الدالين بها، وأبواب هذا القسم ثلاثة: أغراض الكلام ومقاصد المتكلمين وقواعد التخاطب.

ثمّ يقترح شروطا للحوارية بشكل عام، وممّا تتضمنه شروط التداول اللّغوي[3]، وتُلخَّص في الشروط النطقية، الاجتماعية، الإقناعية والاعتقادية.

أمّا ما قدّمه (أحمد المتوكل)، فقد تقدّم الحديث عنه في الفصل السابق، وخلاصته أنّ التحليل التداولي للغة يقتضي الاهتمام بتحديد طبيعة الوظائف التداولية في اللّغة العربية التي سبق ذكرها. وأهمّ

(1) طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص27.
(2) ينظر: المرجع نفسه، ص28.
(3) ينظر: المرجع السابق، ص37 وما يليها.

ما يميّز دراساته الوظيفية للغة أنّها تستند إلى التركيب، الدلالة والتداولية[1].

وخلاصة هذا المبحث أنّ أهم ما يميز الدرس اللّغوي العربي القديم أنّه يقوم على دراسة اللّغة أثناء الاستعمال منذ بدايته؛ ومثال ذلك ما يذكره السيوطي في اللّغة أنّها تؤخذ استعمالا لا قاعدة، وجعل مخرج كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) هو ما نطقت به العرب بعدِّه الأصل في كلّ ظاهرة؛ يقول: «إذا أتاك القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه»[2] ويظهر من خلال ذلك قيمة الاستعمال وما تتداوله العرب في اللّغة، وأهميته في تحديد أساليبها وطرق أدائها.

وإذا ما نظرنا إلى علوم تراثنا العربي من نحو، بلاغة، فقه وأصول، تفسير وقراءات، بعَدِّها وحدة متكاملة في دراسة اللّغة، يمكن أن نميّز من اتجاهاتها ماَ يهتم بوجه استعمال اللّغة، وما يتّصل بها من قرائن غير لفظية، نحو: منزلة المتكلم وعلاقته بالسامع، وحالة كلّ منهما النّفسية، الاجتماعية والأدائية (حركة، صمت، ظروف التواصل، الزمانية والمكانية...) وغيرها.

(1) ينظر مثلا: أحمد المتوكل: -الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، -اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري.
(2) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص116.

III- من مباحث اللسانيات التداولية في الدرس العربي القديم:

1- في البلاغة العربية والاتصال:

من أهمّ العلوم المكتملة في الدرس العربي القديم، البلاغة، إذ تمثل علما للاتصال، يتناول كلّ ما يرتبط باستعمال اللّغة وممارستها، من دون أن تستثني في ذلك شيئا ممّا له علاقة بالتّواصل. وحين يتناولها هذا المبحث، فإنّه ينظر إليها من هذه الزاوية؛ من حيث إنّها نظرية متكاملة للتواصل.

وتعدّ البلاغة أحسن ما يتناول إبراز العلاقات التداولية في اللّغة، لأنّها تهتمّ بدراسة التعبير على مختلف مستوياته: اللفظية والتركيبية والدلالية، والعلاقات القائمة بينها.

وإذا كانت التداولية في أوجز تعريفاتها، هي دراسة مناحي الكلام، أو دراسة اللّغة حين الاستعمال، فإنّ البلاغة هي المعرفة باللّغة أثناء استعمالها، وبكلمة هي: «فنّ القول»[1]. وأوّل ما اشتهرت هذه العبارة في الكتاب الشهير لأمين الخولي. ويشمل هذا التّعريف الموجز، مجالين واسعين من مجالات اللسانيات التداولية:

- **الأول: الفن**، وهو كلّ ما يرتبط بالذوق، والاستخدام

(1) صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النّص، أدبيات، الشركة المصرية العالمية، لونجمان، إشراف محمود مكي علي، ط1، 1996، ص123.

الشخصي للّغة؛ أي أنّه يقابل آثار المتكلمين على كلامهم، وكيف يمكن للمتكلم أن يعدّل من موقف سامعه. وهو مجال التداولية الأوسع الذي حدّده (بيرس) في دراسة العلامات وعلاقتها بمستعمليها.

- **الثاني: القول**، ويشمل الأداء الفعلي للّغة؛ أي اللّغة في واقع استعمالها. ولذلك لم يفرق بعض الدارسين المحدثين بين التداولية والبلاغة؛ «يرى ليتش Leitch أنّ البلاغة تداولية في صميمها؛ إذ أنّها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع»[1]. ولا يميّز (محمد العمري) بينهما؛ يقول: «وحديثا، يعاد الاعتبار إلى البلاغة العربية في الدراسات السيميائية تحت عنوان جديد: التداولية»[2]. وتتلاقى التداولية التي أرساها (أوستين) في كثير من المفاهيم مع البلاغة القديمة، منذ أرسطو حتىّ وقتنا الحاضر، لا سيّما مع البلاغة العربية في دراستها للإنشاء والخبر في باب المعاني[3].

حتىّ أنّ من الباحثين من يقول بـ«البلاغة التداولية، التي تقف مهمتها على مطالبة المتكلم بأن يعي مقامات مخاطبيه ومستوياتهم المختلفة»[4].

(1) المرجع نفسه، ص124.
(2) محمد العمري: البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص214.
(3) ينظر: محمد صلاح الشريف وآخرون: تقديم عام للاتجاه البراغماتي، ضمن كتاب (أهمّ المدارس اللسانية)، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، وزارة التربية، تونس، ط2، 1990، ص95.
(4) ينظر: محمد سالم ولد الأمين: مفهوم الحجاج عند (بيرلمان) وتطوره في البلاغة المعاصرة (مقال)، مجلة عالم الفكر، ص62.

والواقع أنّ البلاغة العربية ازدهرت بعد استواء الشعر العربي، وانتهاء عصر ازدهاره؛ ذلك ممّا يجعلها علما يتجه إلى دراسة مدوّنة منجزة في الواقع، ولغة تعددت في مستويات التبليغ.

ولم يتبلور درس البلاغة العربية إلاّ في مجال النقد التطبيقي والدراسات القرآنية، خلافا لما تذهب إليه بعض الآراء القائلة بافتقاره إلى هذا المجال[1]. على نحو ما قدّم (عبد القاهر الجرجاني) في (دلائل الإعجاز) مثلا؛ حيث يُعْقب كلّ مسألة أو حكم بمثال من القرآن أو الشعر ويحلله في ضوء المسألة أو الحكم، وهذا ما زاد أبحاث البلاغة ارتباطا بواقع استعمال اللّغة، وقوانين الخطاب، وهو المجال الحيوي للسانيات التداولية.

ويلخص (محمد عابد الجابري) مسار البلاغة العربية، قائلا: «يمكن القول بصورة إجمالية، إنّ الأبحاث البيانية قد انقسمت منذ قيامها إلى قسمين: قسم يعتني بـ(قوانين تفسير الخطاب)، وقسم يهتم بـ(شروط إنتاج الخطاب)»[2].

وسيتناول هذا المبحث بعضا من القضايا التي تشترك في تناولها البلاغة العربية القديمة مع اللسانيات التداولية.

(1) ينظر: عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة، نحو نظرية نقدية عربية، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 272، أغسطس 2001، ص316.
(2) محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي، (نقد العقل العربي2) دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط6، أكتوبر 2000، ص20.

أ- مفهوم (البلاغة) والوصول إلى المخاطَب:

ممّا تُعرّف به البلاغة حديثا أنّها لسانيات ذهنية عامّة، بوصفها تأملا في اللّغة والفكر، وتتعلّق بـ(كلّ اللّغة)[1] ؛ ذلك أنّها تنظر إلى اللّغة نظرة متكاملة لا يستقلّ فيها الشكل عن المضمون، ولا المعنى عن ظروف الاتصال ومقاصد المتكلمين. وقد تناول الدارسون حديثا العلاقة بين البلاغة والاتصال؛ انطلاقا من أنّ البلاغة من الإبلاغ، وهذا لا يختلف عن مفهوم الاتصال الذي هو إبلاغ أيضا؛ يقول تمام حسان: «وعندي أنّ المعنى اللّغوي للفظ البلاغة فرع على معنى (الإبلاغ)، أو التواصل الذي هو موضوع من موضوعات علم الاتصال»[2].

وكذلك فعل كثير من الدارسين؛ حيث لم يميّزوا بين البلاغة العربية وبعض الاتجاهات الحديثة في اللسانيات على نحو ما فعل (محمد العمري) في (بلاغة الخطاب الإقناعي)، مثلا، وهو يذكر أنّ البلاغة صارت شعبة خاصة بفن التواصل وخطاب الإقناع بـ(الولايات المتحدة)[3] وفي سياق حديثه عن مراعاة المقام والحال، يقول: «فالبلاغيون العرب، وإن لم يهتمّوا كثيرا بالدراسة النفسية والأخلاقية للمرسل والمتلقي، حاولوا أن يدرجوا تحت عنوان المقام

(1) ينظر: رولان بارت: قراءة جديدة في البلاغة القديمة، نقلا عن: محمد سالم ولد محمد الأمين: مفهوم الحجاج عند بيرلمان، (مقال) مجلة عالم الفكر، ص54.
(2) تمام حسان: المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة (مقال)، مجلة فصول، مج7، ع 3 و4، أفريل-سبتمبر 1987، ص87.
(3) ينظر: محمد العمري: في بلاغة الخطاب الإقناعي، ص14.

والحال، ملاحظات كثيرة فيما ينبغي للخطيب أن يكون عليه أو يراعيه من أحوال السامعين»[1].

وكذلك (أحمد المتوكل) حيث وازن بين مفاهيم الطلب عند السكاكي، وقواعد الخطاب عند جرايس[2]، كما ربط (صلاح فضل) بين (مقتضى الحال) و(التداولية) قائلا: «ويأتي مفهوم التداولية هذا، ليغطي بطريقة منهجية منظمة، المساحةَ التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال)، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية (لكلّ مقام مقال).»[3].

أمّا دلالة (بلغ) لغويا، وأصل استخدامها، فقد ذكر (أبو هلال العسكري) أنّ «البلاغة من قولهم بلغتُ الغايةَ: إذا انتهيت إليها، وبلغتها غيري. الشيءَ: منتهاه،... فسُميت البلاغة بلاغة، لأنّها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه، وسميّت البُلغة بُلغة لأنّك تتبلّغ بها فتنتهي بك إلى ما فوقها، وهي البلاغ أيضا، ويقال: الدنيا بلاغ، لأنّها تؤديك إلى الآخرة. والبلاغ أيضا التبليغ، في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ ﴾[4]، أي «تبليغ»[5].

فالدلالة العامة لها هي الانتهاء، الوصول، والبلوغ؛ وهي بهذه

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص21.
(2) أحمد المتوكل: اقتراحات من الفكر اللغوي العبي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي، البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم06، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، ماي1981،ص17 وما يليها.
(3) صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص26.
(4) سورة إبراهيم، آية52.
(5) أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1986، ص06.

الدلالة لا تختلف عن مفهوم الاتصال والإبلاغ، بل إنّها تقتضي مفهوم التواصل ذاته.

أمّا ما ورد في مفهومها الاصطلاحي عند علماء العربية؛ فهو لا يختلف عن هذه الدلالات العامّة التي يحيل إليها المعنى اللّغوي، وتتحدّد في البلوغ الذي معناه الوصول والانتهاء إلى نفوس المتخاطبين، نحو ما ذكر (أبو هلال العسكري): «البلاغة كلّ ما تبلغ به المعنى قلب السامع، فتمكّنه في نفسه كتمكّنه في نفسك، مع صورة مقبولة ومعرض حسن»[1].

فهي تقوم على مبدأ الاتصال، واستخدام اللّغة استخداما سليما، يضمن وصول المعاني إلى المخاطَبين، كما هي في نفوس المتكلمين؛ بحسب اختلاف أحوالهم ومقاماتهم؛ يقول (العسكري) في (معرفة صنعة الكلام وكيفية نظمه): «وينبغي أن تَعرفَ أقدار المعاني فتوازن بينها وبين أوزان المستمعين، وبين أقدار الحالات؛ فتجعل لكلّ طبقة كلاما، ولكلّ حال مقاما، حتى تقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات. واعلم أنّ المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ مقام من المقال»[2]. فالمتكلم في إنشائه للمعنى يعتدّ بشكل المعاني ونوع المخاطَب، وحال الخطاب ومقامه، وهي كلّها شروط لإحراز المنفعة، ونجاح الإبلاغ، ولا تختلف عمّا تعرضه اللسانيات التداولية حديثا من شروط نجاح الملفوظ التي

(1) المرجع السابق، ص10.
(2) المرجع نفسه، ص135.

عرض إليها الفصل السابق.

وفي صحيفة (معمر أبي الأشعث) التي ذكر خبرها الجاحظ في (البيان والتبيين)[1]، كثير ممّا يرتبط بالمتكلم منتج الخطاب من شروط نفسية ولسانية وبلاغية: «رابط الجأش... ولا يدقّق المعاني كلّ التّدقيق... ومدار الأمر على إفهام كلّ قوم بمقدار طاقتهم»[2]، إلى ما يتعلق بالمعنى ذاته: «ومن عِلم حق المعنى أن يكون الاسم له طبقا، وتلك الحال له وفقا.»[3].

وكثيرا ما فُصِل بين بلاغة الكلام وبلاغة المتكلم، على نحو ما سبق عرضه من شروط ترتبط بالمعنى، وأخرى مرتبطة بالمتكلم في ذاته؛ فالبلاغة في المتكلم: «ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ»، وأساسه إفهام المخاطب؛ فهي أيضا. «أن تُفهم المخاطب بقدر فهمه، من غير تعب عليك»[4]،وذكر الجاحظ قول العتابي: «كلّ كلام أفهمك صاحبه حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا استعانة فهو بليغ»[5]. فمدار بلاغة المتكلم قائم على حسن التأليف، وسلامة الأداء، وإدراك المقاصد، ومطابقة مقاله للمقام؛ ورد في المقدمة: «إذا حصلت الملكة التامّة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني

(1) ينظر: الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت، د.ط، جـ1، ص92–93.
(2) المرجع نفسه، جـ1، ص92–93.
(3) المرجع نفسه، جـ1، ص92–93.
(4) ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، جـص244.
(5) المرجع نفسه، جـص216.

المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع، وهذا هو معنى البلاغة»[1].

أمّا بلاغة الكلام فمطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته،(2) ومحصولها حسب الباقلاني: «الإبانة في الإبلاغ عن ذات النّفس على أحسن معنى، وأجزل لفظ، وبلوغ الغاية في المقصود بالكلام، فإذا بلغ الكلام غايته في هذا المعنى كان بالغا وبليغا»[3].

فخلاصتها -إذاً- أمران: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وحسن تأليفه ليَفيَ بغرض الكلام، ويأتي على إقناع المخاطب. ولخصها (الجاحظ) فيما ذكره عن (إبراهيم بن محمد) في قوله: «كفى من حظ البلاغة ألاّ يؤتى السامع من سوء إفهام النّاطق، ولا يؤتى النّاطق من سوء فهم السامع»[4]، ثمّ قال (الجاحظ): «أمّا أنا، فأستحسن

(1) ابن خلدون: مقدمة العلامة ابن خلدون المسمى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، نسخة محققة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص574.
(2) ينظر: الجرجاني (الشريف): كتاب التعريفات، مع فهرست، تعريفات ومصطلحات لغوية وفقهية وفلسفية جمعت من الكتب الفلسفية والفقهية واللغوية، ورتبت على حروف الهجاء من الألف إلى الياء، مكتبة لبنان، ناشرون، ط2000، ص47.
السيوطي: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، وبهامشه: أحمد الدمنهوري: حلية اللب المصون على الجوهر المكنون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت، ص27.
(3) الباقلاني: إعجاز القرآن، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص217.
(4) الجاحظ: البيان والتبيين، جـ1، ص87.

هذا القول جدّا»[1].

يظهـر من هذا العـرض الوجيز أنّ من أهـمّ اهتمامات البلاغة العربية ومجالاتها، الإيصالَ والإبلاغ، وتتناول خلال ذلك كثيرا من شروط هـذا الإيصال وظروف أدائه، من أحوال مختلفة للمتكلمين، إلى كلّ مـا يرتبـط بالمعنى وملابسـاته، إلى معرفـة أقـدار السـامعين ومنازلهم... ولها بهذا المفهوم مجالات مشتركة مع ما تتناوله اللسانيات التداولية الحديثة، وتحمل كثيرا من القيّم التداولية في دراسة اللغة.

وفيـما يلي عـرض لأهمّ قضايـا البلاغة العربية التي تشـترك في تناولها مع قضايا اللسانيات التداولية، فضّل البحث أن يقسمها على أساس العناصر الاتصالية الثلاثة:

- تداولية المتكلم في البلاغة العربية.
- تداولية الخطاب في البلاغة العربية.
- تداولية المخاطَب في البلاغة العربية.

لتكـون أكثر دلالة عـلى أنّ البلاغة العربية درسـت اللّغة حال استعمالها، وبالنظر إلى كلّ ما يرتبـط بالإبلاغ والتواصل من شروط وملابسات.

(1) المرجع نفسه، جـ1، ص،وذكر القول أيضا ابن رشيق: العمدة، جـ، ص246.

ب- الأشكال التداولية في البلاغة العربية:

ب-1 - تداولية المتكلم في البلاغة العربية:

للمتكلـم دور بـارز في البلاغة العربية القديمـة، بوصفه منتجَ الخطـاب وباعثـه، ولأنّـه وحـده الـذي يسـتطيع تحديـد الدلالات ومقاصدَهـا، بل إنّ المعنى في كثير من الحالات مرتبـط بما ينويه وما يقصـده. والملاحظ أنّ هذه نقطة اختلاف بـارزة بين الدرس العربي عمومـا في كثير من علومه، وبين اللسـانيات الحديثة؛ حيث نشـأت هذه الأخيرة في بدايتها متمركزة على بنية اللّغة الداخلية، دون اعتداد بـأيّ من عنـاصر البنيـة الخارجية، بما فيهـا المتكلـم، وظلت كذلك عقودا، حتّى جاءت انتقادات (تشومسكي) الجريئة للمنهج البنيوي الصـارم، واعتراضـات فلاسـفة اللّغـة على بعـض آراء اللسـانيات البنيوية، وهناك بدأ الاهتمام بالمتكلم بعدِّه أسـاس فهم المعنى وقصد الدلالـة. أمّا الـدرس العربي عموما، والبلاغي بشـكل خاص، فقد قام من بداياته على الاعتداد بمجموع العناصر المسـهمة في تشـكيل الدلالـة، بما فيها المتكلم، وما ينبغـي أن يكون عليه من علم بأحوال الخطاب المختلفة، ودراية بأقدار السامعين ومنازلهم، بحيث يخاطب كلّ سامع بما يناسبه.

ولقد تعدّدت أشكال الاهتمام به، بحسب درجة بروزه في عملية الخطـاب وانحسـاره، وبحسـب تعـدّد الموضوعات التي تسـتدعي ذلك، ومنها:

- ممّا يحتاج إليه الكاتب، بعدّه منتجا للخطاب، «معرفة اللّغة ممّا تداول استعماله»[1].

- كثيرا ما ترتبط الدلالة والقصد بحال المتكلم التي تحاكي الملابسات التي يكون فيها، وسمّاهما ابن جني «الأحوال الشاهدة بالقصود، الحالفة على ما في النّفوس»[2]، فيقول: «ألا ترى إلى قوله:

تقول وصكّت وجهَها بيمينها   أبعليَ هذا بالرحَى المتقاعسُ؟

فلو قال حاكيا عنها (أبعلي...) من غير أن يذكر صك الوجه، لأعلَمَنا بذلك أنّها متعجبة منكرة، لكنّه لما حكى الحال، فقال: (وصكّت) عُلِم بذلك قوّة إنكارها وتعاظم الصورة لها»[3].

فالحال التي يكون عليها المتكلم أثناء أداء الخطاب جزء من تشكيل الدلالة العامّة لخطابه، وكأنّ المعنى الذي يريده ابن جني من هذا البيت، هو مجموع القول (أبعلي...) مع حال (صكّ الوجه)، ممّا يشكل قوّةَ الإنكار وشدتَه.

يظهر الاهتمام بالمتكلم أيضا في تمييز العسكري بين السؤال والاستفهام، يقول: «...وذلك أنّ المستفهم طالب لأن يفهم، ويجوز أن يكون السائل يسأل عمّا يعلم وعن ما لا يعلم فالفرق

(1) ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1990، جـ1 ص37.
(2) ابن جني: الخصائص، جـ1 ص117.
(3) المرجع السابق، جـ1 ص117.

بينهما ظاهر»[1]. وتمييزه بين الخبر والحديث؛ فجعل الخبر محصورا في «الإخبار به عن نفسك أو عن غيرك»[2]، وكذلك بين الخبر والأمر؛ حيث إنّ «الأمر لا يتناول الآمر لأنّه لا يصح أن يأمر الإنسان نفسه، ولا أن يكون فوق نفسه في الرتبة، فلا يدخل الآمر مع غيره في الأمر، ويدخل مع غيره في الخبر...»[3].

فتعريف هذه الأساليب جميعا قائم على المتكلم وموقفه من الخطاب، فلا يعدّ مستفهما إلاّ إذا طلب الفهم، ولا سائلا إلاّ إذا سأل عمّا يعلمه وما لا يعلمه، ولا مخبرا إلاّ عن نفسه أو عن غيره، بخلاف الأمر، حيث لا يكون آمرا إلاّ لغيره لا لنفسه.

وتعريف الخبر ذاته قائم على المتكلم؛ يقول ابن فارس: «الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه»[4]، وكذلك الاستخبار الذي يختلف عنه، فقالوا: «استخبار طلب خبر ما ليس عند المستخبر، وهو الاستفهام»[5].

ومن أحسن ما يرتبط بالمتكلم من قيّم تداولية أنّهم ميّزوا بينه وبين الكلماتي، وعرّفوا المتكلم بأنّه «هو فاعل الكلام»[6] تعريفا

(1) أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، ص28.
(2) المرجع نفسه، ص32.
(3) المرجع نفسه، ص34.
(4) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدم له مصطفى الشويمي، مؤسسة أ.بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1963، ص179.
(5) المرجع نفسه، ص182، 181.
(6) العسكري: الفروق في اللّغة، ص27.

تداوليا مرتبطا بإنجازه الفعلَ الكلاميَّ حقيقةً في الواقع، ولا يُعدّ متكلما إلاّ بذلك.

وممّا يرتبط به أيضا، موضوع القصد في الكلام والإبلاغ، وقد تناوله القدماء على اختلاف مذاهبهم واختصاصاتهم؛ جاء في (أساس البلاغة) في مادة (ق ص د): «قصدته وقصدت له، وقصدت إليه، وإليك قصدي، ومقصدي، وأخذت قصد الوادي وقصيد الوادي(...). رماه فأقصده وتقصّده: قتله مكانه(...)، عضته الحيّة فأقْصَدَتْه، وأقصدته المنية(...)، ومن المجاز(...) قصد في الأمر إذا لم يجاوز فيه الحدّ ورضي بالتوسط، لأنّه في ذلك يقصد الأسدّ. وهو على القصد وعلى قصد السبيل إذا كان راشدا»[1]، فهو بدلالتين؛ الأولى لغويّة وتعني النيّة، ونيّة الوجهة، أو الثانية فمجازية تعني تحديد المسار والوجهة.

وأحيانا جعلوا المعنى جميعا في القصد؛ قال (ابن فارس): «فأمّا المعنى فهو القصد»[2]. والعلامة في ذاتها لدى الدارسين حديثا، تنطوي على قصد المتكلم؛ يقول(المسدي): «إنّ العلامة تنطوي على القصد، إذ يقتضي دستورها الدلالي توفر النيّة في إبلاغ ما تفيده».[3]

والواقع أنّ ما يذكر بشأن المتكلم لا يستقيم إلاّ بدور السامع؛

(1) الزمخشري: أساس البلاغة، ص327 (ق ص د).
(2) ابن فارس: الصاحبي، ص192
(3) عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، أوت1986، ص62.

حتىّ إنّ ما يرتبط بقصد المتكلم، يفترض وجود سامع مقصود بالخطاب. ولذلك فالحديث عن المتكلم هو حديث ضمني عن السامع أيضا، وهذا ما يتضح في أحد أبواب (الصاحبي)، في «باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع»[1].

وللقصد -كما يبدو- مكانة بارزة في الدرس البلاغي، والدرس العربي عموما على تعدّد مناحيه، حتىّ أنّه أساس عملية التواصل والإبلاغ، ويقوم عليه تمييز المتكلم فيها؛ يقول (القاضي عبد الجبار): «إنّ المتكلم لغيره إنّما يحصل مكلما له بأن يقصده بالكلام دون غيره، ويكون آمرا له متى قصده بالكلام وأراد منه المأمور به...»[2] فلا يعدّ مكلما له ما لم يقصد. وهم لا يختلفون عن النحاة -كما نرى في المبحث الموالي- حيث إنّ فائدة الكلام عندهم مرتبطة بالقصد.

ويتحدّد القصد في موضع آخر في التمييز بين أحوال خطابية مختلفة للمتكلم الواحد؛ فالمتكلم الحاكي يجب أن يقصد الحكاية دون الفائدة، ولذلك لا يكون كاذبا إذا كان المحكي كذبا. والمتكلم ابتداء يقصد الفائدة دون الحكاية[3]. وبذلك يعدّ القصد أحدَ أهم الأسس التي يقوم عليها الاتجاه المقامي في دراسة اللّغة عند العرب؛ ذلك أنّ المتكلم لا يعدّ كذلك إلاّ إذا كان لكلامه قصد. وهو في نظر

(1) ابن فارس: الصاحبي، ص 190.
(2) القاضي عبد الجبار: المغني/ 72، نقلا عن عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط1 / 1981،ط2 1986، ص146.
(3) القاضي عبد الجبار: المغني جـ17 ص17، نقلا عن المرجع نفسه، ص145.

الأصوليين محدّد عنده وثابت لا يتغير[1]. وهي الفكرة نفسها التي أشار إليها (تشومسكي) حين انتقد البنيويين وأكّد الاعتداد بالمتكلم في دراسة اللّغة، لأنّه وحده الذي يملك تحديد الدلالة.

كما شدّد (ابن القيّم) على ضرورة الأخذ بقصد الكلام، في حديثه عن تعليق الطلاق قائلا: «وهذا الذي قلناه من اعتبار النيّات والمقاصد في الألفاظ، وأنّها لا تلزم بها أحكامها حتّى يكون المتكلم بها قاصدا لها مريدا لموجباتها، كما أنّه لا بدّ أن يكون قاصدا للتكلّم باللّفظ مُريدا له، فلا بدّ من إرادتين: إرادة التكلّم باللفظ اختيارا، وإرادة موجبه ومقتضاه، بل إرادة المعنى آكد من إرادة اللفظ؛ فإنّه المقصود واللفظ وسيلة»[2].

ومفهوم الخبر مرتبط بالقصد أيضا لدى (الغزالي)؛ يقول: «يصير (الخبر) خبرا بقصد القاصد إلى التعبير عمّا في النّفس»[3]؛ وفي هذا تمييز بين الكلام المنجز فعلا وحديث النّفس، بمعيار القصد.

وللقصد عموما مفهوم تداولي يرتبط أساسا باستعمال اللّغة؛ يقول(المسدي)، وهو يقدّم لمسألة المواضعة في اللّغة والقصد في التراث العربي: «(القصد) هو في كلّ لحظة من لحظات استعمال اللّغة

(1) ينظر: محمود نحلة: آفاق جديدة في الدرس اللّغوي المعاصر، ص89.
(2) ابن القيم: إعلام الموقعين عن ربّ العالمين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1987، جـ3ص75.
(3) أبو حامد الغزالي: المستصفى جـ1 ص85، نقلا عن عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص146.

قصدٌ لفائدة معيّنة طبقا لسنن المواضعة العامّة في جهاز تلك اللّغة، مع تكريس مظهر من مظاهرها العملية في الممارسة(...)»[1].

وعرض البلاغيون العرب في هذا السياق مفهوما رائدا للفعل، حين تمييزهم بين كون المتكلم حاكيا أو واصفا للكلام. وعدّ (ابن سنان الخفاجي) الكلام (فعلا) لا يختلف عن الضرب، التحريك، الإسكان(...) في وصف ما هو عليه في الواقع، «لأنّ أهل اللّغة متى علموا أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحدنا وصفوه بأنّه متكلم»[2]، وهو الذي يقع منه كلام «بحسب أحواله من قصده وإرادته واعتقاده وغير دلك من الأمور الراجعة إليه حقيقة أو تقديرا»[3].

وهذا مذهب فريد في التفكير البلاغي العربي، لا فرق بينه وبين ما يعرضه (أوستين) في بداية تأسيسه لنظرية أفعال الكلام، بافتراضه قسما جديدا سمّاه (الأفعال الإنجازية) على نحو ما مرّ عرضه في الفصل السابق. والفكرة نفسها لدى (ابن رشد)؛ حيث يربط الكلام بالفعل؛ يقول: «الكلام ليس شيئا أكثر من أن يفعل المتكلم فعلا يدلّ به المخاطَب علم العلم الذي في نفسه، أو يصير المخاطب بحيث ينكشف له ذلك العلم الذي في نفسه، وذلك فعل من جملة أفعال الفاعل»[4].

(1) المرجع السابق، ص145.
(2) ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982، ص44.
(3) المرجع نفسه، ص44.
(4) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص55، نقلا عن: عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص287.

وبذلك فإنّ أهمّ ما يتولّد عن القصد مفهوم رائد للفعل في الدرس العربي؛ يعبّر عن الأداء الفعلي للّغة من طرف المتكلّم؛ يقول ابن خلدون في ذلك: «اعلم أنّ اللّغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلّم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام»(1)، وهذا من أحسن تعريفات اللّغة التي ربطتها بالاستخدام، والأداء الفعلي لها من المتكلمين المبنيّ على إرادتهم. ويقول في موضع آخر: «إذ لا يتمّ كون الفعل إلاّ بإرادته والقصد إليه. والقصودات أمور نفسانية ناشئة في الغالب عن تصورات سابقة، يتلو بعضها بعضا، وتلك التصورات هي أسباب قصد الفعل»(2). ويقول: «ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة، أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل وهو محتاج إلى الدلالة عليه، لأنّه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه»(3)؛ فعلى المتكلم أن يكون عارفا بالواقعات، وأحوال الكلام وظروف التخاطب. ومعنى القصد إلى معاني الكلم لدى عبد القاهر الجرجاني «أنْ تُعلِم السامع بها شيئا لا يعلمه. ومعلوم أنّك أيها المتكلّم لست تقصد أن تُعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها(...) وإنّما جئت بها لتفيده وجوه التّعلّق(...) والأحكام التي هي محصول التّعلّق»(4). ومحصول تعلّق الكلم فيما

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص565.
(2) المرجع نفسه، ص440.
(3) المرجع نفسه، ص545-546.
(4) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، حققه وضبطه وعلّق عليه محمد رضوان مهنا، مكتبة الإيمان، المنصورة، القاهرة، د.ت،

بينها هو المعنى الواحد للعبارة ولا يختلف بهذا المفهوم عن مفهوم الفعل.

كما يقوم التمييز بين **البلاغة والفصاحة** عند البلاغيين على كلّ من المتكلم والكلام في ذاته؛ جاء في الإيضاح «كلّ واحد منهما (البلاغة والفصاحة) تقع صفة لمعنيين: أحدهما الكلام(...) والثاني المتكلم، كما في قولنا (شاعر فصيح، أو بليغ)، و(كاتب فصيح، أو بليغ)»(1). وتظهر فصاحة المتكلم في «ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح»(2) فهي تقوم على قدرة ترتبط بالمتكلم في ذاته. فضلا عن أنّ هذه الشروط لا تختلف عمّا اقترحه (جرايس) في (شروط الخطاب).

ويستند باب **الحقيقة والمجاز** إلى المتكلم أيضا؛ حيث ميّز البلاغيون بين أربعة أحوال(3):

- **مطابقة الواقع واعتقاده**: نحو قول المؤمن: يشفي الله المريض؛ ذلك أنّ هذه العبارة لا تكفي في ذاتها بقدر ما تستند إلى طبيعة قائلها، وموقفه ممّا ورد فيها.

- **مطابقة الواقع دون اعتقاده**؛ نحو قول المعتزلي، لمن لا يعرف

ص313.
(1) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط5، 1980، ص72.
(2) المرجع السابق، ص79.
(3) المرجع نفسه، ص97-98.

حاله المخفية: خالق الأفعال كلّها هو الله.

- **مطابقة الاعتقاد دون الواقع**؛ كقول الجاهل: شفى الطبيب المريض.

- **ما لا يطابق واحد منهما**؛ نحو الأحوال الكاذبة، والتي يعلم المتكلم حالها دون المخاطب.

وممّا جاء في باب **صدق الخبر أو كذبه**، انفراد (النّظّام) عن الجمهور بتعريف الصدق؛ بأنّه ليس ما طابق حكمه الواقع، بل ما طابق اعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ. والكذب عدم مطابقة حكمه له[1]. محتجّا في ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[2]؛ حيث كذّبهم في قولهم ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ وإن كان مطابقا للواقع لأنّهم لم يعتقدوه. ومحتجّا أيضا بأنّه من اعتقد أمرا فأخبر به، ثمّ ظهر خبره بخلاف الواقع، يقال ما كذب ولكنّه أخطأ[3]. ويختلف عنه الجاحظ؛ حيث إنّ الصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده، والكذب عدم مطابقته مع عدم اعتقاده.[4]

ومحصول ذلك أنّ صدق الخبر أو كذبه، مرتبط بالمتكلّم أساسا؛ فيما يراه في الواقع أو ما يعتقده في نفسه.

(1) ينظر المرجع السابق، ص86.
(2) سورة المنافقون، آية01.
(3) ينظر: القزويني: الإيضاح، ص87.86.
(4) ينظر: المرجع نفسه، ص88.

ومن أهمّ ما يرتبط بالمتكلم وقصده في الخطاب، موضوع آخر أكثر أهمّيّة، وهو **السياق**؛ حيث يحمل دلالة غير صريحة إلى جانب دلالة العبارة، نحو الآية القرآنية ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾[1] التي تحمل دلالتين: **الأولى** مستقاة من اللفظ، وهي أنّ النفقة على الآباء. و**الثانية** بالإشارة هي أنّ نسب الولد إلى أبيه دون أمّه، لأنّ الولد أضيف إليه بلام الاختصاص.[2] وهي دلالة مستقاة من سياق الحديث وغرضه.

ويعدّ حديث السكاكي عن **مراتب الكلام** (البليغ)، من أحسن مواضع الاهتمام بالمتكلم؛ حيث جعلها بحسب القصود المختلفة. ومثاله الآية الكريمة: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾[3]؛ حيث يتدرج في بيان عدول المتكلم من مرتبة كلامية إلى أخرى، بطريقة لا تختلف عما يعرضه دارسو الحجاج المحدثون، حينما يبحثون في مختلف مراحل الاستدلال التي يتوخاها المتكلم لينتقل من جملة إلى أخرى؛ فيذكر أنّ المتكلم يترك في المرتبة الأولى (يا ربي، قد شخت) لتوخي مزيد التقرير، إلى تفصيلها. ثمّ يترك مرتبة ثانية (ضعف بدني وشاب رأسي) لاشتمالها على التصريح. ليعدل عن الكناية في المرتبة الثالثة

(1) سورالبقرة، بعض الآية 233.
(2) تفسير النصوص: 1/ 482، نقلا عن: الطلحي ردة الله: دلالة السياق، رسالة دكتوراه (مطبوعة سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها، (33)، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ط1، 1424هـ، ص45
(3) سورة مريم، بعض الآية 04.

(وهنت عظام بـدني) ليؤكدها بـ(إن).... ويبقى يتدرج في ذلك من بليغ إلى أبلغ، إلى الإجمال والتفصيل، ليترك في المرتبة الثامنة الأخيرة توخيا لشمول الوهن للعظام فردا فردا، جمعَ العظام إلى الإفراد، ليبعد إمكانية حصول وهن المجموع بالبعض دون كلّ فرد... فيحصل: «إنّي وهن العظم منيّ»، فضلا عن أنّه بدأها باختصار في البداية من (يا ربّ) إلى (ربّ) ممّا يؤذن باختصار ما يورد[1].

وفي (**باب الالتفات**)، ذكر السكاكي معنيين يرتبطان بالمتكلم؛ **الأوّل**: حالته النفسية، حين ربط بين الالتفات في اللّغة وبين تغيّر الحالة المزاجية للمتكلم.[2] **والثاني**: مكانة المتكلم الاجتماعية، يقول: «وترك الحكاية إلى المظهر إذا تعلّق به غرض فعل الخلفاء؛ حيث يقولون: أمير المؤمنين يرسم لك، مكان أنا أرسم، وهو إدخال الروعة في ضمير السامع وتربية المهابة، أو تقوية داعي المأمور»[3].

وفي هذا الالتفات عدول عن الخطاب المباشر: آمرك (يقولها الخليفة، أو مدير لعامل..) إلى خطاب آخر باسم المنصب والصفة (أمير المؤمنين يأمرك، المدير يأمرك..). وهذا قصدٌ من المتكلم أن يلفت انتباه مخاطبه إلى ظروف الخطاب ودواعيه، ولوازمه، ممّا يدفع على تلقي الأمر بهذه اللوازم والظروف، ويربي في نفسه بواعث

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1987، ص285-287.
(2) ينظر: المرجع السابق، ص113.
(3) المرجع نفسه، ص111.

الالتزام بالأمر وتلقيه... وهذا مجال حيّ من مجالات اللسانيات التداولية الحديثة.

ومن أشكال الاهتمام بالمتكلم أيضا، ما ذكروه من «**تنزيل المجهول منزلة المعلوم**»[1] لادعاء المتكلم ظهوره؛ نحو: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ﴾[2]؛ حيث ادّعوا أنّ كونهم مصلحين ظاهر جلي، ولذلك جاء ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ﴾[3].

ب-2- تداولية المخاطَب في البلاغة العربية:

يحظى السامع في العملية الإبلاغية في الدرس البلاغي العربي القديم بأهميّة لا تقلّ عن أهميّة المتكلم؛ ولئن كان المتكلم هو منشئ الخطاب ومنتجه، ويَسِمُه بكثير ممّا يميّزه متكلّما عن الآخرين، فإنّ السامع هو من يُنشَأ له الخطاب ومن أجله، وهو مشارك في إنتاج الخطاب مشاركة فعّالة، وإن لم تكن مباشرة؛ فالمتكلم حين يراعي مقام الخطاب، وأحوال السامع، وأشكال إلقاء الخبر إليه، وأنماط الطلب التي ينشئها... وما إلى ذلك من ظروف الحديث المختلفة، فهو إنّما يستحضر السامع في كلّ عملية إبلاغية، ولو بصورة ذهنية، إن لم يكن حاضرا عيانا.

وخلاصة ذلك أنّ الخطاب، كما يحمل الخصائص التمييزية

(1) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص220.
(2) سورة البقرة، بعض الآية 11.
(3) سورة البقرة، بعض الآية 12.

للمتكلم، فهو ينبئ بطبيعة السامع الذي أنشئ من أجله. بل إنّ الخطاب في ذاته يكون في أغلب الحالات حسب ما يريده السامع لا المتكلم. وتلك هي سمة اللسانيات التداولية الحديثة التي تتقاطع فيها مع البلاغة العربية؛ حيث إنّ من أهمّ مجالاتها الاهتمام بالسامع واعتبار المخاطب، على نحو ما مرّ في الفصل الأول، والاعتداد بكلّ العناصر الفاعلة في الإبلاغ.

وسيعرض هذا المبحث مدى حضور الاهتمام بالمخاطَب في البلاغة العربية، من خلال الموضوعات المختلفة الواردة في ذلك.

عرض بعضهم **تعريف الكلام** اعتدادا بالسامع، نحو (ابن فارس) الذي يقول: «أمّا واضح الكلام فالذي يفهمه كلّ سامع عرف ظاهر كلام العرب، كقول القائل: شربت ماء، ولقيت زيدا»[1].

كما حصروا **إفادة الخبر** في «استفادة المخاطب من ذلك الحكم (...) كقولك: زيد عالم لمن ليس واقفا على ذلك»[2]. يضاف إلى ذلك ما ذكره الرازي في شرحه للخبر في ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾[3]، يقول: «يقتضي أن يكون المخاطبون بهذا الخطاب عالمين بتلك الأشياء، حتىّ يصحّ مطالبتهم بذكر أسمائها»[4]؛

(1) ابن فارس: الصاحبي، ص74.
(2) السكاكي: مفتاح العلوم، ص166.
(3) البقرة/ بعض الآية 31.
(4) الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، عارضه بأصوله وحققه بالمقارنة مع أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني وبمصادره الأخرى وعلق عليه: نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر بيروت، ط1، 2004، ص74.

فوضوح الكلام متعلّق بمدى فهم السامع له، بناء على ما هو متداول في اللسان العربي. وفي هذا قيمة تداولية هامّة ترتبط بالسامع، بعدّه أهم عنصر في العملية الإبلاغية.

وكثيرا ما عُرّف **الخبر** ذاته بالنظر إلى السامع؛ ورد في (الصاحبي): «الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمرا في ماض من زمان أو مستقبل أو دائم، نحو قام زيد وقائم زيد»[1].

ولعلّ أهمّ ما يميّز الاهتمام بالسامع في البلاغة العربية، **حديث (المبرد) إلى (المتفلسف الكندي)** فيما رواه ابن الأنباري من سؤال الكندي إلى المبرد بأنّه يجد في كلام العرب حشوا، يظهر من قولهم: (عبدالله قائم)، ثمّ (إنّ عبدالله قائم)، ثمّ (إنّ عبدالله لقائم)، والمعنى واحد، فأجابه المبرد: «بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم عبدالله قائم إخبار عن قيامه. وقولهم: إنّ عبدالله قائم جواب عند سؤال سائل، وقولهم: إنّ عبدالله لقائم جواب عند إنكار منكر لقيامه»[2] وعلى هذا يمكن القول بأنّ البلاغة العربية ميّزت بين ثلاثة مخاطبين[3]:

1- المخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه الخبر، ويكون

(1) ابن فارس: الصاحبي، ص179.
(2) الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص222.
(3) ينظر: - السكاكي: مفتاح العلوم، ص170-171.

بـأن يفـرغ المتكلم ما ينطق بـه في قالب الإفـادة، وأن يقصد في خبره ذاك إفادة المخاطب، نحو قول الشاعر:

أَتَانِي هَوَاهَا قَبلَ أنْ أعرِفَ الهوَى   فَصادَفَ قَلباً خَالِياً فتَمَكَّنَـا

ويسـمّى الخـبر في هذه الحـال: خـبرا ابتدائيا، يتمكّـن في ذهن المخاطب لمصادفته إيّاه خاليا.

2- **المخاطـب الشـاكّ المتردّد**، يكـون حين يـتردّد المخاطب في حكم الخبر، ولا يعرف مدى صحته، كأن يتصوّر طرفي الخبر ويتردّد في إسناد أحدهما إلى الآخر، فيلجأ المتكلّم إلى إنقاذه من الحيرة، وكأنّه يلقي الخبر إلى طالب ما، ويستحسن تقويته بإدخال (اللام) أو (إنّ) عـلى الجملة (إنّ زيـدا عارف-لزيد عارف). ويسـمى الخبر عندها: خبرا طلبيا.

وقد اعترض (شـفيع السيد) في (البحث البلاغي عند العرب) عـلى البلاغيـين جعلهـم الطلبـي مـا كان مرتبطـا بمؤكـد واحـد، مستشـهدا بـأنّ عـددا كبيرا في القـرآن اقترن بــ(إنّ)، ولا يحمل على الطلبي، ويقول: «(إنّ) لازمةٌ يستخدمها المتكلم في بداية الكلام، أو في مطالـع الفقـرات عفوا، ودون أن يكون هنـاك تردّد في الحكم من جانب المخاطب»[1].

والواقع أنّ كثيرا من الآيات القرآنية المقترنة بـ(إنّ)، إنّما تستند

(1) شـفيع السـيد: البحث البلاغي عند العرب، تأصيل وتقييم، دار الفكـر العربي، القاهرة، مصر، ط2، 1996،ص185-186.

إلى وقائع خارجية، وظروف سـياقية، وقرائن عـدّة تجعل المخاطب بحاجة إلى أن يؤكد الخبر له بـ(إنّ)، نحو ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾[1]، فمـن دون أن ينظـر إلى حال المخاطب أهو متردد أم لا، تُرسَـل الآية مؤكدة بـ(إنّ) لمخاطب يرضيه هذا التوكيد (مؤمن)، ومخاطب يُتوقع تردده (كافر)، ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[2].

3- **المخاطـب الجاحد المنكـر للخبر إنكارا يحتـاج إلى أن يؤكَّد بأكثـر من مؤكد**؛ ذلك أنّ المخاطب حاكم في الخبر بخلافه، ولذلك وجب على المتكلم ردّه إلى حكمه، نحو خطاب المرسلين لأهل القرية في سورة (يس): ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[3]، هذا بعد تكذيب الثلاثة، وهو خبر ابتدائي.

وبعـد إنكارهم ورد قوله ﴿قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾[4]؛ حيـث وجـب تأكيده بأكثر مـن مؤكد لأنّهم في مقـام المنكر الجاحد، ويسمى في هذه الحال: خبرا إنكاريا.

وقـد ورد في الإيضاح أنه: «كثـيرا ما يخرج الكلام على خلافه، فينزل غير السـائل منزلة السـائل، إذا قدم إليه ما يلوّح بحكم الخبر، فيسـتشرف له استشراف المتردد الطالب: ﴿وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ

(1) سورة القدر، آية1.
(2) سورة الكوثر، آية1.
(3) سورة يس، بعض الآية 14.
(4) سورة يس، بعض الآية 16.

إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾[1]. كما أنّه قد ينزل غير المنكر منزلة المنكر، إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار، أو العكس (المنكر منزلة غير المنكر)، إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع من الإنكار، كما يقال لمنكر الإسلام، الإسلام حق[2]. وقوله تعالى في حق القرآن ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[3].

ومن الأوجه البالغة في الاعتداد بالسامع، وضرورة حضوره حين إنتاج الخطاب، بل حتّى **ضرورة حضوره** المادي بإلحاح من المتكلم، ما أورده ابن جني، قائلا: «أو لا تعلم أنّ الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه، وينعم في تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه؛ فيقول له: يا فلان أين أنت، أرني وجهك، أقبلْ عليّ أحدثْك، أمَا أنتَ حاضرٌ يا هَناه»[4]، فالمتكلم وهو ينتج حديثه يلحّ على ضرورة حضور السامع، وعلى ضرورة الانتباه إليه، والنّظر أيضا... وفي هذه الإشارات المادية إلى حضوره قيمة تداولية كبيرة تتمثّل في أنّه لا يمكنه إنتاج الخطاب الذي يريد دون استحضار سامعه.

ويواصل ابن جني الفكرة السابقة: «...فإذا أقبل عليه وأصغى إليه، اندفع يحدّثه أو يأمره أو ينهاه أو نحو ذلك. فلو كان استماع

(1) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص95.
(2) المرجع نفسه، ص95.
(3) سورة البقرة، بعض الآية 02.
(4) ابن جني: الخصائص، جـ1، ص217.

الأذن مغنيا عن مقابلة العين، مجزئا عنه، لما تكلف القائل، ولا كلف صاحبه الإقبال عليه»[1] بل إنّه لا يمكن إنتاج الخطاب نهائيا، دون هذا النّظر إلى المخاطب، فيذكر: «...وقال لي بعض مشايخنا -رحمه الله- أنا لا أحسن أن أكلّم إنسانا في الظلمة»[2].

ومن مباحث الاهتمام بالمخاطب أيضا ما يلي:

- التأدّب في الكلام واعتبار السامع:

كثيرا ما يلجأ المتكلم إلى العدول عن دلالة الكلام إلى غرض آخر، تأدّبا مع المخاطب، فيما يُعرف في الدرس البلاغي بأساليب التأدّب في الكلام؛ فلو أنّ أحدهم مثلا قُدّم له طعام لا يشتهيه، فهو لا يبلّغ ذلك بشكل مباشر إلى مخاطبه، بل يعدل إلى ذكر سبب آخر من الأسباب التي لا تحرج مخاطبه، كأن يقول مثلا: أشكو من ألم في المعدّة أو غيرها. وفي هذا عدول عمّا يريده المتكلم إلى غرض آخر تقتضيه طبيعة السامع، ومخالفة لمبدأ (التّعاون) الذي يفترضه (جرايس) حديثا، وتقوم عليه حكم الحديث لديه، حيث «يضطر المشارك في الحدث الكلامي أن يخالف مبدأ التعاون، إيثارا لمبدأ التأدّب»[3] ومن فوائد التأدّب في الحديث واللطف فيه، أن يُعرض الخطاب في أسلوب لا ينفّر السامع، ولا يصف المتكلم بالاستعلاء

(1) المرجع نفسه، جـ1، ص217.
(2) المرجع نفسه، جـ1، ص217.
(3) شاهر الحسن: علم الدلالة؛ السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، ص174.

والترفع. وفي القرآن الكريم كثير من شواهد أدب الحديث، منها خطاب موسى -عليه السلام- لفرعون: ﴿ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ ﴾[1]؛ حيث أخرج الكلام مخرج العرض والسؤال لا مخرج الأمر والإلزام، وهو ألطف[2].

- الحذف والافتراض المسبق:

ومن أهمّ القضايا البلاغية التي ترتبط بالسامع ودرجة درايته بالخطاب ودواعيه، الحذف، وهو «حذف بعض الكلام لدلالة الباقي عليه»[3]، ويسمّى أيضا الاكتفاء، وهو ليس مرتبطا بنص الخطاب وحده، بقدر ما يتعلق بالسامع وعلاقته بالخطاب، وكثيرا ما تميل إليه اللّغات، لكن بما يمكن للسامع أن يفهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة[4]، وتلك هي شروطه التي وضعها البلاغيون والنّحاة وهي مرتبطة بمدى حضور السامع في العملية الإبلاغية، ومعرفته بمواطن الحذف، والقرائن الدالّة على المحذوفات، نحو الشروط التي أوضحها (ابن جني) لحذف الصفة؛ حيث اشترط له دليلا من اللّفظ أو من الحال، وإلاّ لا يجوز حذفها[5]، نحو شهادة

(1) سورة النازعات آية: 18-19.

(2) عبد الفتاح لاشين: ابن القيّم وحسه البلاغي في تفسير القرآن، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط1، 1986، ص180-181.

(3) ابن رشيق: العمدة، ج1، ص251.

(4) طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللّغوي، ص6، نقلا عن: صبحي إبراهيم الفقي: علم اللغة النّصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، ج2 ص191.

(5) ابن جني: الخصائص، ج1، ص247.

الحال واعتبارات السياق والظروف المحيطة بالكلام، ومن ذلك «قولهم لرجل مُهْوٍ بسيفه في يده: زيدا؛ أي أضرب زيداً، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من التلفظ به. وكذلك قولهم للقادم من سفر: خيْرَ مَقْدَم، أي قدمتَ خير مقدم»[1].

ومن دواعيه أنّ المتكلم يرى أحيانا أنّ ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عند الإفادة أزيد لها؛ يقول (الجرجاني) بشأن ذلك: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عند الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ بيانا إذا لم تُبِنْ»[2].

ومن فوائد الحذف ومعانيه ما ذكره (الزركشي) من «التفخيم والإعظام، لما فيه من الإبهام، لذهاب الذهن في كلّ مذهب، وتشوّفه إلى المراد، فيرجع قاصرا عن إدراكه، فعند ذلك يعظم شأنه، ويعلو في النّفس مكانه. ألا ترى أنّ المحذوف إذا ظهر في اللّفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد، وخلص للمذكور»[3]. وفي هذا تصوير لحال السامع وهو يتلقّى الخطاب المتّسم بالحذف؛ حيث يُعْمِلُ الذهن في بحث المحذوف ويقف على أسراره حين لا يجده مذكورا،

(1) ابن جني: المرجع نفسه، ج1، ص247.

(2) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص146.

(3) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988، ج3، ص104.

وأوّل ما يحصل لديه عظم شأن الخطاب وعلو مكانه.

ويلتقي موضوع الحذف هذا وارتباطه بالسامع بمفهوم (الافتراض المسبق) الذي هو أحد مجالات اللسانيات التّداولية الحديثة، ويهتمّ بدراسة المعارف المشتركة بين المتكلم والسامع، أو بين ما ينبغي أن يكون معروفا، أو يُفترض العلم به سابقا قبل إجراء الخطاب، فهو: «مفهوم براجماتيكي تتضمّنه العبارة في المقام الذي ترد فيه من حيث المعلومات المشتركة (المعروفة مسبقا) لدى المتكلم والمخاطب»[1] ولذلك فالمتكلّم يوجّه حديثه إلى السامع على أساس أنّه معلوم لديه: فلو أنّ أحدا قال لآخر: تعال، فالمفترض سابقا أنّ بينهما مسافة ما، وأنّ هناك مبررا يدعو إلى طلب مجيئه، وأنّ المخاطب قادر على الحركة والإجابة، وأنّ المتكلّم نفسه في منزلة الآمر.

أو نحو القول: هل يصح رمي الجمرات قبل الزوال غدا؟ فمّما تشمله العبارة أنّ المتكلم والسامع في مقام حج، وأنّ المكان ربما يكون في منى، وأنّ لرمي الجمرات موعدا في مناسك الحج، وأنّ هذا الموعد له علاقة بوقت الزوال... كلّ هذا مشترك بينهما، وربما نفهم أيضا أنّ السائل أقلّ إلماما بمسائل الحج من المسئول.

وبالنسبة إلى موضوع الحذف، فإنّ المتكلم لا يحذف شيئا من خطابه ما لم يكن في مقدور السامع معرفته، بناءً على افتراضات مسبقة: نحو: شاهدت رجلا؛ تكون لمتلقٍ خالي الذهن من موضوع

(1) شاهر الحسن: علم الدلالة، ص176.

الحديث، أمّا شاهدت الرجل؛ فتفترض أنّ المعلومة موجودة في ذهن من يتلقّاها مسبقا.

- **الالتفات وأثره على السامع:**

الالتفات من البديع ومحاسن الكلام، وهو مأخوذ من التفات الإنسان عن يمينه وشماله[1]. ولا يبدو أثره على السامع، حين يدرك انتقال الخطاب من أسلوب إلى آخر ومن حال إلى حال؛ لذلك فهو مرتبط به، ويحفل بكثير من القيم التداولية لما له من تأثير على السامع، على نحو ما يوضح القزويني: «إنّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطريةً (تجديدا) لنشاط السامع، وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد»[2]. فتنويع أساليب الخطاب له وقعه على السامع، إذ يأخذ به من نشاط إلى آخر، ومن وضع إلى وضع، مجدِّدًا في أحوال تلقّيه له. وهي الفكرة نفسها التي أوردها ابن الأثير عن الزمخشري: «إنّ الرجوع من الغيبة إلى الخطاب إنّما يستعمل للتفنّن في الكلام، والانتقال من أسلوب إلى أسلوب، تطرية لنشاط السامع، وإيقاظا للإصغاء إليه»[3]. ثمّ ناقشه في ذلك، قائلا: «وليس الأمر كما ذكره(...) فإنّ ذلك دليل على أنّ السامع يملّ من أسلوب واحد، فينتقل إلى غيره ليجد نشاطا

(1) ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص03.
(2) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص160.
(3) ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص03.

للاستماع، وهذا قدح في الكلام، لا وصف له...»[1]، ويجعل فائدة الالتفات وقيمته قائمة على ما يمكن أن يقدمه للسامع أو للخطاب، فيقول: «والذي عندي أنّ الانتقال من الخطاب إلى الغيبة، أو من الغيبة إلى الخطاب، لا يكون إلاّ لفائدة اقتضته»[2]؛ نحو تعظيم شأن المخاطب مثلا.

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا ﴾[3]، وشاهد الالتفات فيه انتقال الخطاب من الغيبة (وقالوا اتخذ) إلى الخطاب (لقد جئتم) وغرضه «زيادة التسجيل عليهم بجراءة على الله تعالى والتعرض لسخطه، وتنبيه لهم على عظم ما قالوه، كأنّه يخاطب قوما حاضرين بين يديه منكرا عليهم وموبخا لهم»[4].

وهذا أحد أشكاله، أن يتمّ الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب، إلى جانب الرجوع عن فعل المضارع إلى فعل الأمر، أو عن الماضي إلى الأمر، والإخبار عن الماضي بالمستقبل أو العكس. وهي الأشكال الثلاثة التي فصّلها ابن الأثير، وذكر أوجه أغراضه[5]، وتقوم في أغلبها على أثر هذه الانتقالات على السامع وكيفية تلقيه لها، وما يمكن أن تبعثه في نفسه من نشاط، وتحدّد موقفه من الخطاب، فضلا عن الأغراض التي يتوخاها المتكلم على مستوى

(1) المرجع السابق، ج2، ص30-04.
(2) المرجع نفسه، جـ2، ص 03-04.
(3) سورة مريم، آية: 88-89.
(4) ابن الأثير: المثل السائر، جـ2 ص05.
(5) ينظر: المرجع السابق، جـ2ص03-13.

السامع، نحو إشعاره بالتفخيم أو التهويل والاستفظاع وغيرها[1].

- أسلوب القصر وموقف السامع من الخطاب:

يعدّ القصر -وهو من علم المعاني- أحد الموضوعات البلاغية التي تهتمّ في مباحثها بالسامع، وموقفه من الخطاب. ومعناه «يرجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، كقولك: زيد شاعر لا منجم، لمن يعتقده شاعرا ومنجما»[2].

فهو يقوم أساسا على تحديد موقف السامع ممّا يتلقاه؛ وتغيير ما يعتقده إذا كان مخالفا للحكم، وهو -بهذا المفهوم- يشترك مع مجالات اللسانيات التداولية التي تتناول ما يرتبط بالسامع في دراستها للّغة.

ويبدو هذا الارتباط أكثر، إذا ما تتبعنا أنواعه المتعدّدة بحسب أحوال السامع ومواقفه؛ فقد ميّز القزويني بين حالتين للمخاطب في أساليب القصر[3]:

- **المخاطب الأوّل**: يعتقد الشركة، أي اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وغيرها جميعا، فيكون القصر حقيقيا، نحو: ما زيد إلاّ

(1) يمكن مراجعة هذه الأغراض بأمثلتها في: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص160-162.
(2) السكاكي: مفتاح العلوم، ص288.
(3) تُراجع في: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص213-214.

كاتب، لمن يعتقد أنّه يتصف بصفات أخرى غير الكتابة.

- **المخاطب الثاني**: يعتقد العكس؛ أي اتصاف ذلك الأمر بغير تلك الصفة، فيكون فيها القصر قصر قلب، لأنّه يتمّ فيه قلب حكم السامع؛ نحو: ما شاعر إلاّ زيد، لمن يعتقد أنّ غيره شاعر أيضا.

والقصر بحسب هذين الحالتين يقوم مفهومه على السامع أساسا، وبذلك فهو يُدرَج ضمن الاهتمامات التداولية في الدرس العربي القديم. إضافة إلى اهتمامه بالسامع أيضا، في كثير من طرقه التي فضلتها كتب البلاغة، حيث تتعدّد بتعدّد أحواله، وتتنوّع بتنوّع الأغراض التي يتوخاها المتكلم في السامع[1].

- أسلوب الحكيم ومخالفة حال المخاطَب:

هو من مباحث البلاغة العربية، وإن كان من إنجاز المتكلم، فهو مرتبط أساسا بالسامع، لأنّه متوقف عليه؛ و«هو تلقي المخاطب بغير ما يترقب، بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنّه الأولى بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب، بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنّه الأولى بحاله المهم له»[2] فالسامع أمام هذا الأسلوب نوعان؛ إمّا أن يكون مترقبا لخبر ما من المتكلم؛ فيحمل كلامه خلاف ما يترقبه

(1) يمكن مراجعتها في:
-المرجع السابق، ص215 وما يليها.
-السكاكي: مفتاح العلوم، ص288.

(2) أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص120.

تنبيها على أنّه ما ينبغي أن يترقبه، نحو الآية ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾[1]؛ فقد تلقّى غير ما كان يترقّب.

وإمّا أن يكون قد سأل عند أمر ما، فيحمل سؤاله على أنّه سؤال آخر وهو الأولى لحاله، نحو:

أتتْ تشتكي عندي مزاولةَ القِرى ... وقد رأت الضِّيفانَ ينحُون منزلي
فقلتُ كأنّي ما سمعتُ كلامها ... همُ الضيفُ، جِدّي في قِراهم وعجِّلي

وقد ذكره العديد من البلاغيين واللّغويين العرب، ولم يختلفوا في هذين الحالين للمخاطب؛ بقدر ما عدّدوا مصطلحاته؛ فقد سمّاه الجاحظ (اللغز في الجواب)[2]، ومثّل له بما يروى عن الحطيئة حين كان يرعى غنما وفي يده عصا، فمرّ به رجل، فقال: ما عندك؟ قال: عجراء من سلم؛ يعني عصاه. قال: إنّي ضيف. قال الحطيئة: للضِّيفان أعددتها.[3]

وسمّاه (عبد القاهر الجرجاني) المغالطة، لما يقوم عليه من مغالطة الحال التي عليها السامع، وسمّاه الحموي القول الموجب. وهو في هذه الحال يرتبط كثيرا بالمخاطب حين نتلقّاه بغير ما يترقّب، وبالسائل الذي يلقى غير ما يتطلب.

(1) سورة البقرة، آية:189.

(2) ينظر: الجاحظ: البيان والتبيين، جـ2 ص147.

(3) ينظر: المرجع نفسه، جـ2 ص147. (6)و(7) أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص119-120.

ومن قيمه التداولية في الخطاب أنّه يأتي غالبا للتظرف، والتخلّص من إحراج السامع[1] وربما صادف المقام المناسب، فحرّك من نشاط السامع، فسلبه حكم الوقور وأبرزه في معرض المسحور، ولا يخفى ما له من أثر في العملية الإبلاغية بين المتكلم والسامع.

وعموما، فإنّ حضور السامع يكاد يكتنف كلّ عملية إبلاغية، بل إنّه يعتدّ به في كلّ كلام؛ ورد في مفاتيح الرازي: «إنّا إذا تكلمنا بكلام نقصد منه تفهيم الغير، عقلنا معاني تلك الكلمات، ثمّ لمّا عقلناها أردنا تعريف غيرنا تلك المعاني، ولمّا حصلت هذه الإرادة في قلوبنا، حاولنا إدخال تلك الحروف والأصوات في الوجود لنتوسّل بها إلى تعريف غيرنا تلك المعاني»[2].

ب-3: تداولية الخطاب في ذاته، في البلاغة العربية:

يمثّل مصطلح (الخطاب) خلاصة ما تطوّر إليه استخدام مصطلح (الجملة) ومصطلح (النّص) بعدها، في المدوّنة النقدية الحديثة. ويكاد يُستقر على استعماله لما يحمله من دلالات أوسع من دلالات (النّص)، لاسيما من ناحية إيحائه بالاستعمال والتداول. ويقوم التمييز بين المصطلحات الثلاثة هذه، على أسس تداولية، أهمّها الاستعمال.

(1) ينظر: أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص119-120.

(2) فخر الدين الرازي: التفسير الكبير: مفاتيح الغيب، ج21 ص48. نقلا عن: عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية. ص297.

ولا يكاد يختلف مفهومه حديثا عمّا تناوله الدرس العربي القديم، ومن شواهد ذلك ما ذكره الزمخشري، وهو يفسر قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾[1] ومعنى (فصل الخطاب) عنده «البيّن من الكلام الملخّص الذي يتبينه من يخاطب به لا يلتبس عليه. ومن فصل الخطاب، وملخصه: أن لا يخطئ صاحبه مظان الفصل والوصل(...) وكذلك مظان العطف وتركه، والإضمار والإظهار والحذف والتكرار(...) -وفصل الخطاب-: الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الصحيح والفاسد والحق والباطل والصواب والخطأ»[2].

فقد وصف الخطاب ببعض الشروط البيانية التي تجعله فصلا بيّنا، وفيها أن لا يخالف قواعد الفصل والوصل، والعطف، والإضمار، والحذف، والتكرار... وغيرها من الشروط البيانية والأسلوبية التي تعتري الخطاب. فهو -إذاً- (فن القول) من خلال هذا النّص. وممّا يتّصف به الخطاب القرآني ذاته أنّه راعى مقتضى أحوال المخاطب، من حيث الصدق في المنطق وترك ما لا يحتاج إليه، والدقّة في التعبير، وعدم التناقض في القول، والإشارة أحيانا إلى المعنى دون التصريح به، والجدال، والحجاج والبرهنة، البناء المحكم.. وغيرها.

وهو مصطلح (الخطاب) نفسه الذي استخدمه (ابن فارس) حين تحدّث عن الكلام المتداول بين المتكلم والسامع؛ ذكر ذلك في

(1) سورة ص، بعض الآية 20.

(2) الزمخشري: الكشاف، جـ3ص365.

(الصاحبي) في (باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع)[1]. وفي (باب الخطاب المطلق والمقيّد)[2].

والمتأمّل في الدرس العربي، على اختلاف علومه، يجد أنّه لم يفصل البُنى اللّغوية التي تناولها عن واقع استعمالها، فضلا عن وصفه اللّغة أثناء استعمالها خطابا، وهذه من أهمّ القيم التداولية التي يتميّز بها، والتي لا يختلف فيها عن مجال التداولية الذي حدّده اللسانيون حديثا في وصف اللّغة في استعمالاتها، دون تجريدها من تداولها العادي.

ويتناول هذا المبحث أهمّ ما يرتبط بالخطاب في ذاته في البلاغة العربية: الخطاب ومقتضى الحال، الإنشاء والخبر ونظرية أفعال الكلام.

- الخطاب ومقتضى الحال:

كثيرا ما قارب الدارسون حديثا بين المفاهيم التّداولية الحديثة وبين فكرة مقتضى الحال في البلاغة العربية، ومنهم (صلاح فضل)؛ حيث يقول: «ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظّمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال)، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية (لكلّ

(1) ابن فارس: الصاحبي، ص190.
(2) المرجع نفسه، ص194.

مقام مقال)»[1]. وفكرة مقتضى الحال تداولية أساسا؛ حيث نتجت في الشروط التي يكون بها الخطاب مطابقا للحال التي يستخدم فيها بين المتكلم والسامع، ومختلف الملابسات التي تكتنف ذلك. وتقوم البلاغة في مجموعها على هذه الفكرة لدى الكثيرين؛ وردّ في الإيضاح: «وأمّا بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته»[2].

وفي المقدمة: «إذا حصلت الملكة التامّة في تركيب الألفاظ المفردة، للتعبير بها عن المعاني المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع. وهذا هو معنى البلاغة»[3].

فهي تتخلص في مدى مطابقة تأليفات المتكلم لمقتضى الحال؛ حيث تحصل إفادة المخاطب.

ومفهوم الحال لا يختلف عن مفهوم المقام «الذي يشمل مجموعة الاعتبارات والظروف والملابسات المحيطة بالنشاط اللّغوي، وتؤثّر فيه، بحيث لا تتجلّى دلالة الكلام إلاّ في ظلها»[4].

ومقتضى الحال مختلف باختلاف مقامات الكلام؛ من مقام التنكير إلى مقام التعريف، ومن مقام الإطلاق إلى مقام التقييد، ومن

(1) صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص26.
(2) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص80.
(3) ابن خلدون: المقدمة، ص 574.
(4) لتهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، وضح حواشيه أحمد حسن ثبج، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991، مجـ3 ص574.

مقـام التقديم إلى مقام التأخير[1]... وغيرها من المقامات التي يتحدّد بها شكل الخطاب ليكون مطابقا لمقتضى حال استخدامه. ولا تتحدّد قيمـة الكلام فيستحسـن ويقبـل إلاّ بالنظـر إلى مـدى حصول هذه المطابقة للاعتبار المناسب. وعلى خلاف ذلك يظهر انحطاط الكلام بعـدم حصولها[2]. ثمّ يخلص (القزويني) بعد ذلك إلى قوله: «وهذا- أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال- هو الذي يسـميه الشيخ عبد القاهر بالنظم»[3].

ومـن أوّل النّصـوص العربية التي اهتمّـت بمقتضى الحال، ما أورده الجاحـظ مـن حديـث بشر بـن المعتمـر: «وإنّما مـدار الشرف (شرف المعنـى) على الصواب وإحراز المنفعة مـع موافقة الحال، وما يجـب لكلّ مقـام من المقال»[4] فـشرف المعنى ووجه قبولـه قائم على صوابـه وصحته، مع ما يقدّمه من فائـدة للمخاطب (وهذا هو مبدأ المنفعـة؛ أحـد أسـس التداوليـة اللسـانية الحديثـة) إلى موافقته لمقام المخاطب وحاله. وتتلخص في العبارة المشـهورة (لكلّ مقام مقال)؛ حيـث «ينبغي للمتكلم أن يعـرف أقدار المعاني، ويـوازن بينها وبين أقدار السـامعين، وبين أقدار الحـالات، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلامـا ولـكلّ حالة مـن ذلك مقاما، حتىّ يقسـم الـكلام على أقدار المعاني، ويقسـم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المسـتمعين

(1) ينظر: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص80.
(2) ينظر: المرجع السابق نفسه، ص80.
(3) المرجع نفسه، ص81.
(4) الجاحظ: البيان والتبيين، جـ1 ص136.

على أقدار تلك الحالات»[1].

فمن أجل إحـراز المنفعة وفائدة المخاطب، يـوازن المتكلم بين المعنى والمخاطب والحال، ويوازن بينها بمقدار. وتسُوق هذه الفكرة إلى أنّ بنيـة الخطـاب تختلف باختلاف أغراضـه، وهذا وجه آخر من أوجـه اختلاف مقامـات الخطاب، وقد مرّ مثال لـه في حديث المبرد مع المتفلسـف الكنـدي، واختلاف بنيات (عبـد الله قائم) باختلاف المقامات المستخدمة فيها. وأوضح ذلك (الجرجاني) في مزية النظم، قائلا: «اعلم أن ليس المزية بواجبة لها في أنفسها (...) ولكن تُعرض بسـبب المعاني والأغراض التي يوضع لهـا الكلام (...) بل ليس من فضل ومزية إلاّ بحسـب الموضع، وبحسـب المعنى تريد، والغرض الذي تؤمّ»[2].

ويوافق ذلك قول (ابن سنان) في سر الفصاحة: «وأمّا الغرض فبحسـب الكلام المؤلف، فإن كان مدحـا كان الغرض به قولا ينبئ عن عظم حال الممدوح، وإن كان هجوا فبالضدّ»[3].

ومن أهمّ ما يذكر في اختلاف مقامات الكلام وقيمته في البلاغة العربية، نص السكاكي الذي يختلف كثيرا عمّا يعرضه الدرس الحديث في نظرته إلى دلالة الخطاب، بحيث لا تتحدّد إلاّ في السياق والموقف

(1) المرجع نفسه، جـ1 ص138-139.
(2) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص106.
(3) ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ص94.

الاجتماعي، والربط بين الخطاب والمقام؛ يقول(والإطالة في النّص يقتضيها المقام): «لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، وكذا مقام المدح يباين مقام الذمّ، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجدّ يباين الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار؛ جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر».[1]

فقد حدّد طبيعة الخطاب (شكر، شكاية، تهنئة، تعزية، مدح، ذم، ترغيب...) بحسب الظروف المحيطة، وبحسب غرض الكلام وقصده، ثمّ بحسب المخاطب. وهي العناصر المتضافرة في إنتاج الخطاب، كما يشرحها الدرس اللساني الحديث.

ثمّ يعرض جانبا آخر مهمّا يقتضيه الخطاب، وهو البنية الداخلية، خلافا للبنية الخارجية المعروضة سابقا؛ فيجعل لعلاقات الكلم بعضه ببعض، وللقرائن والمؤكدات دورا في تحديد طبيعته؛ يقول:

«ثمّ إذا شرعت في الكلام، فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، ص، 168.

الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال»[1]، فمقتضى الحال أن يكون الكلام مصادفا لما يليق به من غرض ومقام.

ويواصل ممثلا لأحوال الكلام المختلفة: «فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة، وإن كان مقتضى ذلك طي ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام ورده على الاعتبار المناسب،(...) وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها، والإيجاز معها أو الإطناب، أعني طي جمل عند البين ولا طيها، فحين الكلام تأليفه مطابقا لذلك»[2].

فقد فصّل النّص أحوال الكلام المختلفة بحسب ما يقتضيه الحال، والظروف الخارجية المحيطة بالخطاب (وسط المخاطب ومكانته...) وبين الشروط الداخلية التي تكتنف البنية... ومجموع ذلك يقتضيه الخطاب ويعتدّ به.

ومن أشكال الاهتمام بتنوّع الخطاب لتنوّع مقاماته، ما ذكره الزركشي في(وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن)؛ حيث ميّز بين

(1) المرجع السابق، ص168-169.
(2) المرجع السابق، ص169.

خطاب العام الذي يراد به العموم، والخاص الذي يراد به الخصوص، وخطاب الخاص المراد به العموم، وخطاب العام الذي يراد به الخصوص[1]... وهي كلّها مقسّمة بحسب الأغراض التواصلية التي يتوخاها المتكلّم، فيتحدّد شكل الخطاب ونوعه بحسب ذلك.

وقد يخرج الكلام من مقتضى الظاهر إلى خلافه، لأغراض نحوية وبلاغية، فيأخذ الخطاب حينها صيغة مخالفة لما يقتضيه الحال. وفي ذلك قيم تداولية ترتبط به أو بالسامع أو بالمتكلم[2]، نحو:

– وضع المضمر موضع الظاهر؛ في نعم عبدا(العبد)، هو الله أحد؛ وفي هذا يقصد المتكلم أن يمكن ما يتلو الضمير في ذهن السامع، لأنّ في الضمير تهيئة وتشويقا، فيتمكّن بعد وروده، «لأنّ المحصول بعد الطلب أعزّ من المنساق بلا تعب»[3].

– مجاوبة المخاطب بغير ما يترقب، وهو الذي سمّاه (الجرجاني) المغالطة، و(السكاكي) الأسلوب الحكيم، وقد مرّ بيانه.

– ومن إجابة السائل بغير ما يتطلّب تنبيها على أنّه الأولى أو الأهمّ، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾[4]؛ سألوا عن الهلال لَم يبدو دقيقا ثمّ يتزايد حتّى يستوي،

(1) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، جـ2 ص217–225.
(2) يمكن مراجعة ذلك في: السيوطي: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، ص62–30.
(3) المرجع نفسه، ص28.
(4) سورة البقرة، بعض الآية189.

ثمّ ينقص حتّى يعود كما كان. فأيّ فائدة تحت ذلك؟ فأجيبوا ببيان حكمة ذلك وهي معرفة المواقيت والحلول والآجال.

– وضع الماضي موضع المستقبل، تنبيها على تحقق وقوعه[1]؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾[2]، أو للإشراف: أي مشارفة وقوعه؛ أي مقاربته، نحو: قوله: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟﴾[3] لو شارفوا أن يتركوا[4]. أو لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوّة الأسباب الظاهرة كقول المشتري: اشتريت، حال انعقاد أسبابه. ولا خلاف بين ما يعرضه هذا الغرض الأخير، وبين فكرة الأفعال الإنجازية، التي مرّ بيانها في الفصل السابق.

وقد يخرج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون الحقيقة، لغرض المسامحة وحسم العناد[5]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[6]، مع أنّه «يعلم أنّه على الهدى، وإنّهم على الضلال، لكنّه أخرج الكلام مخرج الشك، تغاضيا ومسامحة، ولا شك عنده ولا ارتياب»[7]. وهذا من باب «إرخاء العنان للخصم» في البلاغة العربية.

(1) ينظر السيوطي: شرح عقود الجمان، ص30
(2) سورة الزمر، آية68.
(3) سورةالنساء، آية9.
(4) ينظر السيوطي: شرح عقود الجمان، ص30.
(5) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، جـ3، ص409.
(6) سورة سبأ، آية24.
(7) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، جـ3، ص409.

كما يحصل الخروج على خلاف الأصل، والقصد منه تربية المهابة، وإدخال الروعة في ضمير السامع[1]، بذكر الاسم الحقيقي لذلك، كأن يقول الخليفة لمن يأمره بأمر: أمير المؤمنين يأمرك بكذا، مكان: أنا آمرك بكذا، وقوله تعالى ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾[2]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾[3]، فذكر الاسم الذي يحدث به الخروج عن الأصل، ليبين موقع المتكلم. وهي الفكرة التي مرّت في الفعل الإنجازي الذي يصدر ممّن يقدر على إصداره وأدائه.

- الإنشاء والخبر، ونظرية أفعال الكلام:

يذهب الدارسون المحدثون إلى أنّ ما قدمه العرب في باب(الخبر والإنشاء)، سواء أكانوا لغويين أم بلاغيين أم أصوليين، لا يختلف عمّا تعرضه نظرية الأفعال الكلامية الحديثة التي قدمها (أوستين) وطورها (سورل)، كما مرّ في الفصل السابق؛ ذلك أنّ البلاغيين مثلا، تناولوا في باب المعاني (الخبر والإنشاء) وعلاقتهما بالخارج؛ فالخبر ما احتمل الصدق أو الكذب بالنظر إلى درجة مطابقته للخارج أو مخالفته. وأهل اللغة «لا يقولون في الخبر أنّه أكثر من إعلام(...) والخبر هو العلم. وأهل النّظر يقولون الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه»[4].

(1) المرجع نفسه، جـ2، ص409.
(2) سورة الحاقة / 01–02.
(3) سورة النحل، آية 90.
(4) ابن فارس: الصاحبي، ص179.

أمّا (الإنشاء) فلا يرتبط مفهومه بالصدق والكذب، ويتميّز بأنّ مدلوله يتحقق بمجرد النطق به والطلبي منه «ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل»[1].

وهي الفكرة نفسها التي عرضها (أوستين) في مبحث الأفعال الكلامية؛ حيث ثار على آراء الوضعيين، وميز بين نوعين من الأفعال التقريرية والإنجازية، من حيث درجة تحققها في الخارج وموقف المتكلم.

يقول (أحمد المتوكل)في ذلك: «من المعلوم أنّ الفكر اللّغوي العربي القديم يتضمن ثنائية (الخبر/ الإنشاء) التي تشبه إلى حدّ بعيد الثنائية الأوستينية (الوصف/ الإنجاز)، كما يدلّ على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء»[2].

كما ربط (ابن خلدون) من قبلُ بين مفهوم اللّغة والفعل، حين تحدّث عن علم النحو، قائلا: «اعلم أنّ اللّغة في المتعارف هي عبارة المتكلّم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلابدّ أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان»[3].

(1) السيوطي: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، ص48.
(2) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص37. والفكرة نفسها في: شاهر الحسن: علم الدلالة، ص182. محمود أحمد نخلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص85. الطلحي بن ضيف الله: دلالة السياق، ص232.
(3) ابن خلدون: المقدمة، ص565.

فاللّغة مرتبطة بقصد المتكلم، من حيث هي إنشاء لفعل على مستوى السامع أو غيره، وبذلك فهي ليست أصوات تعبيرية فحسب، بل هي أفعال ناشئة عن قصود المتكلمين بإفادة الكلام. حتىّ أنّ المتكلم لا يسمى متكلما إلاّ لفعل الكلام الذي ينشئه ويؤديه[1].. وقد لا نستطيع التمييز بين هذه الفكرة المعروضة في نص (ابن خلدون) وبين عنوان كتاب (أوستين) الذي أسّس اللسانيات التداولية بـ(القول هو الفعل)، أو(عندما نقول فنحن نفعل). وقبل تفصيل ما تقدّمه ثنائية الخبر/ الإنشاء في الدرس البلاغي العربي، ماذا عن مفهوم الفعل؟

وتتفق المعاجم العربية على دلالة عامة للفعل هي: الإنجاز والأداء. ورد في مقاييس اللغة: «الفاء والعين واللام أصل صحيح يدلّ على إحداث شيء من عمل وغيره»[2]. وأضاف(الزبيدي): «هو إحداث كلّ شيء من عمل أو غيره، فهو أخص من العمل»[3] على أنّ هذا الإحداث، منه المادي ومنه المعنوي؛ فمن المادي قولهم: فعل، والفعال-بفتح الفاء- الكرم وما يفعل من حسن[4] أو «السؤدد»[5]،

(1) يمكن مراجعة هذه الفكرة بمظانها في التراث العربي، لدى: عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص286 وما يليها.
(2) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج4 ص511.
(3) الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1994، بيروت-لبنان، مج 15، باب اللام، ص583.
(4) المرجع السابق، ج4 ص511. والرازي: مختار الصحاح، ص508.
(5) الزمخشري: أساس البلاغة، ص344.

لما يحدثه في نفوس متلقيه أو سامعيه، «والفعال: خشبة الفأس»[1]، لما يمكن أن نفعله بها. وقيل: «الفعل-بالكسر- حركة الإنسان، أو كناية عن كلّ عمل متعد...»[2]، لأنّ العمل يتبع حركة من يعمله.

ومن المعنوي قولهم: «كانت من فلان فعلة حسنة أو قبيحة»[3]، و«كتاب مفتعل؛ أي مختلق مصنوع»[4]، لما فيه من تحريف.

وعرفه ابن الأنباري في(أسرار العربية)، بقوله: «فإن قيل لم سمي الفعل فعلا؟ قيل: لأنّه يدلّ على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنّك إذا قلت(ضرب) دلّ على نفس الضرب الذي هو فعل في الحقيقة، فلـمّا دلّ عليه سمي به، لأنّهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب، وهو كثير في كلامهم»[5]، وهذا من سنن العرب في كلامها، كما يبدو، أن يسمى الفعل بسبب ما يدل عليه.

وهو في (التعريفات) «الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير أولا، كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا»[6]، وكذلك سمي المتكلم متكلما، لأنّه «هو فاعل الكلام»[7].

(1) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج4 ص511.
(2) الفيرو زابادي: القاموس المحيط، جـ4، باب اللام، فصل الفاء، ص32.
(3) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، جـ4 ص511. و: الرازي: مختار صحاح، ص508.
(4) الزمخشري: أساس البلاغة، ص344.
(5) ابن الأنباري: كتاب أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، د.ت، ص11.
(6) الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، ص175.
(7) أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، ص27.

فالفعل بهذا المفهوم يكون حاملا لقيمة تداولية هامّة، هي أنّ تسميته قائمة على الاستعمال والتداول، وما يدلّ عليه، وهي من المجالات المفهومية للتداولية، كما سبق عرضه في الفصل الأول.

ويتّضح هذا المفهوم أكثر، إذا وقفنا عند دلالة(فاعلون) في الآية ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴾[1]، وممّا ورد في تفسيرها، قول الزمخشري: «...والمعنى فعل المزكي الذي هو التزكية، وهو الذي أراده الله فجعل المزكين فاعلين له، ولا يسوّغ فيه غيره، لأنّه ما من مصدر إلاّ يعبّر عن معناه بالفعل ويقال محدثه فاعل، تقول(...) للزكي فاعل التزكية، وعلى هذا الكلام كله»[2].

فالتعبير القرآني عدل عن(للزكاة مؤدون، مزكون..) إلى التعبير بالفعل (فاعلون) تقويّة لوضعهم، وإيضاحا لأدائهم الفعلي للزكاة على وجهها، وجاء في فتح القدير»ومعنى فعلهم للزكاة تأديتهم لها، فعبّر عن التأدية بالفعل لأنّها ممّا يصدق عليه الفعل»[3].

وهناك وجه آخر لدلالة (فاعلون) في الآية، وهو أنّه «يصح أن يكون (الزكاة) بمعنى التزكية وهو الحدث؛ أي فعل المزكي، فيكون(فاعلون)في بمعناها، فيكون أصل التعبير (فاعلون الزكاة)، ومعنى(فعل الزكاة) زكى، أو إخراج الزكاة، كما يقال للضارب فعل

(1) سورة المؤمنون، آية4.
(2) الزمخشري: الكشاف جـ3 ص23.
(3) فاضل صالح السامرائي: لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، جمعية عمال المطابع التعاونية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2003، ص140.

الضرب»[1] وفعل الزكاة إذا أدّاها؛ حيث تمّ الوصف بالفعل؛ ورد في التفسير الطبري: «يقول تعالى ذكره والذين هم لزكاة أموالهم التي فرضها الله عليهم فيها مؤدون، وجعلهم الذي وصفهم به هو أداؤهموها»[2].

فالفعل في مجموع هذه النصوص لا يختلف عن معنى الأداء والإحداث، وهي القيم التداولية التي يحملها فضلا عن إفادته التعميم والإبهام لئلا يبقى الأداء مرتبطا بشكل من أشكال إخراج أو غيره، نحو التعبير في الآية ﴿وَفَعَلۡتَ فَعۡلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلۡتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[3]؛ حيث «عدّد(فرعون) نعمته على(موسى عليه السلام) ووبّخه بما جرى على يديه من قتل خبازه، وفظّعه عليه بقوله(وفعلت فعلتك) ووجه التفظيع عليه من ذلك أنّ في إتيانه به مجملا مبهما إيذانا بأنّه لفظاعته ممّا لا ينطق به إلاّ مكنيا عنه...»[4].

أمّا عن القيم التداولية التي يحملها كلّ من مفهومي الخبر والإنشاء، فلأنّ البلاغيين فرّقوا بينهما انطلاقا من علاقتهما بالواقع، وبالنظر إلى مقياس الصدق والكذب الذي يبحث في مدى مطابقة مدلول الكلام للواقع الخارجي أو انتفائها.

ولقد تعدّدت معاني الكلام عند البلاغيين العرب واللغويين

(1) المرجع نفسه، ص139.
(2) الطبري: تفسير الطبري، دار المعرفة، 1990، جـ18، ص04.
(3) سورة الشعراء، آية19.
(4) الزمخشري: الكشاف،جـ3، ص108.

إلى جانب الخبر والإنشاء، باتفاق من النحاة، وأهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر والإنشاء. لكن كثيرا منهم تجاوزوا هذين المعنيين إلى معان أخرى، منهم ابن فارس في باب (معنى الكلام) في (الصاحبي)، يقول: «وهي عند أهل العلم عشرة: خبر واستخبار، وأمر ونهي، ودعاء وطلب، وعرض وتحضيض، وتمن وتعجب»[1].

وحصر الخبر في الإعلام[2]، والاستخبار في الاستفهام[3]، والأمر في «ما إذا لم يفعله المأمور به سمي عاصيا»[4] إلى آخر عرضه وتفصيله.

واقترح غيره عشرة أخرى هي: «نداء، ومسألة، وأمر، وتشفع، وتعجب، وقسم، وشرط، ووضع، وشكر، واستفهام»[5] ومنهم من أسقط الاستفهام لدخوله في المسألة[6]، ومنهم من أسقط أيضا التشفع للسبب نفسه، وكذلك الشك لدخوله في الخبر، فصارت سبعة. وقالوا: خمسة: الخبر، الأمر، التصريح، الطلب، النداء.

(1) ابن فارس: الصاحبي، ص179.
(2) المرجع نفسه، ص179.
(3) المرجع نفسه، ص181.
(4) المرجع نفسه، ص184.
(5) ذكرها الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ص316.
(6) على أن هناك فروقا دقيقة بين السؤال والاستخبار، وبين السؤال والاستفهام، وبين الدعاء والسؤال. أوضحها أبو هلال العسكري في: الفروق في اللغة، ص28-29.

ويمكن جمعُ أشهر هذه الآراء في معاني الكلام، بدءا ممّن قالوا بأنّها ثلاثة: خبر وطلب وإنشاء، إلى من قال خمسة (وهي السابقة)، إلى من قال تسعة (بإسقاط الاستفهام في المذكورة سابقا، إلى من قال ستة عشر: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار، وطلب، وجحود، وتمن، وإغلاظ، واختبار، وقسم، وتشبيه، ومجازاة، ودعاء، وتعجب، واستثناء،... والتحقيق فيها جميعا، ليتضح أنّها تنحصر في الخبر والإنشاء، وترجع بقية المعاني إليهما.

والواقع أنّ تقسيم الكلام إلى هذه المعاني والأغراض، قائم على الأحوال المختلفة للكلام بحسب المتكلم وقصوده، والسامع وتأويله، والمقام وسياقاته. وهذه كلّها شروط تداولية للخطاب، اهتمّ بها كثيرا البلاغيون العرب، واحتفى بها اللسانيون التداوليون المحدثون، فالخبر مثلا إفادة المخاطب بشيء مجهول عنده، أمّا الاستخبار فيكون في حال ثانية، بحيث يكون المتكلم قد تلقّى خبرا ممّا ينشئ لديه طلبا ثانيا يسمى استخبارا... وهكذا.

ولئن تعدّدت هذه المعاني، فلأنّ أحوال التّواصل متعددة ومتباينة، وهي لا تبعث على التذمر، بقدر ما توحي بغنى الدرس العربي البلاغي، بظروف التواصل وملابساته.

والخبر نفسه لا يقبل كلّه مقياس الصدق والكذب، فمن الخبر الذي لا يقبل الكذب، أخبار القرآن الكريم، والسنّة الشريفة، والأخبار الدالّة على مسلّمات نحو خمسة أكثر من أربعة. ومن الخبر

الذي لا يقبل الصدق، خبر قلب المسلمات نحو: مجموع (واحد) مع (واحد) يساوي ثلاثة، إلاّ إذا توفّرت شروط معيّنة. وينبغي التذكير بأنّ اللسانيات التداولية انطلقت من فكرة مماثلة لهذه لدى أوستين، حين أقرّ بأنّ هناك جملا ليس بالضرورة أن توصف بالصدق أو الكذب، بل إنّ حكمها مثل الإنشائية ينظر إليه بما تنشئه في الخارج. ولقد فصّل ذلك علماء العربية، نحو تقسيم (الغزالي) للخبر ثلاثة أقسام[1]:

- خبر يجب تصديقه، نحو ما أخبر عنه، وما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم، وإجماع الأئمة.

- خبر يعلم كذبه، نحو: ما خالف العقل أو النظر أو الحس أو المشاهدة، أو الأخبار المتواترة، أو ما يخالف النّص القاطع من الكتاب والسنّة والإجماع.

- خبر لا يُعلَمُ صدقه، ولا كذبه فيجب التّوقف فيه.

كما أنّ الإنشاء نفسه ميّزه بعضهم عن الطلب، لأنّ الطلب ينحصر في الأفعال التي تقرن دلالتها بألفاظها، نحو طلب الضرب مقترن بلفظه في الوجود. وميّزوا بين الإنشاء الطلبي الذي «يستدعي

(1) الغزالي: المستصفى، 2/ 162، نقلا عن نخلة: آفاق جديدة في الدرس اللغوي المعاصر، ص96.

مطلوبا غير حاصل وقت الطلب»[1]؛ وأنواعه كثيرة، منها[2]: الأمر، النهي، النداء، التمني، الاستفهام. أمّا غير الطلبي فما لا يستدعي ذلك، نحو: التعجّب والذم، والمدح، والقسم وغيرها. وميّز السكاكي في الطلب نوعين[3]:

- لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول.

- يستدعي فيه إمكان الحصول.

وفصّلوا أيضا مواضع التداخل بينهما؛ فقد يقع الخبر موقع الإنشاء، ومن أغراضه التي ذكرها القزويني: «للتفاؤل، أو لإظهار الحرص في وقوعه(...) والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل الوجهين، أو للاحتراز عن صورة الأمر(...) أو لحمل المخاطب على المطلوب...»[4].

وممّا أوردوه أيضا في هذا الباب أن يعبّر بالأمر لكن الدلالة ماض، نحو مدلول (اعملوا) في نص الحديث الشريف «... لعلّ الله اطّلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد وجبتْ لكم الجنّة أو قد غفرت لكم»[5]، فلا دمكن أن يفهم من (اعملوا) الإباحة بأن يفعلوا

(1) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص227، والسيوطي: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، ص48.
(2) ينظر: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص227-245.
(3) السكاكي: مفتاح العلوم، ص302 وما يليها.
(4) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص245.
(5) رواه البخاري في كتاب المغازي، باب (فضل من شهد بدرا): صحيح البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1981، مجـ3، جـ5، ص10.

أيّ شيء، وهي ليست للاستقبال، بقدر ما هي للماضي، وتقديره: «أيّ عمل كان لكم قد غفرته»(1).

وقد يكون القصد إدخال الروعة والمهابة في ضمير السامع، لما سبق عرضه، نحو قول المدير مثلا لأحد العمّال: مدير المؤسسة يأمرك بكذا، بدلا من آمرك بكذا، بالخروج عن الأصل.

ومن أمثلته أيضا «مجيء الخبر بمعنى الأمر في القرآن في نحو قوله: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾(2)؛ ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾(3)، ونظائره.»(4)، والدعاء ﴿ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴾(5).

وإلى جانب ذلك فصّلوا أغراض الأساليب البلاغية؛ حين تخرج العبارة خبرية كانت أو إنشائية عن معناها الحقيقي والمفهوم من الصيغة إلى غرض آخر، وقد جمع (تمّام حسان) آراء القدماء، في تقسيم الجملة وما استقروا عليه من الخبرية والإنشائية، وجعل الإنشائية طلبية وشرطية وإفصاحية، حسب البيان(6):

وإلى جانب خروج الخبر إلى الإنشاء، قد يخرج إلى أغراض أخرى، نحو: الوعيد ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾(7)،

(1) ابن القيم الجوزية: الفوائد، المكتبة الثقافية، لبنان، 1993، ص14-15.
(2) سورة البقرة، بعض الآية 233.
(3) سورة البقرة، بعض الآية 228.
(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت، جـ1 ص104.
(5) سورة الذاريات، آية 10.
(6) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998، ص244.
(7) سورة فصلت، بعض الآية 53.

والتعظيم، نحو ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ ﴾(1) والتحقير والتبكيت نحو: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾(2)... وغيرها.

وكذلك مختلف الأساليب الإنشائية؛ حيث تتعدّد الأغراض البلاغية التي تخرج إليها، وتستفاد من قصود المتكلم وأحوال السياق. فقد يخرج الاستفهام (الاستخبار) عن معناه الحقيقي (طلب الفهم، أو طلب الخبر)، إلى الخبر نحو الاستفهام الإنكاري في قوله تعالى ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾(3) والاستفهام التقريري نحو: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾(4) وقد يخرج إلى التكثير ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا ﴾(5)، والتوبيخ ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾(6).

وكذلك الأمر والنهي والنداء... وغيرها، كلّ منها يخرج إلى أغراض بلاغية فصّلتها كتب المتقدمين والمتأخرين، نحو أغراض: النصح والإرشاد، الكراهة، الدعاء، اليأس، الالتماس، التهديد، التعجيز،... ولقد تناول (أحمد المتوكل) موضوع انتقال الجملة من معناها المفهوم من الجملة إلى معنى آخر، وكيف يتمّ التأويل الدلالي من الاستفهام الظاهر مثلا إلى الطلب، في نحو: هل تستطيع أن تناولني الملح؟، موازنا بين اقتراحات السكاكي في هذا الموضوع

(1) سورة الصافات، بعض الآية 159.
(2) سورة الدخان، آية 49.
(3) سورة الأحقاف، بعض الآية 35.
(4) سورة الأعراف، بعض الآية 172.
(5) سورةالأعراف، بعض الآية 04.
(6) سورة الصف، آية 2.

وتحليله الذي يضبط علاقة المعنى الصريح بالمعنى المستلزم مقاميا، وبين ما يعرضه المحدثون لوصف الظاهرة نفسها، نحو مبادئ (جرايس) وتصنيف (سورل) للأفعال الكلامية. وقد خلص إلى نقاط اشتراك كثيرة لتحليل الظاهرة، فضلا عن تبدّي إرهاصات قيمة في اقتراحات السكاكي تمكّن من تحديد المعنى المنتقل إليه[1].

فقد ذكر السكاكي مراحل انتقال الدلالة في نحو قوله مثلا: «إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب: (أتفعل هذا؟) امتنع توجيه الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله، وتوجه إلى ما لا تعلم ممّا لا يلابسه من نحو: أتستحسن؟ وولد معنى الإنكار والزجر. أو كما إذا قلت لمن يهجو أباه مع حكمك بأنّ هجو الأب ليس غير هجو النّفس: هل تهجو إلاّ نفسك؟ أو: غير نفسك؟ امتنع إجراء الاستفهام على ظاهره لاستدعائه أن يكون الهجو احتمل عندك توجها إلى غيره، وتولد منه معنى الوعيد والزجر»[2].

كما أنّ (محمود نحلة) اقترح أيضا، تقسيما للأساليب العربية، على غرار ما يعرضه (أوستن) و(سورل)، حيث ميّز[3]:

(1) أحمد المتوكل: اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي، (مقال)، البحث اللساني والسيميائي، ص17.
(2) السكاكي: مفتاح العلوم، ص147.
(3) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في الفكر اللغوي المعاصر، ص98-104.

1- الإيقاعيات:

وهي التي يكون إيقاع الفعل فيها مقارنا للفظه في الوجود، وتشمل أفعال البيع، والشراء، والهبة، والوصية، والوقف، والتنازل عن الحق، والزواج، والطلاق، والإقرار، والقذف، والوكالة... وهذه كلّها يقع الفعل بمجرد النطق بها.

وقد سمّاها ابن القيّم «الإنشاءات التي صيغها أخبار كبعت وأعتقت»[1]، واختلف الحنفية الذين يعدونها أخبارا مع الحنابلة والشافعية الذين يعدونها إنشاءات. وبعد تحقيق ابن القيّم فيها، ذكر «أنّ لهذه الصيغ نسبتين؛ نسبة إلى متعلقاتها الخارجية، فهي من هذه الجهة إنشاءات محضة كما قالت الحنابلة والشافعية، ونسبة إلى قصد المتكلم وإرادته، وهي من هذه الجهة خبر عما قَصد إنشاءَه كما قالت الحنفية؛ فهي إخبارات بالنظر إلى معانيها الذهنية، إنشاءات بالنظر إلى متعلقاتها الخارجية»[2].

ولقد وضع الفقهاء شروطا صارمة لصحة مثل هذه الأفعال، لا تكاد تختلف عن شروطها الموضوعة حديثا، والمذكورة في الفصل السابق.

(1) ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، ص09.
(2) المرجع نفسه، ص11.

2- الطلبيات:

تشمل كلّ الأفعال الدالة على الطلب بغض النظر عن صيغها، نحو: أمرتك، أوجبت عليك، فرضتُ، قضيتُ.. وعدّها (الغزالي) أوامر، بقوله: «وهذه الألفاظ الدالة على معنى الأمر تسمى أمرا.»[1] وأمثلتها في القرآن الكريم كثيرة، نحو: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾[2] و﴿ قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ ﴾[3]، و﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾[4].

ويذكر أنّ هذه الأفعال لها شروط لاستعمالها، أهمها أن تصدر ممّن يمكنه إصدار الأوامر، وممّن تكون له ظروف ومواصفات تخول له إصدارها، وهي مرتبطة بالمخاطِب.

3- الاخباريات:

تشمل الأفعال التي تصف الوقائع والأحداث في العالم الخارجي، وتنقل أحوالها نقلا أمينا.

4- الالتزاميات:

هي أفعال يقصد بها المتكلم الالتزام طوعا بفعل شيء، نحو

(1) الغزالي: المستصفى 3/ 21، نقلا عن محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في الدرس اللّغوي المعاصر، ص100
(2) سورة المائدة، بعض الآية 45.
(3) سورة التحريم، بعض الآية 2.
(4) سورة الإسراء، بعض الآية 23.

أفعال الوعد، الوعيد، المعاهدة، الضمان الإنذار، وغيرها، فهي مرتبطة بالمتكلم.

5- التعبيريات:

تشمل الأفعال التي يعبر بها المتكلم عن وجدانه ومشاعره، في حالاته النفسية المختلفة من سرور ورضى وغضب وحزن...، إلى جانب أفعال الشكر والاعتذار والمواساة، والحسرة والشوق... الخ.

ولا يذكر تقسيم هذه الأفعال، استنادا إلى ما قسّمه (أوستين) و(سورل)، من باب محاججتها، بقدر ما تذكر للاستئناس، بأنّ في المدوّنة العربية القديمة على اختلاف مصادرها، كثيرا من المسائل التي تحتاج إلى إعادة قراءتها في ضوء ما توصلت إليه اللسانيات الحديثة، وليس لتقريبها منها، بل للتّقريب بين مجهودات إنسانية في دراسة اللغة..

وأهمّ ما يمكن تسجيله بشأن هذا العرض أنّ ما تقدمه نظرية الأفعال الكلامية في اللسانيات التداولية، وما يقدمه موضوع الخبر والإنشاء في الدرس البلاغي العربي، يؤكد أنّ الملفوظات والجمل لا يُعتدّ بشكل صياغتها بقدر ما تستفاد دلالتها من السياق، وأحوال الحديث، ومواقف أدائها.

وفي نهاية مبحث البلاغة العربية، نجد أنّها وحدها، بمباحثها

العديدة، تقدم نظرية كاملة للاتصال، والمقاربة بينها وبين اللسانيات التداولية أكثر من ممكنة. ويمكن القول بأنّ التداولية وجه من وجوه البلاغة، وقد عرض هذا المبحث إلى العلاقة بين البلاغة والاتصال، واتضح أنّ الدرس البلاغي العربي القديم قد عرف نظرية بلاغية متطورة جدّا، وهي نظرية للتواصل عند كثير من الدارسين، لا تختلف عمّا تعرضه اللسانيات التداولية الحديثة.

وهي من ناحية أخرى ذات صلة وثيقة بالتداول اللغوي، حيث إنّها تطرقت إلى العملية التواصلية التي تعدّ أساس الدرس التداولي الحديث.

وكما تبيّن، فإنّ كلا من مباحث الإنشاء والخبر وأغراض الأساليب البلاغية، والصدق والكذب، لها علاقة بنظرية أفعال الكلام؛ أحد مفاهيم اللسانيات التداولية.

وإذا كانت البلاغة العربية في أوجز تعريفاتها هي مطابقة المقال لمقتضى الحال، فهي لا تختلف عن اهتمامات اللسانيات التداولية التي هي دراسة اللّغة حالَ الاستعمال؛ أيّ الكلام، بما يكتنفه من أحوال المتكلمين، وعناصر المقام وكلّ ملابسات التواصل. وبذلك فيها متداخلان، لاشتراكهما في هذه القضايا وغيرها.

2- النحو العربي واستعمال اللغة:

قد تكون البلاغة العربية القديمة وحدها كافية لأن تمثل كثيرا

من مباحث اللسانيات التداولية الحديثة، لما تناولته من قضايا عديدة ترتبط بالاتصال واستعمال اللغة.

ولأنّ هذا البحث يتناول خصائص التركيب اللّغوي رأى أنّه ينبغي النّظر فيما يشمله النحو العربي من مسائل ترتبط بعناصر الاتصال السابقة: المتكلم، السامع، والخطاب في ذاته.

ولم يكن النحو بعيدا عن البلاغة في هذا الموضوع وفي غيره، بل إنّ بينهما اتصالا وثيقا في الدرس القديم. وكثيرا ما تقيّم البلاغة أحكامها على المقولات النحوية.

وعلم النحو نفسه، لم يكن تناولا للبنية اللّغوية دون النّظر إلى أحوال الاستعمال المختلفة؛ حيث اهتمّ بمسائل مرتبطة بالمتكلم بعدّه منتج الخطاب، ممّا يُظهر أثره على البنية ذاتها، وكذلك السامع ونص الخطاب؛ وذلك أنّ اللّغة، وهي موضوع النحو، تقوم على مفاهيم الاستعمال والتداول، نحو ما جاء في تعريفها وعرض وظيفتها الأساسية لدى (حازم القرطاجني): «لمّا كان الكلام أولى الأشياء بأن يجعل دليلا على المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها بحسب احتياجهم إلى بعضهم على تحصيل المنافع وإزاحة المضار وإلى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتها، وجب أن المتكلم يبتغي إمّا إفادة المخاطب وإمّا الاستفادة منه»[1]. فالكلام دليل المعاني المتداولة

(1) حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقويم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1986، ص 344.

بين النّاس، وهو الذي يعرض حاجاتهم فيما بينهم، لذلك فأهم، وظيفة تقدمها اللّغة أن تحمل فائدة إلى سامع أو تطلبها منه.

فليست اللّغة بُنى وتراكيبَ مستقلة بذاتها، بقدر ما هي قائمة على الفعل الحي، والأداء الفعلي الذي تتضمنه. ولقد عرض (عبد القاهر الجرجاني) في مطلع دلائل الإعجاز تصوره للنحو والحاجة إليه: «ومفاد نصه أنّ النحو الذي يعنى بالإعراب ومشاكله من المسائل اللفظية، لا يمكن أن يعدّ نحوا، وأنّ النحو هو الوصف الذي يجاوز رصد الخصائص اللفظية إلى رصد العلاقات القائمة بين اللفظ والمعنى باعتبار المعنى مجموع الوسائط التي تتفاعل في تحديد الصورة التركيبية للجملة»[1]. فالنحو في نظره يتجاوز النظر في العلاقات القائمة بين عناصر البنية فيما بينها، العلاقات بين البنية ذاتها وما يمكن أن تؤديه من وظيفة وأغراض كلامية في واقع الاستعمال، و»بهذا المعنى يمكن أن تقول إنّ النحو الذي كان يدعو إليه الجرجاني (ومن حذا حذوه من البلاغيين والأصوليين) نَحْوٌ (وظيفي) باعتبار قيامه على مبدإ ضرورة الربط بين اللّغة والوظيفة التي تؤديها في التواصل[2].

ولا يختلف مفهوم (علم النّحو) عند (ابن خلدون) عمّا ذكره (الجرجاني) وعلّق به (المتوكل) إذ ورد في حديثه عن (علم النّحو) قوله: «اعلم أنّ اللّغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده،

(1) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 87 – 88.
(2) المرجع السابق: ص 88.

وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بدّ أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان»[1]. فعبارة المتكلم عن قصده، هي (إنجاز فعل) -بتعبير اللسانيات الحديثة- ويتمثل في إفادة السامع بالكلام. ثمّ يتابع ذلك بتفصيل أشكال الإفادة، فتكون: «إمّا تَصوّر مفردات تُسند ويُسند إليها(...) وهذه كلّها هي صناعة النّحو»[2]، ويضيف أهمّ من ذلك: «ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات، المحتاجة للدلالة، أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل؛ وهو محتاج إلى الدلالة عليه لأنّه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة من كلامه».[3] فمعرفة أحوال المتخاطبين، وظروف أداء الخطاب بينهم ضرورية لصناعة النّحو. وفيما يلي عرض لبعض قضايا التواصل والتداول، وفق العناصر:

2-أ- تداولية المتكلم في النحو العربي.

2-ب- تداولية المخاطَب في النحو العربي.

2-ج- تداولية الخطاب في ذاته في النحو العربي.

(1) ابن خلدون: المقدمة ص 565.
(2) المرجع السابق: ص 570.
(3) المرجع نفسه: ص 570.

2-أ-: تداولية المتكلم في النحو العربي:

للمتكلّم مكانة بارزة في الدرس النحوي العربي؛ حيث يُعتدّ به في كثير من المباحث نحو الفرق بين الكلام والتكليم الذي مرّ بيانه؛ فـ «التكليم تعليق الكلام بالمخاطَب، فهو أخص من الكلام، وذلك أنّه ليس كلّ كلام خطابا للغير»[1]، ويضيف «والمتكلم هو فاعل الكلام»[2]، فقد سُمّيّ متكلما بالنّظر إلى الفعل الذي يؤديه. وتجاوز ابن جني ذلك إلى حدّ أنّه أرجع «أمر الرفع والنّصب والجر للمتكلم نفسه»[3]، في حديثه عن موقع المتكلم في الإعراب، فهو الذي يملك المعنى الحقيقي للعبارة، وهو الأدرى بمقاصده وأغراض الكلام، لذا كان ظاهر البنية وشكلها من اختصاصه هو دون غيره. والكلام نفسه حظي باهتمام النحويين، لا سيما في المبحث المشهور بالفرق بين (الكلام والقول)، وأحسن ما يذكر في الفرق بينهما تمييز (ابن جني)؛ حيث جعل القول: «للخفوف والحركة وذلك أنّ الفم واللسان يخفّان له، ويقلقان ويمذَلان به (مذل المريض: فرح) وهو ضد السكوت»[4]، فالمجال الدلالي للقول هو الخفّة والحركة، خلاف مجال (الكلام) الذي يتحدّد في «القوّة والشّدة»[5] ويعدّ كلّ كلام قولا وليس كلّ قول كلاما[6]، ويجمع الشروط التي حدّدها النّحاة

(1) أبو هلال العسكري: الفروق في اللّغة، ص 27.
(2) المرجع نفسه، ص 27.
(3) ابن جني: الخصائص، جـ1 ص 111.
(4) المرجع نفسه، جـ1، ص 19.
(5) المرجع نفسه، جـ1، ص 26.
(6) المرجع نفسه، جـ1، ص 31.

للكلام في «كلّ لفظ يستقلّ بنفسه مفيد لمعناه»[1]

وزاد السيوطي على هذه الشروط شرطا آخر هو القصد، حيث لا يعتدّ بالكلام الصادر عن الساهي والنّائم لعدم توفر هذا الشرط، يقول: «...إنّك إذا قلت قام النّاس اقتضى إطلاق هذا اللفظ إخبارك بقيام جميعهم...، فعُلم بهذا أنّ لإفادة (قام النّاس) الإخبار بقيام جميعهم بشرطين:-**الأول**: ألا تبتدئه بما يخالفه.

-**الثاني**: ألا تختمه بما يخالفه. - **الثالث**: أن يكون صادرا عن قصد[2] وكذلك فعل ابن هشام، حيث أدخل القصد في مفهوم الكلام، فقال: «الكلام هو القول المفيد بالقصد»[3]، والمراد بالقصد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه. فشروط الكلام مرتبطة بالمتكلّم، لأنّ ابتداء الكلام واختتامه والقصد فيه، مرتبط به، لا بغيره. ويزيد على ذلك بأن يجعل المتكلم هو المفيد في الأصل، لا الكلام: «وضْع الواضع له معناه أن جعله مهيّأ لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم على الوجه المخصوص، والمفيد في الحقيقة إنّما هو المتكلم، واللفظ كالآلة الموضوعة لذلك»[4] فالعلم بالقصد ضروري لإفادة الكلام، ويمثله الكلام النفساني القائم بذات المتكلم وهو مذهب

(1) المرجع السابق ص 31.
(2) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987، جـ1 ص 39.
(3) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 1991، جـ2ص431.
(4) المرجع السابق، جـ1، ص 39.

والـده -رحمـه الله-[1]. وممّا تظهر فيـه القيمة التداوليـة للمتكلم من خلال القصد، قولنا:[2] جـاءني زيد (جملة فعلية) يظهر فيها الاهتمام بالمعنى، قبل الشخص المسند إليه.

زيد جـاءني (جملة اسـمية) يظهر فيها الاهتمام بالشـخص قبل المجيء والمسند.

وكذلـك مـا في التنكـير من تعظيـم في (جاءني رجـل)، وما في التّعريف من أنّه لا يعادله أحد من الرجال في (جاءني الرجل): وكلّ ذلك متعلق بقصد المتكلم ومنوط به.

2-ب- تداولية المخاطَب في النّحو العربي:

تتضح قيمة السامع في الدرس النّحوي من خلال جملة شواهد، أهمها مفهوم **الكلام وأقسـامه**؛ حيث قسم اعتدادا بالسامع، وفي هذا قيمـة تداولية. يقول ابن فـارس في (باب مراتب الكلام في وضوحه وإشـكاله): «أمّا واضح الكلام فالذي يفهمه كلّ سامع عرف ظاهر كلام العرب»[3] فوضوح الكلام قائم على مدى فهم السامع له، بناء على الأسـاليب اللّغوية التي يعرفها. وحقيقة الكلام نفسه مرتبطة بـ «ما سُمع وفهم، وذلك قولنا: قام زيد وذهب عمرو»[4].

(1) المرجع نفسه جـ1 ص 39 - 40.
(2) ابن خلدون: المقدمة، ص 571.
(3) ابن فارس، الصاحبي، ص 74.
(4) المرجع نفسه، ص 81.

والواقـع أن لا فصل بين المتكلم والسـامع؛ إذ المتكلم ذاته عُدّ كذلك لأنّه فاعل الكلام، ولأنّه يتكلّم إلى سـامع أيضا، وبالتالي فإنّ حضوره يستدعي وجود السامع والعكس وارد.

ومـن شـواهد ذلك أيضا مـا ذكره ابـن الأثير في التّفسـير بعد الإبهام، إذ «يعمد إلى استعماله لضرب من المبالغة، لتفخيم أمر المبهم وإعظامـه، لأنّه هو الذي يطرق السـمع أولا، فيذهب بالسـامع كلّ مذهب، كقولـه تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾[1] ففـسر ذلـك الأمر بـ (دابر هؤلاء مقطـوع) فإنّ الإبهام أوّلا يقع بالسامع في حيرة وتفكير واستعظام لما قرع سمعه، وتشوّف إلى معرفتـه، والاطـلاع عـلى كنهه»[2]. وهذا أسـلوب من أسـاليب العربيـة في الكلام حيث؛ يعمد المتكلـم إلى أن يبهم كلامه ثمّ يفسره بعـد ذلك، نحـو الآية المذكورة، لمـا يُعمله الإبهـام الأوّل من مبالغة وتفخيـم وإعظام، وإعمال للفكر وتشـوّف إلى معرفة المبهم... وهنا تبدو قيمة السامع ودوره في بناء مثل هذا الخطاب.

والـكلام عنـد النّحاة مرتبـط بالفائـدة وما يحرزه السـامع من نفـع، والفائـدة نفسـها تتحـدّد بالسـامع دون غـيره؛ ورد في شرح ابـن عقيل في شرح الـكلام عند النّحـاة: «اللفظ المفيد فائدة يحسـن السـكوت عليها(...) والكلم ما تركّب مـن ثلاث كلمات فأكثر ولم

(1) سورة الحجر، آية 66.
(2) ابن الأثير: المثل السائر، جـ2، ص 24.

يحسن السكوت عليه، نحو إن قام زيد»[1] وفي هذه العبارة المتكررة: (يحسن السكوت، لم يحسن السكوت) اهتمام بالمخاطب الذي يصدر عنه السكوت على الأداء أو عدمه؛ أي أنّ تعريف الكلام كان بالنّظر إلى موقف اتصالي ما، وهي قيمة تداولية معتمدة في بيان الكلام من غيره عند النحاة.

وخلاصة ما يحكم الفرق بين الجملة والكلام والقول عند النّحاة، أربعة مقاييس، منها ما يرتبط بالمتكلم، ومنها ما يرتبط بالمخاطب، ومنها ما يرتبط بالخطاب في ذاته، وهي: الإسناد، القصد، الإفادة وحسن السكوت. وهي مقاييس تداولية في الواقع، لا سيما الثلاثة الأخيرة التي لا تتحقق إلاّ بالاستخدام الفعلي اللّغة.

ومن مواضع الاهتمام بالمخاطب أيضا، ما ورد في باب **الحذف**، حيث تميل اللّغات فيما يذكره النحويون إلى حذف ما يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة؛ أي أنّه ينبغي للحذف أن يقوم على دليل يعرفه المخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[2] فقد حذف: أنزل ربّنا في الجواب لمعرفة المخاطب بـ(أنزل) موضوع الحديث، وهي دليل الحذف الذي ينبغي أن يتوفّر في كلّ بنية يعتريها حذف، باتفاق النّحاة واللّغويين، نحو سيبويه، الفرّاء، ابن جني، ابن هشام، الزركشي... وغيرهم. وتلك سنّة

(1) محمد محي الدين عبد الحميد: شرح ابن عقيل على ألفية مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ط 2، دون بيانات أخرى، جـ1، ص 14.
(2) –سورة النحل، آية 30.

العرب في المواضع التي يُعرف فيها معنى الجواب.

2–ج– تداولية الخطاب في ذاته في النحو العربي:

يحظى الخطاب بقيمة كبيرة في الدرس النّحوي العربي، وأوّل ما يلفت النّظر في ذلك دراسة النّحاة لأغراض الأساليب، وخروج أسلوب من معنى حقيقي لاصق، إلى معنى آخر، فتناولوا مثلا خروج أداة الاستفهام من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على معان أخرى، نحو الإنكار والاستبطاء، وغيرهما. ونحو الدلالات التي فصلها ابن هشام لـ(الـ) التعريف، وجعلها نوعين[1]: عهدية وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام، ترتبط بالاستخدام الفعلي للغة، لا سيما أقسام (الـ) العهدية وهي:

أن يكون مصحوبها معهودا ذكريا، نحو ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا (15) فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[2].

أن يكون مصحوبها معهودا ذهنيا، نحو: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[3]

أن يكون مصحوبها معهودا حضوريا، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ (1) قُمِ

(1) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جـ1 ص 61 وما يليها.
(2) سورة المزمل، آية: 15–16.
(3) سورة الفتح،آية:18.

ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾[1].

ويتضح الاعتداء بواقع استعمال اللّغة في القسم الثاني؛ حيث ينبغي أن تكون الشجرة حاضرة في الذهن أثناء الخطاب، وهو أكثر اتضاحا في القسم الثالث حين تكتنف (الـ) الحالة الواقعية التي كان عليها الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو مزمل وكأنها دلالة الإنجاز والأداء.

ومن أهمّ مباحث النّحو العربي التي اهتمّت بتداولية الخطاب أيضا، **التقديم والتأخير**، فتناول النّحاة دواعي تقديم المسند إليه، ومنها أن يتمكن الخبر في ذهن السامع لأنّ في المبتدأ تشويقا إليه[2] نحو:

والذي حارتِ البريةُ فيه   حيوانٌ مستحدَثٌ من جماد

ومنها أن يفيد تقديمه تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي، فيحمل دلالة نفي الفعل عنه وإثباته لغيره، نحو ما أنا قلت هذا، أي لم أقله مع أنّه مقو[3]، ونحو قول المتنبي:

وما أنا أسْقمتُ جسمِي به   ولا أنا أضرمتُ في القلب نارا

«إذِ المعنى أنّ هذا السقم الموجود والضرم الثابت، ما أنا بجالب

(1) سورة المزمل: آية:01-02.
(2) ينظر: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 135.
(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 137.

لهما، فالقصد إلى نفي كونه فاعلا لهما لا إلى نفيهما»[1].

وذكروا إلى جانب ذلك خروج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر[2]: فيوضع المضمر موضع المظهر، نحو التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة في نحو قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[3] وقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾[4]، قوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾[5].

حيث قدّم الضمير ليتمكّن في ذهن السامع ما يعقبه، فإنّ السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظر لعقبى الكلام كيف تكون، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن[6].

كما تتقدم بعض معمولات الفعل على بعض: «لأنّ ذكره أهمّ، والعناية به أتمّ، فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممّن وقع منه»[7]، كما في قول أحدهم: قَتَل الظالمَ فلانٌ مخبرا عن قتله، فقدم الظالم لأنّه يتحدّث إلى من ليس له فائدة في أن يعرف قاتله بل يريد معرفة وقوع الفعل به ليخلص من شره.

(1) المرجع نفسه، 13.
(2) ينظر تفصيل ذلك في: المرجع نفسه، ص154 وما يليها.
(3) سورة الإخلاص، آية01.
(4) سورة المؤمنون، آية117.
(5) سورة الحج، بعض الآية 46.
(6) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة ص 154.
(7) المرجع نفسه، ص 207.

ويقدم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض وقوع الفعل ممّن وقع منه، لا وقوعه على من وقع عليه[1]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴾[2] إذ وجّه الخطاب للأغنياء بدليل (الخشية ممّا لم يقع) فقدّم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم. ونحو قوله في آية أخرى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾[3]، والخطاب فيها موجّه إلى الفقراء بدليل (من إملاق)، فقدّم الوعد برزقهم وهو أهمّ عندهم من رزق أولادهم، على الوعد برزق أولادهم.

ومن مباحث الاهتمام بالخطاب ذاته في النحو العربي **التعبير بالجملة الفعلية واختلافه عن التعبير بالجملة الاسمية**؛ حيث يكون **الأوّل** عندما يتلقى السامع الخبر لأوّل مرّة وليس لديه فكرة عنه. أما **الثاني**، فيكون حين يملك السامع على الأقّل أدنى معرفة بموضوع الحديث، لكن المتكلم يرسله بقصد ومبالغة. ولقد ذكر (ابن الأثير)

أمثلة له منها قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾[4] فقد عبّروا بالفعلية حين حديثهم مع المؤمنين، وبالاسمية مع إخوانهم الكفار، «لأنّهم في مخاطبة إخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر

(1) المرجع السابق، ص 207 وما يليها.
(2) سورة الإسراء، آية 31.
(3) سورة الأنعام، بعض الآية 151.
(4) سورة البقرة، آية 14.

والبعد(....) وأمّا الذي خاطبوا به المؤمنين فكان تكلّفا وإظهارا للإيمان خوفا ومداجاة(...) ولأنّهم ليس لهم في عقائدهم باعث قويّ على النّطق في خطاب المؤمنين بمثل ما خاطبوا به إخوانهم»[1].

وتحدّث النّحاة أيضا عن **الوحدات اللّغوية**، نحو الضمائر، أسماء الإشارة، الظروف الزمانية والمكانية، وزمن الفعل... وغيرها من الوحدات التي لا تتحدّد مدلولاتها إلاّ بالنّظر إلى عناصر المقام والعبارات التي ترد فيها، وهي بذلك ذات دلالات تداولية، اشترك في دراستها النّحويون قديما، واللسانيون التداوليون حديثا.

ويذكر في الموضوع أيضا ما قدّمه سيبويه في نظرته إلى **المعنى وعلاقته بالبنية**، إلى جانب ربط ذلك بمدى صحته في الاستعمال ومطابقة للكلام للواقع؛ حيث جعل المعنى في العربية خمسة أقسام[2]:

مستقيم حسن: أتيتك أمس، سأتيك غدا.
محال: أتيتك غدا، وسأتيك أمس.
مستقيم كذب: حملت الجبل، شربت ماء البحر.
مستقيم قبيح: قد زيدا رأيت.
محال كذب: سوف أشرب ماء البحر أمس.

(1) ابن الأثير: المثل السائر، جـ2، ص 51.
(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991، جـ1 ص25-26.

هـذا، وفي نهاية الفصل، فإنّ تناول علاقة اللسـانيات التداولية ببعـض مباحث البلاغـة العربية، والنحو العـربي، لا يحصر علاقتها بمصـادر الـتراث العـربي في هذين العلمـين دون العلـوم الأخرى، فهناك كثير من المباحث المشـتركة أيضا في النّقد، والخطابة وغيرهما، ولكـن الفصـل اكتفى بهذيـن العلمين وحدهمـا لأنّهما أكثـر ارتباطا بالموضوع.

فلدى نقّاد الشـعر كثير من الإشـارات التي تعنى بأحوال تلقي الشعر، وتداوله، من اهتمام بحال السامع والمرسل من حال الإخبار الاستخبار، وكذا مراده من كونه ناهيا أو داعيا أو مجيبا[1]، إلى جانب حديثهم عمّا يحتاج إليه الشاعر بعدّه متكلما، ورد في العمدة: «أوّل ما يحتاج إليه الشـاعر –بعد الجدّ الذي هو الغاية، وفيه الكفاية، حسـن التـأتي والسياسـة، وعلـم مقاصـد القول، فـإن نسـبَ ذلّ وخضع، وإن مـدح أطرى وأسـمع، وإن هجا أخل وأوجـع، وإن فخر خب ووضـع، وإن عاتـب خفـض ورفـع، وإن اسـتعطف حـنّ ورجع، ولكن غايته معرفة أغراض المخاطَب كائنا من كان، ليدخل إليه من بابه، ويداخله في ثيابه، فذلك هو سر صناعة الشـعر ومغزاه الذي به تفاوت النّاس وبه تفاضلوا»[2].

وإضافة إلى كلّ ذلك، أن يحسن المبدأ والخروج والنهاية، وفيه: إصابـة مقاتـل الكلام، وعلاقة ذلـك بالنّفس، وعلاقتـه بالمخاطبين

(1) حازم القرطاجي: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 14.
(2) ابن رشيق: العمدة جـ1 ص 199.

وأحوالهم، ومراعاة ما يفرضه المقام[1].

كما أورد القرطاجني بابا سماه «الشعر بحسب اختلافات أنحاء التخاطب»[2] وهو غنيّ بكثير من الإشارات التداولية.

حتىّ أنّ مفهوم الشـعر ذاته، يحمل قيما تداولية، نحو: القصد، حمل المخاطب على فعل سلوك ما، إشراكه في حبّ شيء ما أو كرهه، وتحريك لنفسه... وغيرها. يقول في ذلك القرطاجني: «الشعر كلام مـوزون مقفـى من شـأنه أن يحبب إلى النفـس ما قصد تحبيبـه إليها، ويكـره إليها ما قصد تكريهه لتحمل بذلك على طلبه،،و الهرب منه، بما يتضمن من حسـن تخييل له، ومحاكاة مسـتقلة بنفسها أو متصوّرة بحسن هيئة تأليف الكلام أو قوّة صدقه أو قوّة شهرته، أو بمجموع ذلك»[3].

أمّـا في الخطابـة، فأكثـر ما ترتبـط بمبحث الحِجـاج؛ أحد أهمّ المباحث التّداولية؛ حيث إنّه متوفر في كلّ لحظة من لحظات استعمال اللّغـة،[4] وهو مهيمن على اللّغة ذاتهـا إلى جانب هيمنته على الطرف الثـاني من الحوار فيصبح حينها مكتسِـبا بعدا تواصليا.[5] ويرتبط في مفهومـه بالفعل لأنّـه بحثٌ من أجل ترجيح خيـارات بين خيارات

(1) ينظر المرجع نفسه: جـ1 ص 195 وما يليها.
(2) حازم القرطاجي: منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص 344 وما يليها.
(3) المرجع السابق، ص 71.
(4) ينظر عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية ص 145.
(5) المرجع نفسه، ص 146.

قائمة وممكنة، بهدف دفع فاعلين معيّنين في مقام خاص، إلى القيام بأعمال إزاء الوضع الذي كان قائما[1]. هذا، إلى جانب اهتمامه بأساليب إجراء اللّغة، وتنويعات الخطاب ومقاماته وطبائع النّاس المعنيين بكلّ قول معين[2].

وإذا ما تتبعنا دلالاته المعجمية في الدرس العربي[3] نجدها تشمل المجالات التالية:

دلالة المشاركة وهي أصل من أصول المجادلة والمحاورة والتفاعل أثناء الحديث، وتعني فيما تعنيه وصف حوار المتخاطبين حين يكون فيه أخذ وردّ.

دلالة القصد؛ وهو شرط أساسي في الحديث والمجادلة.

دلالة الحجّة؛ لأنّ المجادلة والمحاورة تظهر فيها الحجّة أكثر من الحديث العادي.

ومباحث الحجاج متقاربة مع الخطابة لقيامه على اعتبار المقام وأسس الإقناع. وقد يكون هو أساس الأشكال البيانية المختلفة من تشبيه واستعارة[4]؛ ذلك أنّه يرتبط بمقتضيات الحال من معارف مشتركة ومطالب إخبارية. وقد جعله (ابن خلدون) أساس علم

(1) المرجع نفسه، ص 146.
(2) المرجع نفسه، ص59.
(3) ينظر مثلا: ابن منظور: لسان العرب مادة حجج، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
(4) ينظر: جميل عبد المجيد: البلاغة والاتصال، ص 122.

الكلام؛ يقول مُعرِّفا علم الكلام بقوله: «هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلّة العقلية، والردّ على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنّة»[1]. وقد تحدّث المتكلمون من قبل عن إلجام الخصم بالحجّة، وعقدوا له مباحث في كتبهم.[2]

هذا، وينبغي الإشارة إلى جانب البلاغة والنحو ونقد الشعر والخطابة والحِجاج، فيما قدّمه علماء الأصول والفلاسفة المسلمون في كثير من كتبهم، من إشارات غنيّة بالقيّم التداولية، والتي تُلحّ جميعا على دراسة اللّغة أثناء الاستعمال.

(1) ابن خلدون: المقدمة ص440.
(2) ينظر: احمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ص 179-180.

الخاتمة

وفي خاتمة هذا البحث، يمكن أن تُسجّل النتائج التالية:

- لعلّ أهمّ ما يقدمه المنهج التداولي هو تخليصُ النّص الأدبي من هيمنة النّظر في نظامه وتراكيبه من وجهة نظر (لسانيات اللّغة)، التي جعلت دراسته لا تعدو الوقوفَ إفراديًا على ألفاظه وجمله، وحصرَها في بيانات وأشكال هندسية.

وينتقل به في المقابل إلى (لسانيات الكلام) التي تتجاوز النّظرة الإفرادية إلى النّظرة التداولية التي تَعُدّ النّص خطابا تواصليًا. وحينها تستند إلى كلّ المفاهيم التي تشرح شروط أدائه، انطلاقا ممّا تعرضه البلاغة ونظرية الاتصال.

- لقد نشأت التداولية، -كما سبق بيانه- في غير استقرار، وتعدّدت مصادرها، ممّا أثرى مدوّنة تعريفاتها، وجعل منها تداوليات عدّة. ولكن التداولية التي تعني النّص الأدبي هي التّداولية اللّسانية، القائمة على مفاهيم المقاربة والإقناع؛ فهي تداولية إبداعية؛ تبحث في علاقة المعنى بشكل بنيته اعتمادا على شروط افتراضية للتواصل.

- عَرَض البحث عددا من القضايا التداولية في مباحث البلاغة العربية، والنّحو العربي، ليس لغرض محاجة مقولات اللّسانيات الحديثة، وإنّما محاولةً لتأصيل القضايا المعرفية بعامّة، وتحديد الموقع المناسب لإسهامات العرب في ذلك.

- من الدارسين، من يجعل التداولية الحديثة مقابلا لمفهوم (مقتضى الحال) في البلاغة العربية، وهو مذهب سليم إلى حدّ بعيد، على أن يكون ذلك متعلقا بالتداولية اللّسانية وحدَها.

- لئن كانت الدراسة التداولية لا تحتفي كثيرا بالمسائل الإفرادية في بناء النّصوص، فإنّها لا يمكن أن تتجاوزها بشكل نهائي؛ حيث تنطلق من الخصائص الشكلية لعناصر التركيب المختلفة (أفعال، بنًى حجاجية، حذف، افتراض مسبق، تكرار...) وبيان وظائفها التداولية؛ استنادا إلى مفاهيم اللّسانيات التداولية الحديثة، ومباحث البلاغة والنحو.

- كما كانت الفلسفة حقلا خصبا لنشأة الدراسات اللّغوية قديما، وبعد أن اجتهد (سوسير) في فصلها عنها في محاضراته، وجعل من اللسانيات علما مستقلا، هاهي تعود في منتصف القرن العشرين، للتّطور في ظلّ الدراسات الفلسفية بعدِّها أحد مصادرها، وصار للفلسفة الحديثة أكثر من اتصال باللسانيات؛ وبُعثت قضايا لسانية جديدة، نحو: دراسة أفعال الكلام، القواعد النّحوية وأصول اللّغات الطبيعية، التّحليل المنطقي للغة، نشوء البنيوية الفلسفية، تطور التيار التأويلي في اللّغة معتمدا على توسيع مجال المدلول، وتأجيل المعنى. إلى جانب أنّ العلاقة في عناصر العلامة اللّسانية حديثا، لم تعُد بين الدال والمدلول، بل بينه وبين بعض تأثيرات بيانه، وقيمتها جدالية وليست متغيرة فحسب، كما أوضح دي سوسير من قبْل.

– تنطلق اللسانيات التداولية من مبدإ هامّ؛ هو أنّها لسانيات كلام (تركز على الجانب الاتصالي والوظيفي)، مقابل لسانيات اللّغة (التي تكاد تخْلِصُ للنظام اللغوي)؛ وذلك لأسباب، منها:

– تعدّد الحاجات والمصالح ممّا حتّم تحديد دور اللّغة اجتماعيا.

– بروز مشكلات جديدة في ممارسة اللّغة، لم تستطع دراسة النّظام اللّغوي الإحاطة بها، نحو (الاكتساب اللّغوي، تعليم اللّغة، الترجمة، أثر المتكلم على لغته...).

وهي تتكئ إلى كلّ من الفلسفة اللّغوية، والمنطق، والنظريات اللسانية الحديثة. وتتجاوز أبحاثُها ما يتعلق بالمعنى والتواصل، إلى كونها نظرية عامة للنشاط الإنساني.

– تظهر أهميّة التداولية من حيث إنها مشروع شاسع في اللّسانيات النّصيّة، تهتمّ بالخطاب ومناحي النّصّية فيه، نحو: المحادثة، التضمين، المحاججة، مظاهر الحذف والافتراض المسبق،... وبدراسة التواصل عموما، بدءا من ظروف إنتاج الملفوظ، إلى تحديد مقاصد المتكلم فيه، إلى ما يُمكن أنْ يُحدِثَهُ من تأثيرات في السّامع.

– لئن اجتهد هذا البحث في تحديد بعض من المفاهيم التداولية في مدوّنتنا البلاغية والنّحوية، فإنّ في الخطابةَ والشعر والنّقد، وعلم الأصول... كثيرا من القضايا التي تحتفي بها اللّسانيات، وهي

بحاجة إلى دراسات مُستقلّة.

– لَمْ تَخْلُ مطلقا الدراساتُ العربية على اختلاف اختصاصاتها من بيان دور المتكلم في صياغة الخطاب وإنتاجه، والاعتداد بالسّامع في العملية الكلامية، إلى جانب الإلمام بكلّ العناصر الفاعلة في الإبلاغ، ومعيار الصدق والكذب في الأساليب وفي الشعر، ومطابقة الخطاب لمقتضى الظاهر ومخالفته... وتلك أهم المسائل التي تقوم عليها اللّسانيات التداولية الحديثة.

– إذا أمكن إيجاز مهمّة البلاغة العربية في (فنّ القول) أو (فنّ الوصول بالمعنى إلى نفْس المخاطَب)، فإنّها بذلك تمثل نظرية للاتصال قائمة بذاتها في التراث العربي؛ حيث تتناول كلّ ما يرتبط باستعمال اللّغة وممارستها، دون أن تستثني شيئا في ذلك ممّا له علاقة بالتواصل. وتنظر إلى اللّغة نظرة متكاملة، لا يستقلّ فيها الشكل عن المضمون، ولا المعنى عن ظروف الاتصال.

وتعتدّ خلال ذلك كثيرا بالمتكلم (من حيث: معرفته باللّغة، المعنى الذي يقصده، حالُه أثناء أداء الخطاب، دوره في كثير من المباحث البلاغية: الالتفات، صدق الخبر وكذبه...).

– والنّحو العربي لم يكن تناوُلا للبنية اللغوية مستقلة عن أحوال الاستعمال المختلفة؛ حيث قدّم النحاة مسائل مرتبطة بالمتكلم مما يُظْهِرُ أثرَه على البنية ذاتها، ويحدد موقفه في الإعراب، وفي التمييز

بين القول والكلام... ومباحث أخرى.

وتناولوا بعضا ممّا يتعلق بالمخاطَب، نحو فائدة الكلام التي يجعلها النّحاة وقفا على السّامع وما يحرزه من منفعة، وسكوته عن المعنى.

فهرس المراجع

- القرآن الكريم

المراجع (كتباً ومقالاتٍ):

- باللغة العربية[1] (تحريرا وترجمة):

1- إبراهيم (عبد الله) وسعيد الغانمي وعواد علي: معرفة الآخر، مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة (البنيوية السيميائية، التفكيك)، المركز العربي، بيروت -الدار البيضاء، ط1، 1990.

2- إبش (إلرود) وآخرون: نظرية الأدب في القرن العشرين، ترجمة وتقديم محمد العمري، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء - المغرب، 1996.

3- ابن الأثير (نصر الله بن محمد الموصلي): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1990.

4- الأخفش (سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي): معاني القرآن، دراسة وتحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب،

(1) لم يعتد البحث أثناء هذا الترتيب بـ الـ، آل، أبو، أم، ابن.

ط1، 1985.

5- أشار (بيار): سوسيولوجيا اللّغة، تعريب عبد الوهاب ترو، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

6- إفتش (ميلكا): اتجاهات البحث اللساني، ترجمه عن الإنجليزية عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، المشرع القومي للترجمة (6)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط2، 2000.

7- الألباني (محمد ناصر الدين): السلسلة الضعيفة، مكتبة المعارف، الرياض،د.ت.

8- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن): كتاب أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا.

9- بارت (رولان): لذّة النّص، ترجمة فؤاد صفا والحسين سبحان دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب 1988.

10- الباقلاني (القاضي أبو بكر): إعجاز القرآن، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

11- البخاري (أبو عبد الله محمد الجعفي): صحيح البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،1981.

12- بنفست (إميل): سيمولوجيا اللغة (مقال) ترجمة سيزا قاسم، مجلة فصول، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، م1، ع1، 1981.

13- التجيني (محمد بن صمادح): مختصر من تفسير الإمام الطبري، مذيلا بأسباب النزول للنيسابوري والمعجم المفهرس لمواضيع آيات القرآن الكريم لمروان العطية، قدم له وراجعه مروان سوار، دار الفجر الإسلامي، ط7، 1995.

14- تمام (حسان): المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة (مقال)، مجلة فصول، مج7،ع3 و4 أفريل، سبتمبر 1987.

15- التهانوي (محمد علي): كشّاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن ثبج، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991.

16- ثامر (سلوم): نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، د.ت.

17- الجابري (محمد عابد): بنية العقل العربي، (نقد العقل العربي 2)، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط6، أكتوبر، 2000.

18- الجاحظ (عمرو بن بحر): البيان والتبيين، تحقيق وشرح

عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

19- الجرجاني (الشريف علي بن محمد): كتاب التعريفات، مع فهرست تعريفات ومصطلحات لغوية وفقهية وفلسفية، جمعت من الكتب الفلسفية والفقهية واللغوية، ورتبت على حروف الهجاء من الألف إلى الياء، مكتبة لبنان ناشرون، ط 2000.

20- الجرجاني (عبد القاهر أبو بكر بن عبد الرحمن): * دلائل الإعجاز في علم المعاني، شرح وتعليق عبد المنعم خفاجي، حققه وضبطه وعلق عليه محمد رضوان مهنا، مكتبة الإيمان، المنصورة، القاهرة، (د.ت).

21- أسرار البلاغة في علم البيان صححها وعلق على الحواشي السيد محمد رشيد رضا منشئ المنار، دون بيانات أخرى.

22- جميل عبد المجيد: البلاغة والاتصال دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

23- ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد المكتبة التوفيقية سيدنا الحسين، 1418 هـ.

24- الجوزية (شمس الدين بن أبي بكر بن قيّم الدمشقي):* إعلام الموقّعين عن ربّ العالمين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،

المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987.

25-ابن قيّم الجوزية* بدائع الفوائد دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، (د.ت).

26-ابن قيّم الجوزية* الفوائد، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، ط 1993.

27- حمودة (عبد العزيز):* المرايا المحدبة، من البنيوية إلى التفكيك، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أفريل،1998.

28- عبد العزيز حمودة* المرايا المقعرة، نحو نظرية نقدية عربية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع 272، جمادى الأولى 1422هـ، أوت 2001.

29- خرما (نايف وعلي حجاج): اللغات الأجنبية، تعليمها وتعلّمها، سلسلة عالم المعرفة، شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، شوال 1408 هـ يونيو 1988.

30- خطابي (محمد): لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ط1، 1991.

31- الخفاجي (ابن سنان): سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982.

32- ابـن خلدون (عبـد الرحمن أبو زيد): مقدمـة العلامة ابن خلدون المسـّمى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذي الشـأن الأكبر، نسـخة محققـة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

33- دلاش (الجيلالي): مدخل إلى اللسـانيات التداولية لطلبة معاهـد اللغة العربية وآدابها، ترجمة محمـد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

34- ديك (فان): علم النص؛ مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمـة وتعليق محمد سـعيد البحـري القاهرة جمهوريـة مصر العربية ط1، 2001.

35- الـرازي (محمد بن أبي بكر): مختـار الصحاح، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1987.

36- الـرازي (فخـر الديـن محمـد بن عمـر): نهايـة الإيجاز في درايـة الإعجاز، عارضة بأصوله وحققـه بالمقارنة مع أسرار البلاغة ودلائـل الإعجاز لعبد القاهر الجرجـاني وبمصادره الأخرى وعلق عليـه: نصر الله حاجي مفتي أوغلى، دار صـادر، بيروت، لبنان ط1، 2004.

37- الربيعـي (محمـود): في نقـد الشـعر، دار غريـب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

38- ابن رشـيق (أبو علي الحسن القيرواني): العمدة في محاسن الشـعر وآدابه ونقده، حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، ط5، 1981.

39- الـرّضيّ (الاسـترابادي): شرح الكافيـة، دار الكتـب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1979.

40- الرويـلي (ميجان) وسـعد البازعي: دليـل الناقد الأدبي، إضـاءة لأكثـر من خمسـين تيـارا ومصطلحـا نقديا معـاصرا، المركز الثقافي العربي، ط2، 2002.

41- ريكور (بول): * نظرية التأويل؛ الخطاب وفائض المعنى، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، ط1، 2003.

42- ريكور (بول)* فلسفة اللغة (مقال)، مجلة العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ع8، خريف 1989.

43- الزبيـدي (مرتضى): تاج العروس مـن جواهر القاموس دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1994.

44- الزركـشي (بـدر الدين محمد): البرهـان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت لبنان، 1988.

45- الزمخشري (أبو القاسـم محمود): * أساس البلاغة تحقيق

عبد الرحيم محمود، عرّف به أمين الخولي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1982.

46- الزمخشري (أبو القاسم محمود)* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت).

47- زناد (الأزهر): نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصًا، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ط1، 1993.

48- الزوزني: شرح المعلقات السبع، منشورات أرومية، مطبعة جاب أمير، قم، 1205هـ.

49- زيدان (محمود فهمي): في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985.

50- السامرائي (فاضل): لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، جمعية عمال المطابع التعاونية، دار عمار للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط3، 2003.

51- سرفوني (جان): الملفوظية، ترجمة قاسم المقداد، من منشورات اتحاد كتاب العرب، 1998.

52- السكاكي (أبو يعقوب يوسف): مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان، ط2 1987.

53- سورل (جون.ر): من سوسير إلى فلسفة اللغة (مقال)، إشراف ومراجعة مطاع الصفدي، مجلة العرب والفكر العالمي، ع13 و14 مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ربيع 1991.

54- سوسير (فردينان دي): علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي مالك يوسف المطلبي، دار الكتب للطباعة والنشر، بيت الموصل، بغداد، العراق، 1988.

55- سويرتي (محمد): اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي (مقال) مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، مج28، ع3، يناير/ مارس 2000.

56- سيبويه (عمرو بن قنبر): الكتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1998.

57- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن):* الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن 57اسماعيل الشافعي، منشورات محمد علي بيوض دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1، 1998.

58- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)* شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، وبهامشه، أحمد الدمنهوري: حلية اللب

المصون على الجوهر المكنون دار الفكرة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، (د.ت).

59- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)* المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية صيدا بيروت لبنان 1987.

60- شاهر (الحسن): علم الدلالة: السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، دار الفكر عمان، الأردن، ط1، 2001.

61- شريف (محمد صلاح) وآخرون: تقديم عام للاتجاه البراغماتي، ضمن كتاب (أهم المدارس اللسانية)، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، وزارة التربية، تونس، ط2، 1990.

62- شفيق (السيد): البحث البلاغي عند العرب، تأصيل وتقييم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط2، 1996.

63- صولة (عبد الله): الحجاج في القرآن، من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب، منوبة، سلسلة: لسانيات، مجـ13، تونس 2001.

64- الطبري (ابن جرير): تفسير الطبري، دار المعرفة، 1990.

65- طبل (حسن): المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي،

أميرة للطباعة، القاهرة، مصر ط1، 1998.

66- الطلحي (ردة الله): دلالة السياق، رسالة دكتوراه (مطبوعة) سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها، (33)، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ط1، 1424 هـ.

67- طه (عبد الرحمن): * تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب، 1993.

68- طه (عبد الرحمن)* في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000.

69- عبد الحميد (محي الدين): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ط2، دون بيانات أخرى.

70- العسكري (أبو هلال الحسن): * الفروق في اللغة، مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، لبنان ط4، 1997.

71- العسكري (أبو هلال الحسن)* كتاب الصناعتين؛ الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1986.

72- العمري (محمد): * البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999.

73- العمري (محمد)* في بلاغة الخطاب الإقناعي، مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، الخطاب في القرن نموذجا، إفريقيا الشرق، المغرب - لبنان، ط2، 2002.

74- غارودي (رجاء): البنيوية فلسفة الإنسان، ترجمة جورج طرابيشي دار الطبيعة، بيروت لبنان 1979.

75- غالي (محمد محمود): أئمة النحاة في التاريخ، دار الشروق، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، لبنان (د.ت).

76- غلفان (مصطفى): اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم (04)، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، 1998.

77- ابن فارس (أحمد زكريا): * الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدّم له مصطفى الشويمي، مؤسسة.أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1963.

78- ابن فارس (أحمد زكريا)* معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجيل ط1، 1991.

79- فرانسوزا (أرمينكو): المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي الرباط، المغرب، 1986.

80- فضل (صلاح): * بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة أدبيات، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، إشراف محمود مكي علي، ط1، 1996.

81- فضل (صلاح)* مناهج النقد المعاصر، إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان 2002.

82- فضل (صلاح)* نظرية البنائية في النقد الأدبي مؤسسة مختار للنشر والتوزيع دار عالم المعرفة القاهرة، مصر 1992.

83- الفقي (صبحي إبراهيم): علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).

84- الفيروزابادي: القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت لبنان، (د.ت).

85- ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم): الشعر والشعراء، قدّم له الشيخ حسن تميم، راجعه وأعدّ فهارسه الشيخ عبد المنعم العريان، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط3، 1407هـ، 1987.

86- القرطاجني (أبو الحسن حازم): منهاج البلغاء وسراج

الأدباء، تقويم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ط3، 1986.

87- القزويني (محمد بن عبد الرحمن بن عمر الخطيب): الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط5، 1980.

88- قولفجانج (هـ.م.د. فيهقجر): مدخل إلى علم لغة النص، ترجمه وعلق عليه ومهد له سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2004.

89- لاشين (عبد الفتاح): ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1986.

90- ليونز (جون): اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، مراجعة يوئيل عزيز، سلسلة المائة كتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ط1، 1987.

91- المباركفوري (صفي الرحمن): الرحيق المختوم، بحث في السيرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ.

92- المبرد: الكامل، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو

الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، (د.ت).

93- المبرد (محمد بن يزيد): المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت.

94- المتنبي (أبو الطيب): الديوان، شرحه وكتب هوامشه مصطفى سبيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

95- المتوكل (أحمد):* الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب 1988.

96- المتوكل (أحمد)* قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط1، 2001.

97- المتوكل (أحمد)* اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1989.

98- المتوكل (أحمد)* الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.

99- المتوكل (أحمد)* الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان للنشر والتوزيع الرباط، المغرب، ط1، 2003.

100- المتوكل (أحمد) * اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي (مقال)، البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 6، جامعة محمد الخامس المملكة المغربية، 7-8-9 ماي 1981.

101- المسدي (عبد السلام): * التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2، 1986.

102- المسدي (عبد السلام)* اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، أوت 1986.

103- مطلوب (أحمد): معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، عربي- عربي، مكتبة لبنان، ناشرون، ط2، 2000.

104- مفتاح (محمد): تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناصّ) المركز العربي، الدار البيضاء - بيروت ط3، 1992.

105- مفدي (زكريا): اللهب المقدس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1991.

106- المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط31، 1991.

107- المنظمة العربية للتربية والثقافة والتعليم، مكتب تنسيق التعريب: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي، فرنسي، عربي) مطبعة المنظمة، تونس، 1989.

108- ابن منظور (جمال الدين محمد): لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان (د.ت).

109- مومن (أحمد): اللسانيات، النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

110- مونان (جورج): تاريخ اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1972.

111- نحلة (محمود أحمد): آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.

112- هارون (عبد السلام محمد): الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي بمصر، ط 2، 1979.

113- ابن هشام (عبد الله جمال الدين): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1991.

114- ولد الأمين (محمد سالم): مفهوم الحجاج عند «بيرلمان»

وتطوره في البلاغة المعاصرة (مقال)، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، مجـ28، ع يناير، مارس 2000.

115- الولي (محمد): الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، 1990.

116- ياكبسون (رومان): * الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي (الدار البيضاء - بيروت)، ط1، 2002.

117- ياكبسون (رومان)* 6 محاضرات في الصوت والمعنى، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب - بيروت، لبنان، ط1، 1994.

118- يول (جورج): معرفة اللغة، ترجمة محمود فراج عبد الحافظ، نشر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، مصر، (د.ت).

2- باللغة الفرنسيّة (تحريرا وترجمة):

119- Adam (Jean Michel) :Linguistique textuelle, des genres de discours aux textes, édi. Nathan, Paris, France, 1999.

120- Eléments de linguistique textuelle, théorie et pratique de l'analyse textuelle, 2ème édi., Margada, Liège, 1990.

121- Austin (J.L) :Quand dire c'est faire, introduction, traduction et commentaire par Gille Lane, édition du seuil, 1970.

122- Bannour (A) :Dictionnaire de logique pour linguistes (français-anglais-allemand), C.I.L.F (Conseil International de la Langue Française), Paris, France, 1995.

123- Baylon (Christian) et Paul Fabre :La sémantique, avec des travaux pratiques d'application et leurs corrigés, université Nathan information, formation, édi. Fernard Nathan, France, 1978.

124- Berrendonner (Alin) :Eléments de pragmatique linguistique, collection proposition, les éditions de minuit avec l'aide du conseil de l'université de tribonrg (suisse), Paris, France, 1981.

125- Blanchet (Philipe):La pragmatique d'austin à Gouffman, collection référence, édi., Bertrand-lacoste, Paris,

France, 1995.

126- Bonne (Anne) et andrés joly :Dictionnaire terminologique de la systématique du langage, l'harmattan, Paris, France, 1996.

127- Caune (Jean) :Esthétique de la communication, que sais-je, puf, 1ère édition, 1997.

128- Combert (Jean Emile) :Le développement métalinguistique, psycologie d'aujourd'hui, presse universitaire de France, (PUF), 1990.

129- Cullioli (A) (responsable) laboratoire de linguistique formelle (équipe de recherche associée au CNRS, ERA 642:Acte de langage et théorie de l'énonciation, département de recherches linguistiques (DRL), collection université Paris VII, France, 1985.

130-- Déssons (Gerard) :Emille Benviniste, Bertrand, Lacoste, Paris, France, 1993.

131- Dubois (Jean) et autres :Dictionnaire de linguistique Larrousse, Paris, France, 1988.

132- Ducrot (Oswald) :Dire et ne pas dire (principes de sémantique linguistique) collection savoir :sciences, Hermann, 3ème édition, Paris, France, octobre, 1991.

133- Eluerd (Roland) :La pragmatique linguistique, édi. Fernard, Nathan, (Université, information, formation), Paris, France, 1985.

134- Kerbrat orecchioni (Catherine) :La connotation, presses universitaires de Lyon, Thèse de doctorat d'état, Lyon, France, 1977 (PUB).

135- Latraverse (François) :La pragmatique, histoire et critique, Pièrre mardaga, éditeur, Bruxelles, Belgique, 1987.

136- Maingueneau (Dominique) :Pragmatique pour le discours littéraire, collection lettres, SUP, Dunod, Paris, France, 1997.

137- ※ Les termes clés de l'analyse du discours, seuil, collection mémo, février, Paris, France, 1996.

138-※ l'analyse du discours, introduction aux lectures de l'archive, Hachette, Paris, France, 1991.

139-※ l'énonciation en linguistique française, les fondamentaux linguistiques, la bibliothèque de l'étudiant, nouvelle édition, Hachette livre, France, 1999.

140-※ Aborder la linguistique, collection «lettre», dirigée par Jacques générent et Edmond Blonc, édi. Seuil, février 1996.

141- Moschler (Jacque) :Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, édition Armand Colin Masson, Paris, France, 1996.

142- Moschler (Jacque) et anne Rebole :Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, seuil, France, octobre, 1994.

143- Mounin (Georges) :Dictionnaire de la linguistique, quadrige, PUF, édition 1974.

144- Rey (Debove Josette) :Lexique sémiotique, PUF, en édi. 1979.

145-Robert (Jean Pièrre) :Dictionnaire pratique de didactique du F.L.E, édi. Ophrys, Paris, 2002.

146- Scharte (Joachin) :Lire wittgenstin; dire et montrer, traduit de l'allemand par mariamme charrière et jean Pièrre, cometti, collection « lire les philosophies », édition l'échat (1989-texte original, 1992 pour la traduction française), France, P.S.D.

147- Searle (Jhon. R) :Les actes de langage, essai, de philosophie du langage, collection savoir, lecture, Herman, Paris, France, 1996, nouveau tirage.

148- Siouffi (Gilles) et Dan Van Raemdonck :100 Fiches

pour comprendre la linguistique, Bréale, Rosny, novembre, 1999.

149- Vignaux (georges) :L'argumentation (essai d'une logique discursive), libraire droz, Genève, Paris, France, 1976.

فهرس الموضـــوعات

2- باللغة الفرنسيّة (تحريرا وترجمة):

119- Adam (Jean Michel) :Linguistique textuelle, des genres de discours aux textes, édi. Nathan, Paris, France, 1999.

120- Eléments de linguistique textuelle, théorie et pratique de l'analyse textuelle, 2ème édi., Margada, Liège, 1990.

121- Austin (J.L) :Quand dire c'est faire, introduction, traduction et commentaire par Gille Lane, édition du seuil, 1970.

122- Bannour (A) :Dictionnaire de logique pour linguistes (français-anglais-allemand), C.I.L.F (Conseil International de la Langue Française), Paris, France, 1995.

123- Baylon (Christian) et Paul Fabre :La sémantique, avec des travaux pratiques d'application et leurs corrigés, université Nathan information, formation, édi. Fernard Nathan, France, 1978.

124- Berrendonner (Alin) :Eléments de pragmatique linguistique, collection proposition, les éditions de minuit avec l'aide du conseil de l'université de tribonrg (suisse), Paris, France, 1981.

125- Blanchet (Philipe):La pragmatique d'austin à Gouffman, collection référence, édi., Bertrand-lacoste, Paris,

France, 1995.

126- Bonne (Anne) et andrés joly :Dictionnaire terminologique de la systématique du langage, l'harmattan, Paris, France, 1996.

127- Caune (Jean) :Esthétique de la communication, que sais-je, puf, 1ère édition, 1997.

128- Combert (Jean Emile) :Le développement métalinguistique, psycologie d'aujourd'hui, presse universitaire de France, (PUF), 1990.

129- Cullioli (A) (responsable) laboratoire de linguistique formelle (équipe de recherche associée au CNRS, ERA 642:Acte de langage et théorie de l'énonciation, département de recherches linguistiques (DRL), collection université Paris VII, France, 1985.

130-- Déssons (Gerard) :Emille Benviniste, Bertrand, Lacoste, Paris, France, 1993.

131- Dubois (Jean) et autres :Dictionnaire de linguistique Larrousse, Paris, France, 1988.

132- Ducrot (Oswald) :Dire et ne pas dire (principes de sémantique linguistique) collection savoir :sciences, Hermann, 3ème édition, Paris, France, octobre, 1991.

133- Eluerd (Roland) :La pragmatique linguistique, édi. Fernard, Nathan, (Université, information, formation), Paris, France, 1985.

134- Kerbrat orecchioni (Catherine) :La connotation, presses universitaires de Lyon, Thèse de doctorat d'état, Lyon, France, 1977 (PUB).

135- Latraverse (François) :La pragmatique, histoire et critique, Pièrre mardaga, éditeur, Bruxelles, Belgique, 1987.

136- Maingueneau (Dominique) :Pragmatique pour le discours littéraire, collection lettres, SUP, Dunod, Paris, France, 1997.

137- ❋ Les termes clés de l'analyse du discours, seuil, collection mémo, février, Paris, France, 1996.

138-❋ l'analyse du discours, introduction aux lectures de l'archive, Hachette, Paris, France, 1991.

139-❋ l'énonciation en linguistique française, les fondamentaux linguistiques, la bibliothèque de l'étudiant, nouvelle édition, Hachette livre, France, 1999.

140-❋ Aborder la linguistique, collection «lettre», dirigée par Jacques générent et Edmond Blonc, édi. Seuil, février 1996.

141- Moschler (Jacque) :Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, édition Armand Colin Masson, Paris, France, 1996.

142- Moschler (Jacque) et anne Rebole :Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, seuil, France, octobre, 1994.

143- Mounin (Georges) :Dictionnaire de la linguistique, quadrige, PUF, édition 1974.

144- Rey (Debove Josette) :Lexique sémiotique, PUF, en édi. 1979.

145-Robert (Jean Pièrre) :Dictionnaire pratique de didactique du F.L.E, édi. Ophrys, Paris, 2002.

146- Scharte (Joachin) :Lire wittgenstin; dire et montrer, traduit de l'allemand par mariamme charrière et jean Pièrre, cometti, collection « lire les philosophies », édition l'échat (1989-texte original, 1992 pour la traduction française), France, P.S.D.

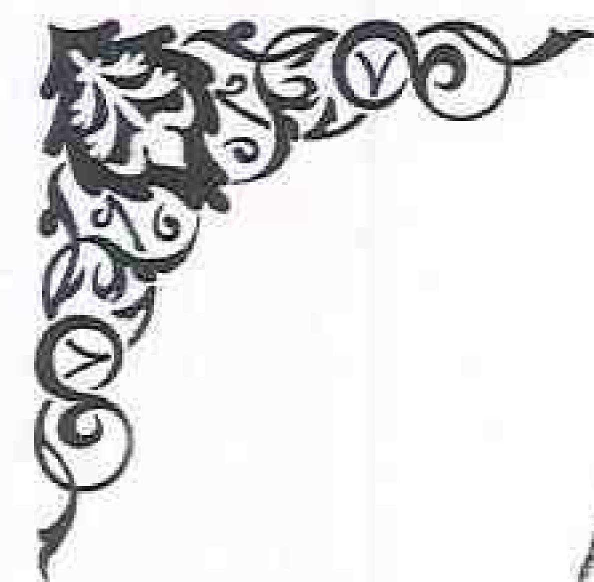
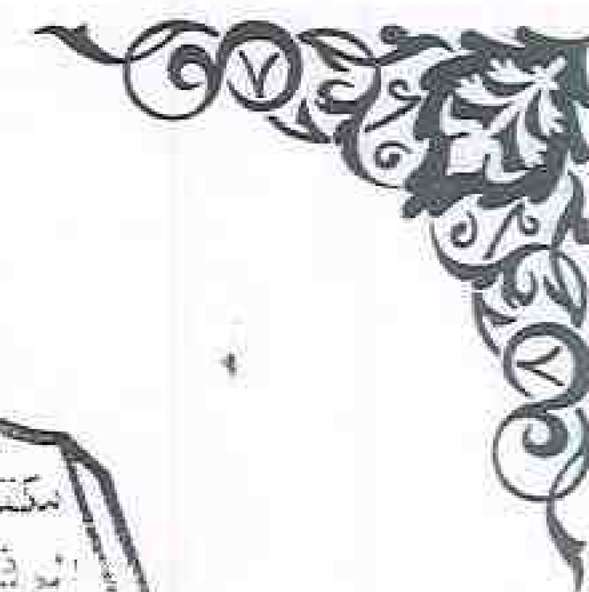
147- Searle (Jhon. R) :Les actes de langage, essai, de philosophie du langage, collection savoir, lecture, Herman, Paris, France, 1996, nouveau tirage.

148- Siouffi (Gilles) et Dan Van Raemdonck :100 Fiches

pour comprendre la linguistique, Bréale, Rosny, novembre, 1999.

149- Vignaux (georges) :L'argumentation (essai d'une logique discursive), libraire droz, Genève, Paris, France, 1976.

فهرس الموضوعات

مكتبة الروضة الحيدرية
الرقم ٤-١٠٥٦
التاريخ ٧/٦/٢٠١١
